جـــامعة قاصدي مربـــاح ورقلـــة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع والديموغرافيا

مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاجتماعية

شعبة الديموغرافيا

تخصص تخطيط السكاني

إعداد الطـالبة:

مسعـودة مـويسي

الموضوع:

أثر النمو الديموغرافي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية

دراسة تحليلية للجزائر في الفترة من (2001-2011)

تاريخ المناقشة: 2015/05/30

لجنة المناقشة:

"محمد صالي"	أستاذ مساعد"أ"	رئيسا	جامعة قاصدي مرباح
"أحمد شماني"	أستاذ مساعد "ب"	مشرفا ومقررا	جامعة قاصدي مرباح
"صابرة بن نور"	أستاذة مساعدة "ب"	مناقشة	جامعة قاصدي مرباح

السنة الجامعية 2014-2015

تشكر

الحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات، الحمد لله الذي ألهمنا وأكرمنا بنعمه

على إكمال هذا العمل المتواضع.

على الأصل نمشي والأصل يدفعنا إلى أن نرد الفضل لمستحقيه، وأن نرد

الشكر والعرفان لأصحابه ممّن أفادونا ولو بذرة طيبة.

أولاً أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الفاضل" أحمد شماني" على إشرافه

ومتابعته بهذا البحث، وعلى توجيهاته القيمة ونصائحه الهادفة، فجزاه الله عنا كل خير فله

منا كل التقدير والاحترام.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أساتذة أعضاء لجنة المناقشة، التي سألتزم بكل توجيهاتها وانتقاداتها العلمية

والموضوعية.

إلى كل من أشعل شمعة في دروب عملنا

وإلى من وقف على المنابر وأعطى من حصيلة فكره لينير دربنا.

إلى الأساتذة الكرام في قسم الديمغرافيا الذين قدموا لي يد المساعدة وأخص بالذكر

"محمد صالي، صابرة بن نور، نور الدين بن زيان،

طعبة عمر، بوحفص بوزيد، طلباوي الحوسين ".

مسعودة مويسي

إهـــداء

إلى أمي العزيزة أطال الله في عمرها،

إلى أبي الغالي رحمه الله وأسكنه فسيح جناته،

إلى أخوتي وأخواتي.

إلى زملائي بقسم الديموغرافيا آمال وفطيمة وهنية وفتيحة وعرابي؛

وإلى صديقاتي العزيزات آسيا ونورة وكريمة ومسعودة وسميحة ولويزة وسارة وحميدة وسامية ومريم وفاطمة وأمينة وبختة وسهيلة وخديجة وهاجر وحورية وإيمان.

إلى كل من أمدّ يد العون من قريب أو بعيد

وأخص بالذكر ضياء الدين وأحمد وإبراهيم وأنور وعبد الرؤوف وصالح.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
تشكر	
إهداء	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
مقدمة	أ- ب
الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة	
1. الإشكـــــالية	**5**
2. فرضيات الدراسة	**7**
3. أسباب اختيار الموضوع	**7**
4. أهمية الدراســـة	**7**
5. أهداف الدراسة	**8**
6. صعوبات الدراسة	**8**
7. الدراسات السابقة	**8**
8. المنهج المستخدم	**10**
9. تحديد المفاهيم	**11**
الفصل الثاني: النمو السكاني والتنمية	
تمهيد	**18**
أولاً: النمو السكاني	
1. عناصر النمو السكاني	**19**
2. الظواهر السكانية	**19**
3. تركيب السكان	**20**
4. أسباب النمو السكاني	**21**
ثانياً: التنمية	
1. أنواع ومؤشرات التنمية	**23**

2. أهداف التنمية	**25**
ثالثاً: النمو الديموغرافي والتنمية في الخطابات السياسية	
1. أهم المدارس والمؤتمرات حول السكان والتنمية	**26**
2. علاقة النمو الديموغرافي بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية	**30**
3. السياسات التنموية في الجزائر	**32**
خلاصــة	**35**
الفصل الثالث : الوضعية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر	
تمهيد	**37**
أولاً: الإجراءات المنهجية	
1. مصادر المعطيات	**38**
2. الأساليب الإحصائية	**38**
ثانياً: عرض وتحليل البيانات	
1.2. تطور التركيبة السكانية بالجزائر للفترة الممتدة ما بين سنتي 2001 و2011	**39**
2.2. النمو السكاني في الجزائر خلال الفترة من سنة 2001 إلى2011	**42**
3.2. البيانات المتعلقة بالوضعية الاقتصادية بالجزائر في الفترة الممتدة مابين سنتي 2001 و2011	**48**
4.2. البيانات الخاصة بالوضعية الاجتماعية بالجزائر في الفترة الممتدة ما بين سنتي 2001 و2011	**64**
ثالثاً: نتائج الدراسة	
1. نتائج خاصة بالنمو السكاني	**79**
2. نتائج خاصة بالوضع الاقتصادي	**79**
3. نتائج خاصة بالوضع الاجتماعي	**80**
خلاصة	**81**
خاتمة	**83**
توصيات الدراسة	**84**
ملخص الدراسة	
قائمة المراجع	
قائمة الملاحق	

فهرس الجداول

الرقم	الجداول	الصفحة
الجدول رقم (1.3)	توزيع سكان الجزائر حسب الجنس خلال الفترة ما بين سنتي 2001 و2011	**40**
الجدول رقم (2.3)	تطور معدل النمو السكاني ومعدل الزيادة الطبيعية للجزائر خلال الفترة ما بين 2001 و2011	**42**
الجدول رقم (3.3)	تطور الزيادة الطبيعية لسكان الجزائر في الفترة ما بين سنتي 2001 و2002	**43**
الجدول رقم (4.3)	تطـور معدل المواليد في الجزائر خلال الفترة ما بين سنتي 2001 و2011	**44**
الجدول رقم (5.3)	تطــور معدل الوفيات في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2001 و2011	**45**
الجدول رقم (6.3)	تطور معدل الخصوبة في الجزائر من سنة 2001 إلى 2011	**46**
الجدول رقم (7.3)	تطور معدل وفيات الأطفال الرضع في الجزائر حسب الجنس للفترة ما بين سنتي 2001 و2011	**47**
الجدول رقم (8.3)	توزيع المشتغلون والبطالون والنشطون في الجزائر خلال الفترة ما بين سنتي 2001 و2011	**48**
الجدول رقم (9.3)	معامل ارتباط بيرسون للزيادة الطبيعية للسكان وعدد النشطون في الجزائر للفترة الممتدة مابين سنتي 2001 و2011	**50**
الجدول رقم (10.3)	معامل ارتباط بيرسون للزيادة الطبيعية للسكان وعدد البطالين في الجزائر للفترة ما بين سنتي 2001 و2011	**51**
الجدول رقم (11.3)	معامل ارتباط بيرسون للزيادة الطبيعية للسكان وعدد المشتغلين في الجزائر للفترة الممتدة مابين سنتي 2001 و2011	**52**
الجدول رقم (12.3)	معامل ارتباط بيرسون للزيادة الطبيعية للسكان وإجمالي القوى العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2001 و2011	**54**
الجدول رقم (13.3)	تطور نسبة الإعالة العمرية في الجزائر خلال الفترة ما بين سنتي 2001 و2011	**55**
الجدول رقم (14.3)	معامل ارتباط بيرسون بين معدل النمو الطبيعي ونسبة إعالة الأطفال مادون 15سنة في الجزائر خلال الفترة ما بين سنتي 2001 و2011	**56**
الجدول رقم (15.3)	معامل ارتباط بيرسون بين معدل النمو الطبيعي ونسبة إعالة كبار السن 65 فأكثر في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2001 و2011	**57**
الجدول رقم (16.3)	معامل ارتباط بيرسون للزيادة الطبيعية للسكان وتطور كتلة الأجور في الجزائر للفترة ما بين سنتي 2001 و2011	**58**

الجدول رقم (17.3)	معامل ارتباط بيرسون للزيادة الطبيعية للسكان ونصيب الفرد من الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2001 و2011	**59**
الجدول رقم (18.3)	معامل ارتباط بيرسون لمعدل النمو الطبيعي والنمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي خلال الفترة ما بين سنتي 2001 و2011	**60**
الجدول رقم (19.3)	معامل ارتباط بيرسون بين معدل النمو الطبيعي و معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ما بين سنتي 2001 و2010	**61**
الجدول رقم (20.3)	معامل ارتباط بيرسون بين معدل النمو الطبيعي ونسبة إجمالي الادخار المحلي من الناتج المحلي خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2001 و2011	**62**
الجدول رقم (21.3)	معامل ارتباط بيرسون بين نسبة إجمالي الادخار المحلي من الناتج المحلي ونسبة البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة 2001 و2011	**63**
الجدول رقم (22.3)	توزيع الأطباء والصيادلة بالنسبة لعدد السكان في الجزائر للفترة ما بين سنتي 2001 و2011	**66**
الجدول رقم (23.3)	الانحدار الخطي البسيط للزيادة الطبيعية وعدد الأطباء في الجزائر للفترة من 2001 إلى 2011	**67**
الجدول رقم (24.3)	معامل الانحدار الخطي المتعدد بين معدل المواليد ومعدل الوفيات واحتمال البقاء على قيد الحياة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2001 و2011	**68**
الجدول رقم (25.3)	معامل ارتباط بيرسون للزيادة الطبيعية للسكان وعدد المستشفيات في الجزائر للفترة ما بين 2001 و2011	**69**
الجدول رقم (26.3)	نصيب السرير الواحد من السكان حسب كل سنة في الجزائر للفترة من 2001 إلى2011	**70**
الجدول رقم (27.3)	معامل ارتباط بيرسون للزيادة الطبيعية وعدد المراكز الصحية في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2001 و2011	**71**
الجدول رقم (28.3)	نصيب المركز الصحي الواحد من السكان في الجزائر للفترة ما بين سنتي 2001 و2011	**72**
الجدول رقم (29.3)	معامل ارتباط بيرسون للزيادة الطبيعية وعدد العيادات متعددة الخدمات في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2001 و2011	**73**
الجدول رقم (30.3)	معامل ارتباط بيرسون للزيادة الطبيعية وعدد قاعات العلاج في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2001 و2011	**74**
الجدول رقم (31.3)	معامل ارتباط بيرسون للزيادة الطبيعية وعدد الصيدليات في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2001 و2011	**75**
الجدول رقم (32.3)	توزيع تلاميذ الطور الابتدائي على مؤسسات الابتدائي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2001 و2011	**77**

فهرس الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1.3)	تطور عدد سكان الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2001 و2011	**40**
الشكل رقم (2.3)	تطور سكان الجزائر حسب الفئات العمرية في الفترة ما بين سنتي 2001 و2011	**41**
الشكل رقم (3.3)	تطور الزيادة الطبيعية للسكان في الجزائر خلال الفترة ما بين سنتي 2001 و2011	**43**
الشكل رقم (4.3)	تطـور معدل المواليد في الجزائر للفترة الممتدة ما بين سنتي 2001 و2011	**44**
الشكل رقم (5.3)	تطور معدل الوفيات في الجزائر للفترة الممتدة بين سنتي 2001 و2011	**45**
الشكل رقم (6.3)	توزيع القوى العاملة حسب الجنس في الجزائر خلال الفترة ما بين سنتي 2001 و2011	**53**
الشكل رقم (7.3)	تطور نسبة الإعالة العمرية في الجزائر بين سنتي 2001 و2011	**56**
الشكل رقم (8.3)	تطور عدد الأطباء والصيادلة في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2001 و2011	**65**
الشكل رقم (9.3)	تطور عدد المعلمين حسب الأطوار الدراسية خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2001 و2011	**76**

مقدمة

مقدمة

تعدُّ قضية النمو السكاني والتنمية من أهم القضايا التي شغلت اهتمام العديد من الباحثين والمفكرين القدامى، والتي لازالت تطرح إلى يومنا هذا في مجتمعاتنا الحديثة، ولكن بصورة حديثة لما كانت عليه في القدم، وهذا مواكبة للتطورات والتغيرات التي مست الحياة البشرية بصورة جلية وواضحة، فأصبح الحكم على درجة تنمية أي الدولة وفق معايير ومقاييس دولية مدروسة ومتفق عليها.

فقد عرفت ظاهرة النمو الديموغرافي جدلا واسعا في العالم، وذلك من خلال طرحه في عدة مؤتمرات عالمية، وندوات دولية ومحلية، وهذا لأهمية هذه الظاهرة في الساحة الدولية عامة، ومعاناة الدول النامية من هذه الظاهرة الديموغرفية التي أرقت كاهلها وجعلتها تتخبط في ديمومة التخلف، من خلال المشاكل التي عانت منها دول العالم الثالث عامة.

وباعتبار الجزائر من الدول النامية، والتي عرفت نموا سريعا في الآونة الأخيرة، فقد عرفت زيادة مستمرة في معدل الزيادة الطبيعية في الفترة مابين (2001-2011) من خلال ارتفاع معدل المواليد وانخفاض معدل الوفيات، بسبب التحسن الذي عرفه القطاع الصحي، والتي نجمت عن تلك الزيادة السريعة في أعداد السكان والتي صاحبتها زيادة في متطلبات الأفراد سواء كانت متطلبات رئيسية أو ثانوية، من خلال توفير مساكن وفرص عمل ومستوى صحي وتعليمي جيد يكفل لهم عيش لائق.

ولتوفير كل هذه المتطلبات الأساسية لهذه الزيادة السكانية لابد من خطط محكمة وبرامج واستراتيجيات مؤطرة من خبراء ومختصين في مجال التخطيط والتنفيذ بغية تحقيق التنمية، وهي ضمان لأفراد المجتمع احتياجاتهم المادية والمعنوية للعيش في الرفاه الاجتماعي.

ومن خلال كل هذا فقد عرف موضوع النمو الديموغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية اهتمام العديد من المدارس والمفكرين، إذ كانت هناك ثلاث مدارس رائدة في الساحة العالمية أبدت رأيها في هذا الموضوع، و ظهر ذلك في وجهات نظريهم، فمنهم من كانت له نظرة تشاؤمية للنمو السكاني من خلال ما يترتب عنه من مشاكل اجتماعية واقتصادية لهذه الزيادة السكانية، ولعلى من أبرز المفكرين الذين كانت لهم نظرة تشاؤمية إزاء النمو السكاني، المفكر "روبرت مالتس" الذي يرى أن النمو السكاني يترتب عنة زيادة في الاستهلاك، وظهور متطلبات جديدة يصعب على الدولة تلبيتها بسبب محدودية الموارد أو نقصها،

فهي بذلك ستشكل عبء على الدولة. ومنهم من كانت له نظرة تفاؤلية باعتبار أن هذه الزيادة في أعداد السكان تخلق زيادة في القوى العاملة، من خلال زيادة فرص الإبداع والمهارات والكفاءات، فهم بذلك يرون أن القوة البشرية هي المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن أبرز الرائدين في هذا الاتجاه "جون بودان".

أما وجه النظر الأخيرة فهي ترى أن النمو الديموغرافي عامل محايد ومستقل تماما عن عامل النمو الاقتصادي، بقولهم أن معدل النمو السكاني ليس له أثر معنوي على النمو الاقتصادي. باعتبار أن التحول التقني والادخار يعملان على زيادة الدخل في المدى الطويل، حيث أن زيادة الدخل ليس لها أي أثر على النمو السكاني، وبهذا فإن الدول ذات الأعداد الكبيرة من السكان تحتاج إلى المزيد من رأس المال لتحسين ظروف عيشها.

وبما أننا سنتتبع في دراستنا حالة الجزائر في الفترة مابين سنتي 2001 و2011. فسنحاول التطرق لأسباب هذه الزيادة السكانية وأثرها على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، من خلال التعرف على أهم المجالات التي تمس دراستنا، والمتمثلة في المجال الاقتصادي والاجتماعي (الصحي والتعليمي)، للوصول إلى الجوانب الايجابية والسلبية التي ترتبت عن هذه الزيادة السكانية.

وهذا ما سنتناوله في هذا البحث من خلال ثلاث فصول، الفصل الأول يتضمن الإشكالية، الفرضيات، أسباب اختيار الموضوع، أهمية وأهداف الدراسة، والصعوبات التي واجهت دراستنا، وكذا المنهج المستخدم والمناسب لدراستنا، من ثم سنقوم بسرد بعض الدراسات السابقة التي تخدم موضوع بحثنا، وفي الأخير تحديد مفاهيم الدراسة، أما الفصل الثاني فسنتطرق في المبحث الأول إلى مؤشرات النمو السكاني والظواهر السكانية وأسباب ارتفاع معدل النمو السكاني في الفترة من سنة 2001 إلى 2011 وفي المبحث الثاني سيتم التعرف على مصطلح التنمية وأنواعها ومؤشراتها من ثم سيتم التعريج على أهم أهدافها. أما في المبحث الثالث سنتحدث عن أهم المدارس والمؤتمرات التي تمحورت حول قضية السكان والتنمية وعلاقة النمو السكاني بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وجملة السياسات التنموية التي عرفتها الجزائر في هذه الفترة. أما آخر فصل و هو الفصل الثالث (الجانب التطبيقي للدراسة) فيه تطرقنا إلى مصادر جمع المعطيات والأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة، من ثم عرض وتحليل البيانات المتعلقة بالتركيبة السكانية للجزائر والنمو السكاني خلال الفترة من سنة 2001 إلى 2011 والوضع الاقتصادي والاجتماعي. وفي الأخير الخروج بجملة من النتائج والتوصيات.

الفصل الأول:

الإطار المنهجي للدراسة

1. الإشكالية:

يعتبر النمو السكاني من أبرز الظواهر الديموغرافية في عصرنا الحالي، فلقد شهد سكان العالم نموا وتزايدا مطردا لم يشهده من قبل، وذلك بعد الثورة الصناعية التي ظهرت في القرن الثامن عشر، فقد عرفت الدول النامية وتيرة نمو أسرع مقارنة بالبلدان المتقدمة، ويعود ارتفاع النمو السكاني للتطور والتقدم الذي عرفه العالم في شتى المجالات، وخاصة التحسن في المجال الصحي الذي أسهم بدوره بشكل كبير في خفض معدلات الوفيات وزيادة معدلات المواليد، وكذا رفع أمد الحياة والاهتمام بصحة الأم والطفل، فكل هذه العوامل أدت إلى زيادة عدد السكان بشكل سريع وبمعدلات هائلة وخلال فترة زمنية قصيرة مقارنة بالسابق.

يتطلب بلوغ التنمية بتحقيق زيادة مستمرة من المتطلبات والاحتياجات المادية والمعنوية للأفراد قصد تحقيق الرفاه الاجتماعي في شتى المجالات والميادين، وضع خطط واستراتيجيات للوصول للأهداف المنشودة، ويتوقف نجاح هذه الخطط التنموية على مهارة وقدرة المخططين والمختصين في هذا المجال، وذلك من خلال الربط بين احتياجات السكان والإمكانيات المتاحة.

ومما لاشك فيه فقد عرفت ظاهرة الانفجار السكاني اهتماما وجدلا واسعًا من قبل باحثين ومفكرين، في عدة مؤتمرات دولية أهمها مؤتمر بوخارست ومكسيكو والقاهرة، حيث كان الجدل قائما حول مدى تأثير النمو الديمغرافي المتزايد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وانعكاسات النمو السريع للسكان من خلال الاستنزاف المتزايد للموارد والثروات الاقتصادية، وكذا المشاكل التي عرفتها الدول النامية، والتي تمحورت حول الاكتظاظ السكاني وعدم توفر الحاجات الضرورية كالشغل والمسكن والصحة والتعليم وغيرها، بالإضافة إلى انتشار الفقر والبطالة، وزيادة الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة.

هذه الزيادة المتنامية للحاجات والمتطلبات الضرورية الناجمة عن ارتفاع معدلات النمو الديموغرافي، أرجعها بعض الباحثين في كونها عوامل تعيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وسيرورتها.

ومن أجل المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق مستوى معيشي لائق للسكان، وضمان الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للأفراد، اقترحت عدة برامج وآليات تمحورت أساسا للتحكم في النمو الديموغرافي، من خلال تقديم مقترحات لتخفيض من معدلات الخصوبة، كان أهمها برامج التخطيط العائلي وتنظيم الأسرة، وأصحاب هذا الاتجاه يرون أن ملائمة عامل النمو السكاني شرط أساسي لتحقيق التنمية والوصول إلى توافق بين النمو السكاني والإمكانات المتاحة والمتوفرة لتحقيق عمليتي التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أما الاتجاه الثاني فيرى أن النمو السكاني عامل أساسي في عملية التنمية بشقيها، وأن العنصر البشري هو أساس أي تنمية من خلال قدرات السكان الإبداعية وإمكانياتهم المختلفة، ودرجة الوعي لديهم هي المحرك والعامل الأساسي في سيرورة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويتجلى ذلك في دورهم في المجتمع ومساهمتهم الفعالة في عملية الادخار والاستثمار.

أما الرأي الثالث فكان رأيه محايدا، باعتباره أن النمو الديموغرافي ليس عامل مؤثرا على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وباعتبار الجزائر من الدول النامية، فقد عرفت انفجارًا سكانياً خلال فترات معيّنة، كانت أهمها فترة السبعينات والثمانينات، وحسب تقارير إحصائية وطنية فقد قدر معدل النمو الطبيعي سنة 1970 بـ 3.22 %، وسنة 1980 بـ 3.21%، فقد تميزت هذه الفترات بزيادة عدد المواليد وانخفاض عدد الوفيات وارتفاع أمل الحياة، أما فيما يخص دراستنا المحصورة في الفترة ما بين سنة 2001 إلى 2011، فقد بلغ معدل النمو الطبيعي 1.55% سنة 2001 ليستمر في الارتفاع، ويسجل 1.78% سنة 2006، ليبلغ بعدها 2.04% سنة 2011، وهذه الزيادة المستمرة في أعداد السكان ستؤدي بالضرورة إلى زيادة احتياجاتهم ومتطلباتهم، وما ينجم عنه بعض المشاكل التي تصاحب الزيادة السكانية السريعة، كتوفير وتلبية حاجات الأساسية لهم، والمتمثلة في توفير مناصب الشغل والصحة والتعليم وغيرها من المتطلبات الأخرى للسكان.

وفي ظل هذا أصبحت ظاهرة النمو الديموغرافي وتأثيرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية مهمة في الدول النامية عامة والجزائر واحدة منها، استوجب دراستها والوقوف على جوانبها وأبرز محاورها.

ورغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة للتقليل من ظاهرة النمو الديموغرافي، ودفع عملية التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، بوضع سياسة سكانية، غير أنه مازالت هناك تحديات كبرى لدفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمستويات أفضل، ومن هنا نخلص إلى التساؤل التـــالي: "هل يؤثر النمو الديموغرافي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر؟ "

وللوصول إلى الإجابة على هذا التساؤل صغنا الأسئلة الفـــرعية الآتيـــة:

1) هل يـؤثر النمو الديمـــوغرافي سلبا في عمـــلية التنمية الاقتصادية في الجـــزائر ؟
2) ما مـدى تأثير النمو السكـاني السريع عـلى التنمية الاجتمـاعية في الجـزائـر؟
3) هل يعد التحكم في النمو الديموغرافي شرطا لدفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر؟

2. فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

يــؤثر النمو الديموغرافي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجـــــزائر.

الفرضيات الفرعية:

الفـــرضية الأولى: تتأثر عملية التنمية الاقتصادية سلبا بالنمو الديموغرافي السريع في الجـــزائر.

الفـــرضية الثانيـة: يؤثر النمو السكاني السريع سلبا في عملية التنمية الاجتمـاعية في الجـــزائر.

الفـــرضية الثالثة: يعد التحكم في النمو الديموغرافي شرطا أساسيا للتحكم في سيرورة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

3. أسباب اختيار موضوع الدراسة:

عند اختيار أي موضوع، لابد من وجود مقاييس ومعايير يتم في إطارها هذا الاختيار، فمنها أسباب تندرج تحت اهتمامات الباحث وأخرى لأهمية الظاهرة في المجتمع نذكر منها:

_ أن موضوع أثر النمو الديموغرافي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية مساير للتخصص.

_ توفر بعض المعطيات المتمثلة في الأبحاث والدراسات التي تخص موضوع الدراسة.

_ بروز مشكلات اجتماعية واقتصادية حول موضوع النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

4. أهمية الدراسة:

إن أي دراسة يقوم بها أي باحث أو دارس، لابد من وجود دافع لها، وتكمن أهمية دراسة ظاهرة النمو الديموغرافي ومدى تأثيره في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في معرفة حجم الظاهرة والأسباب التي أدت لارتفاع معدلات النمو السكاني، وكذا في دراسة مدى تأثير عـامل النمو الديموغــرافي على عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومعرفة مدى التوافق بين ظاهرة النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بغرض التخطيط ووضع استراتيجيات هادفة لتحسين ورفع المستوى المعيشي للسكان والتقليل من النقائص.

5. أهداف الدراسة:

لكل دراسة يقوم بها باحث أهداف مسطرة، وفي دراستنا جملة من الأهداف نذكر منها:

_ معـرفة حجم وتطور ظاهرة النمو الديموغرافي في الجـــزائر.

_ تسليط الضوء على الحركة الطبيعية لسكان الجزائر وإبراز أهم الخصائص الديموغراقية.

_ الوقوف على العوامل والأسباب التي أدت إلى النمو الديموغرافي السريع في الجزائر والتطرق لأهم الدراسات في هذا الميدان.

_ الوصـــول إلى مـدى تأثيـر النمو الـديموغرافي على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

_ محاولة كشف العراقيل ذات الصلة بحجم السكان التي تواجه عمليتي التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

_ الاطـلاع على الجهود المبذولة من طـرف الـدولة في ميدان الدراسة.

_ الوصـــول إلى نتائـج واقتـــراحات فيما يخـــص بموضوع الدراســـة.

6. صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي اعترضت دراستنا، وكانت عقبة في بعض الأحيان أمام بحثنا حالت دون الحصول على ما نحتاجه من معلومات نذكر منها:

_ قلة البيانات في بعض السنوات، واختلافها وتباينها من جهة إصدار لأخرى.

_ غياب الدقة التامة في بعض الأرقام المنشورة في بعض الإحصائيات.

_ عـدم تـــوفر بعض الإحصائيات التي تخـــدم موضـــوع دراستنـا، ومن بينها المعطيات الخاصة بالحظيرة السكنية ومعدلات الاستهلاك والاستثمار ونسب الأمية والفقر وعدد المتزوجين الإناث خلال الفترة المدروسة.

7. الدراسات السابقة:

1.7. دراسة دريد فاطمة: تحت عنوان "**النمو الديموغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية**" دراسة في التنظيم العائلي للأسرة الجزائرية، دراسة ميدانية بولاية باتنة، أطروحة دكتوراه تخصص علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،جامعة منتوري قسنطينة،2007.

إذ حاولت الطالبة إبراز النمو الديموغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال التركيز على التنظيم العائلي للأسرة الجزائرية، ومحاولة معرفة مدى تأثير الجوانب الاقتصادية والاجتماعية على تطبيق التنظيم العائلي داخل الأسرة الجزائرية، وكذا المعوقات التي تعرقله، ومن أهم النتائج التي توصل إليها الطالبة في دراستها أن الدولة نجحت في إيصال فكرة تطبيق وسائل التخطيط العائلي للأسر الجزائرية بعدما كانت محرمة حتى ولو مجرد الحديث عنها، وذلك من خلال أنشاء لمراكز حماية الأمومة والطفولة في كافة القطر الجزائري، بالإضافة إلى مساهمة التنظيم العائلي في تقليص النمو الديموغرافي، وهذا ما أعطى للمرأة الحق بتنظيم حياتها العائلية والعملية والمساهمة في جهود التنمية.

أما في موضوع دراستي التي تدور حول أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الفترة ما بين سنتي 2001 إلى 2011، سأحاول التطرق إلى أثر النمو السكاني على أهم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تندرج تحت التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في مجالات الشغل والصحة والتعليم.

2.7. دراسة وليد خصام: تحت عنوان "**العلاقة بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية والنمو السكاني بالجزائر بين النظري والواقع**" دراسة تحليلية (1990-2010)، مذكرة ماجستير تخصص علم الاجتماع والديموغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة، 2014.

إذ حاول الطالب إبراز العلاقة بين النمو الديموغرافي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال الأثر المتبادل للنمو والتنمية، حيث كانت إشكاليته تتمحور حول مشكل السكان والتنمية في الدول النامية، وتجلى ذلك في الإشكال المطروح في بحثه هل إبطاء معدل النمو السكاني هو شرط مسبق لتنمية اجتماعية واقتصادية؟، ومن أهم النتائج التي توصل إليها الطالب في دراسته أن التنمية لا يمكن ربطها فقط بمعدلات النمو الاقتصادي فقط، وإنما هناك عوامل أخرى (اجتماعية، بشرية) لابد من أخذها في الحسبان أثناء تسطير السياسات التنموية، وأن العلاقة بين المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية علاقة جدلية متبادلة، أي أن عناصر هذه المتغيرات لا يمكن أن تكون منعزلة عن العناصر الأخرى سكانية كانت أم اقتصادية، وأن المعطيات الديموغرافية للمجتمع تساهم في تطوير الوضع التنموي، كما استخلص أيضا الزيادة الفعلية لمشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي.

أما في دراستي سأتطرق إلى اثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أي دراسة من جانب واحد (فرضية موجهة) لإبراز اثر النمو السكاني على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2011.

3.7. دراسة علي توبين: تحت عنوان "**النمو الديموغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية**" حالة الجزائر من 1970 الى 2002، مذكرة ماجستير تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2004.

إذ حاول الطالب إبراز أثر النمو الديموغرافي على التنمية الاقتصادية، من خلال إشكاليته التي طرحت على النحو التالي: ما حقيقة النمو الديموغرافي وما هي آثاره على التنمية الاقتصادية؟، ومن أهم النتائج التي توصل إليها الطالب في دراسته أن الأثر الصافي للنمو الديموغرافي السريع على التنمية الاقتصادية هو سلبي في الأجل القصير إلا أن هذا لا يحجب تلك الآثار الايجابية والتي تظهر في الأجل الطويل.

أما في دراستي سأتطرق إلى أثر النمو السكاني الطبيعي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا بإهمال عامل الهجرة خلال الفترة المدروسة من 2001 إلى 2011.

8. المنهج المستخدم في الدراسة:

تعددت المناهج العلمية تبعا لتعدد مواضيع العلوم الإنسانية والاجتماعية، وذلك من أجل الوصول إلى الحقائق بطريقة علمية دقيقة، وكما هو معلوم فإن موضوع الدراسة هو الذي يفرض عليك نوع المنهج الذي تتبعه. والمنهج هو" طريقة البحث التي يعتمدها الباحث في جمع المعلومات والبيانات وتصنيفها وتحليلها ". [1]

والمنهج الذي يفرض نفسه على الدراسة هو **المنهج الوصفي التحليلي** الملائم لموضوع دراستنا، ويعرف بأنه " طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم، من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة اجتماعية ". [2]

واعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لتتبع مؤشرات النمو السكاني ومؤشرات التنمية بنوعيها الاقتصادية والاجتماعية، من خلال التطرق لأهم مجالاتها، وذلك اعتمادا على البيانات والإحصاءات المتاحة والمتوفرة في موضوع دراستنا، وكذا البيانات الصادرة عن الهيئات والمنظمات المحلية والدولية.

[1] إحسان محمد الحسن، **مناهج البحث الاجتماعي**، ب ط، دار وائل، عمان، الأردن، 2005، ص11.

[2] عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات،**مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**،بط، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2005، ص129.

9. تحديد المفاهيم:

1.9. مفهوم النمو السكاني:

يقصد بالنمو السكاني أنه اختلاف في حجم السكان في المجتمع، كما هو تزايد عدد السكان سواء بالزيادة أو النقصان خلال فترة زمنية معينة. [1] كما يشير أيضًا إلى التغيرات التي تحدث في حجم سكان اي مجتمع، سواء بالزيادة أو النقصان، والتي تحدث نتيجة لعاملين أساسين هما الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة.

أما النمو السكاني الطبيعي فيحدث نتيجة لعاملي أو عنصرين هما المواليد والوفيات، اي كلما زاد عدد المواليد وقل عدد الوفيات تزايد حجم النمو الطبيعي للسكان.[2] ويعرف أيضا انه ناتج عن ميزان الولادات والوفيات، ويعبر عن دينامكية مجتمع ما، إذا كان عدد الولادات أكبر من الوفيات يعني ذلك أن السكان في تزايد، والعكس يعني عدد السكان في تناقص، وهذه الحالة نادرة، فكل دول العالم تقريبا تسجل فائضا في عدد السكان سنويا.[3]

أما التعريف الإجرائي للنمو السكاني الطبيعي للجزائر فهو التغير في حجم السكان خلال الفترة ما بين 2001 إلى 2011، وذلك نتيجة الزيادة الطبيعية للسكان الناتجة عن عاملين ديموغرافين أساسين هما عدد المواليد وعدد الوفيات.

1.1.9. معدل النمو الطبيعي (%):

هو حاصل قسمة متوسط حجم النمو الطبيعي للسكان على متوسط عدد السكان لنفس السنة.[4]

2.9. تعريف الزيادة الطبيعية:

تعتبر الزيادة الطبيعية هي العنصر الأساسي في حركة النمو السكاني، فهي ناتج الفرق بين عدد المواليد وعدد الوفيات، فالزيادة الطبيعية فالإضافة إلى تأثيرها في حجم السكان، تؤثر أيضا في المتغيرات الديموغرافية كالتركيب النوعي والكمي للسكان.

أما **معدل الزيادة الطبيعية** يحسب كالآتي:

---

[1] أولاد سالم نسيمه، **واقع النمو السكاني والتنمية المحلية خلال العقد الأخير لولاية ورقلة 2000–2009**، رسالة لنيل شهادة ماستر في الديموغرافيا، ورقلة، 2013، ص13. (بتصرف)

[2] معين حسن أحمد جاسر، **دراسة في التركيب السكاني وخصائص المسكن**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في الجغرافيا، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011، ص 18. (بتصرف)

[3] حفاظ طاهر، **ديموغرافيا عامة**، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة باتنة، دار الجزائر، ب س، ص14.

[4] www.ons.dz، تاريخ الاطلاع: 17-04-2015، سا: 22:07.

معدل الزيادة الطبيعية = $\frac{\text{الزيادة الطبيعية خلال السنة}}{\text{إجمالي عدد السكان في منتصف السنة}} \times 1000$ ، أو معدل الزيادة الطبيعية = $\frac{\text{عدد المواليد} - \text{عدد الوفيات}}{\text{عدد السكان في منتصف السنة}} \times 1000$، [1]

1.2.9. معدل المواليد الخام (‰):

هو حاصل قسمة عدد المواليد الأحياء المصححة لسنة على متوسط عدد السكان لنفس السنة.

معدل المواليد الخام = $\frac{\text{عدد المواليد الأحياء خلال السنة}}{\text{إجمالي عدد السكان في منتصف السنة}} \times 1000$ [2]

2.2.9. معدل الوفيات الخام (‰):

هو حاصل قسمة مجموع الوفيات المصحح سنويا على متوسط عدد السكان لنفس السنة.

معدل الوفيات الخام = $\frac{\text{عدد الوفيات خلال السنة}}{\text{إجمالي عدد السكان في منتصف السنة}} \times 1000$

3.9. معدل وفيات الرضع (‰):

هو حاصل قسمة عدد الوفيات الأطفال اقل من سنة المصححة خلال السنة على الولادات الحية المصححة لذات السنة. [3]

4.9. تعريف التنمية:

لغة: يقال ينمي نميا ونماء، أي زاد وكثر فالنماء هو الزيادة، ويقال أيضا نما ينمي وينمو وأنميت الشيء ونميته أي جعلته ناميا، [4] والتنمية لغة أي ارتفاع الشيء من موضعه إلى موضع آخر وفي المال بمعنى زاد وكثر.[5] وتدل أيضا على الزيادة والنماء والكثرة والوفرة والمضاعفة والإكثار. [6]

اصطلاحا: لقد تعددت التعاريف حول مفهوم التنمية نذكر منها تعريف **كيندبرجل "Kindelberger"** حيث عرفها على أنها الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة، مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية من المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها. كما عرفها **"Baldwin"** في كونها عملية يزداد فيها الدخل القومي، ودخل الفرد في المتوسط،

---

[1] رشود بن محمد الخريف، **معجم المصطلحات السكانية والتنموية**، مؤسسة الملك خالد الخيرية، جامعة الملك سعود،الرياض، 2010، ص 191.

[2] رضا عبد الجبار وفاهم محمد جبر، **نمو السكان في العراق والعوامل المؤثرة فيه للمدة (1977–2007)**، مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، المجلد 19، العدد 4 ، 2011، ص634.

[3] www.ons.dz، تاريخ الاطلاع: 17-04-2015، سا: 21:43.

[4] **القاموس**، مكتب الدراسات والبحوث، دار الكتب العلمية: بيروت، 2006، ص 217.

[5] محمد منير، حجاب، **الإعلام والتنمية الشاملة**، ط2، دار الفجر للنشر و التوزيع: القاهرة، 2000، ص 33.

[6] http://azizelkachouani.canalblog.com/archives/2008/03/27/8493248.html، 29-03-2015، سا: 00:58.

بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم. [1] فالتنمية هي عملية إرادية هادفة وجامعة تستهدف تحقيق تبدل جذري في أوضاع المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، ونقل المجتمع من وضع معين إلى وضع أفضل. [2]

وبذلك فهي تغيير قوي وكبير يحرك الأمة نحو ذلك النوع من الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية التي تقررها وتحددها لنفسها، أي التغير في الأنماط المجتمعية التي تسمح للمجتمع ليس فقط بتحقيق القيم الإنسانية الأفضل، بل وأيضا بزيادة قدرته على التحكم والسيطرة في بيئته ومكانته من خلال سيطرة الأفراد وتحكمهم في توجيه أمورهم وشؤونهم. [3]

1.4.9. تعريف التنمية الاقتصادية:

هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية، وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن. [4]

2.4.9. تعريف التنمية الاجتماعية:

فحسب رأي هوبهاويس هي تطور البشر في علاقاتهم المشتركة، وهذا ما يسميه بالتوافق في العلاقات الاجتماعية، ولهذا ينظر للتنمية الاجتماعية على أنها تنمية علاقات الإنسان المتبادلة. وهناك نظرة أخرى تعتبرها تنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد مستطاع، كما عرفت في المؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين بأنها "انبثاق ونمو كل الإمكانات والطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان فردا أو جماعة أو مجتمعا. [5] فالتنمية الاجتماعية تهتم بتنمية قدرات قدرات البشر، من خلال تنمية الروابط والعلاقات بينهم وكذا تلبية حاجاتهم، ورفع مستوى الخدمات من خلال التغلب على المشاكل القائمة، وتحقيق العدالة لأفراد المجتمع.

5.9. تعريف النمو الاقتصادي:[6]

عملية زيادة طويلة المدى في الدخل القومي للدولة، وبحث في العوامل المؤثرة في هذه العملية، والتغيرات البنائية المصاحبة لها في العرض والطلب. وهو أيضا النمو المتواصل في الطاقة الإنتاجية للمجتمع التي تؤدي إلى نمو الدخل القومي.

---

[1] عبد الإله زاهي الرشدان، **في اقتصاديات التعليم**، دار وائل للنشر،عمان، 2005، ص56.

[2] معتز نعيم، **النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ترابط وثيق وعلاقات متبادلة**، مجلة دمشق، المجلد 15، العدد 1، 1999، ص131.

[3] باية بوزغاية، **تلوث البيئة والتنمية بمدينة بسكرة**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، قسنطينة، 2008، ص85. (بتصرف)

[4] محمد عبد العزيز عجيمة، محمد علي البثني، **التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2004، ص 21-22.

[5] ثروت محمد شلبي، **تنمية اجتماعية**، كلية الآداب جامعة بنها، مصر، ب س، ص 14-15.

[6] مصلح الصالح، **الشامل قاموس المصلحات في العلوم الاجتماعية**، دار عالم للكتب، ط1، 1999، ص 179.

6.9. تعريف التخطيط:

يعرفه **بيرجيرون** على أنه :"تلك العملية التي تسمح بتحديد الأهداف المرجوة والوسائل الأكثر ملائمة لتحقيق هذه الأهداف".[1] وحسب مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، يعد التخطيط ركنا علميا وعمليا أساسيا في عملية التنمية.[2]

كما يعرف في معجم المصطلحات السكانية والتنموية بأنه" عملية إرادية تنظم الجهود وتوظف الإمكانيات سواء اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية، وتأخذ في الاعتبار الأوضاع الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والدينية، وتعتمد على الدراسات الإحصائية والتنبؤات المستقبلية، لتحقيق ظروف أو أهداف أو أوضاع مرغوب بها". [3]

أما التعريف الإجرائي للتخطيط" هو إجراء هادف عن طريق وضع سياسات وفق خطوات مدروسة ومقننة، في إطار زمني محدد، الغرض منه إحداث التغيير في المستقبل".

7.9. الهبة الديموغرافية:

هي تحول ديموغرافي بين سكان المجتمع نتيجة انخفاض معدلات الإنجاب، بحيث يتحول المجتمع الذي غالبيته الأطفال وصغار السن والمعالين إلى مجتمع يشكل فيه السكان في سن العمل والإنتاج المجموعة الأكبر. وبمعنى آخر فان معدل نمو السكان النشطين اقتصاديا في الفئات العمرية [15 – 65 سنة[يتجاوز معدل النمو للفئات السكانية المعالة وهم صغار السن (دون سن 15) وكبار السن 65 عاما فأكثر.[4]

8.9.نسبة شغل الأقسام:[5]

هي حاصل قسمة عدد التلاميذ على قاعات التدريس المستغلة

TOC = effectifs élèves /nembre salles de classes utilisées

---

[1] http://www.startimes.com/f.aspx?t=32215880، تاريخ الاطلاع: 28-03-2015، ساء: 23:35.

[2] عدي قصور، **مشكلات التنمية و معوقات التكامل الاقتصادي العربي**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1983، ص 309.

[3] رشود بن محمد الخريف، **معجم المصطلحات السكانية والتنموية**، **مرجع سابق**، ص 49.

[4] أحمد قطيطات، **الهبة الديموغرافية في الوطن العربي**، المؤتمر الإحصائي العربي الأول، عمان، الأردن، 2007، ص 410.

[5] **مديرية البرمجة والتخطيط ومتابعة الميزانية**، ورقلة.

9.9. الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية: [1]

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
تشدد نظرية النمو الجديدة على أهمية توازن الاستثمار مع الادخار لتسريع عملية النمو الاقتصادي.	ترتكز على توازن بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية وتكيفهما معا.
حسب وصف **مارشال** هو كالنمو العضوي لا يتحقق فجأة و إنما تدريجيا.	تتم عن طريق دفعة قوية ليخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو.
يشير إلى عملية الزيادة المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة.	عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن.
يعني النمو الكمي لكل من الدخل القومي والناتج القومي، كما يستخدم المفهوم عند الإشارة عن البلدان المتقدمة.	فهي تتضمن إضافة إلى النمو الكمي إجراء مجموعة من التغيرات الهيكلية في بنية المجتمعات، كما يستخدم للإشارة عن البلدان المتخلفة.
يقاس بحجم التغير الكمي في المؤشرات الاقتصادية (الإنتاج،القرض،الدخل الوطني)	تفترض تطويرا فعالا وواعيا اي إجراء تغيرات في التضمينات التابعة للدولة.
التوسع الاقتصادي التلقائي غير المعتمد، والذي لا يستدعي تغير في الهيكل الاقتصادي للمجتمع.	التوسع الاقتصادي و لا يحدث إلا بتدخل الحكومة، ويقتضي ضرورة تغير الهيكل الاقتصادي للمجتمع.
حسب **شومبيتر** الإطار الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الاقتصادي.	هي التطور في ظل النظام الرأسمالي، يحدث في صورة قفزات متقطعة واندفاعات غير متسقة.
لن يتحقق ما لم يتم تلبية الحاجات الإنسانية للمواطنين التي تمكنهم من العطاء والإنتاج.	التطورات التي يحدثها المنظم تؤثر في العادات والتقاليد وأذواق المستهلكين.

10.9. أمل الحياة: [2]

هو عدد السنوات المتوقعة أن يعيشها أفراد الجيل منذ الولادة، وهو متوسط توزيع للوفيات كما تمثل متوسط مجموع السنوات التي عاشها أفراد جيل معين، ويمكن تعريفه أيضا على انه القيمة مفيدة يجب أن تبنى على أساس مجموعة سكانية كبيرة، وان تستخدم لحسابها معدلات الوفيات العمرية لكل من الذكور والإناث.

[1] _ مجلة العلوم الاجتماعية: http://swmsa.net/articles.php?action=show&id=1657

_ http://www.startimes.com/f.aspx?t=31802290، 10:37 .

_ مجيد محسن محمد العصفور، **مقرر التنمية البشرية**، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2011، ص 24، 25.

_ لكحل السعيد، **دور التخطيط الاجتماعي في تنمية المجتمعات المحلية**، رسالة لنيل الماجستير في علم الاجتماع الحضري،جامعة قسنطينة، 2010، ص57-58.

_ عبد الناصر أحمد عبد السلام البدراني، **هجرة الكفاءات العربية الأسباب والنتائج (العراق نموذجا)**، رسالة مقدمة إلى المجلس العلمي لكلية الإدارة والاقتصاد في الأكاديمية العربية لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، الدانمارك .كوبنهاكن، 2009، ص 30-39.

[2] فايز محمد العيسوي، **أسس جغرافيا السكان**، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص249.

11.9.نسبة الإعالة:

هي نسبة عدد السكان المعالين (صغار السن ما دون 15 سنة وكبار السن ما فوق 65 سنة) إلى عدد السكان العاملين من [15 – 65 سنة[مضروب في 100. [1]

$$\text{نسبة الاعـــالة} = \frac{\text{عدد السكان المعَالين (صغار وكبار السن)}}{\text{عدد السكان العاملين}} \times 100$$

12.9. السكان النشطون: [2]

حسب تعريف المكتب الدولي للعمل هم مجموع الأشخاص الذين مارسوا نشاطا اقتصاديا تجاريا، لمدة ساعة على الأقل خلال الأسبوع المرجعي (حتى لو أنهم صرحوا بأنهم بدون عمل) أو باحثون عن عمل أو خدمة.

السكان النشطون يتكونون من السكان المشتغلون والسكان الباحثين عن العمل 1 والباحثين عن العمل 2.

نسبة النشاط= السكان النشطون /السكان في سن الشغل (15 سنة فأكثر).

13.9. السكان المشتغلون:[3]

هم مجموع الأشخاص الذين صرحوا بأنهم مارسوا نشاطا اقتصاديا تجاريا، خلال الأسبوع المرجعي والمستدعين للخدمة الوطنية (منهم الأشخاص الذين صرحوا في البداية بأنهم عاطلين عن العمل(نساء، ربات بيوت أو عاطلين آخرين)

14.9.البطال:(Le chômeur) [4]

هو الشخص في سن العمل [15 – 59 سنة[سواء كان ذكرا أو أنثى، والذي لم يشتغل خلال الأسبوع المرجعي، وهو مستعد للعمل، ويقوم بالبحث عن منصب شغل ويشمل البطال الذي لم يسبق له العمل من قبل STR_1 والبطال الذي اشتغل قبل أن يصبح بطالSTR_2.

$$STR = STR_1 + STR_2$$

- **نسبة البطالة** = السكان البطالون (الأشخاص الباحثين عن العمل1+ الأشخاص الباحثين عن العمل2)/ السكان النشطون.

---

[1] يونس حمادي علي، **مبادئ علم الديموغرافيا**، دار وائل ، ط1، الأردن، 2010، ص 277.

[2] www.ons.dz، تاريخ الاطلاع: 08-03-2015، ساء: 18:17.

[3] Bulletion trimestriel des statistiques, troisieme trimestre 2009, N^0 55, p 8.

[4] نفس **المرجع السابق**، ص8.

الفصل الثاني:

النمو السكاني والتنمية

تمهيد

يعد النمو السكاني والتنمية من المصطلحات التي لاقت اهتماما واسعا لدى العديد من الباحثين، فيعود الاهتمام بمعدلات النمو الطبيعي، ومدى ارتباطه الوثيق بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال العنصر البشري الذي يعتبر العنصر المحرك في دفع عجلة التنمية أو عرقلتها. وهذا ما استدعى عقد مؤتمرات وندوات طارئة إزاء الوضع السكاني، من خلال ما ترتب على هذه الزيادة السكانية من متطلبات جديدة، تدفع بالدولة إلى زيادة الإنفاق عليها عوضا من استثمار تلك الميزانية في اقتصادها، ووضع سياسات تنموية واستراتيجيات مخططة للخروج من تخبطها وتحقيق احتياجات السكانية، اي عوض ما تساير الدول المتقدمة في دفع عجلة التنمية بقيت رهينة إزاء وضعها، وباعتبار أن الجزائر واحدة من تلك الدول التي عرفت نمو سكاني خلال الفترة من 2001 إلى 2011.

سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث حيث سنقوم في المبحث الأول بتعريف عناصر النمو السكاني والظواهر السكانية وتركيب السكان العمري والنوعي، من ثم محاولة الوقوف على الأسباب التي أدت إلى النمو السكاني السريع، أما في المبحث الثاني فسنعرج على أنواع ومؤشرات التنمية وأهم أهدافها، أما فيما يخص المبحث الأخير فسنتطرق إلى أهم المدارس التي تحدثت في هذا الصدد، وكذا أهم المؤتمرات العالمية التي ركزت على مسألة النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي الأخير سنقف على أهم السياسات التنموية التي عرفتها الجزائر خلال الفترة المدروسة.

أولاً: النمو السكاني

سنشير تحت هذا المحور إلى عناصر النمو السكاني والظواهر السكانية وتركيب السكان العمري والنوعي، من ثم محاولة الوقوف على الأسباب التي أدت إلى النمو السكاني في الجزائر خلال الفترة المدروسة من سنة 2001 إلى 2011.

1. عناصر النمو السكاني:

يرتكز النمو السكاني الطبيعي على عاملين أساسين هما الولادات والوفيات.

1.1. الولادات:

تعتبر المواليد من أهم عناصر النمو السكاني الطبيعي، فهي تؤثر فهي تؤثر في زيادة ونمو حجم السكان أو ثباته وتحديد نوعه، ومعدلاته تتفاوت من مجتمع لآخر، يرتبط مفهوم المواليد بمفهوم الخصوبة، باعتبار هذا الأخير يشير إلى المعدل الفعلي للمواليد، كما يدل أيضا على القدرة على إنجاب الأطفال. [1]

2.1. الوفيات:

تعتبر الوفيات الظاهرة الديمغرافيا الثانية من حيث أهميتها بعد ظاهرة الخصوبة، وهي تؤثر تأثيرا كبيرا على كافة جوانب الحياة في المجتمع، وعلى التركيب العمري والنوعي للسكان، ويعد خفض مستوى الوفيات مطلبا عاما وهدفا من أهداف عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كافة المجتمعات، لهذا فإن كثيرا من الباحثين يتناولون ظاهرة الوفيات بالدراسة والتحليل للوقوف على عواملها المتعددة ولمعرفة انعكاساتها على حياة المجتمع وتطوره.

2. الظواهر السكانية:

تعنى الظـواهر السكانية بدراسـة تطـور السكان من ناحية معرفة حجمه من فترة لأخرى، وكذا توزيعـه حسب المنـاطق والرقعة الجغرافية.

[1] أولاد سالم نسيمة، **واقع النمو السكاني والتنمية المحلية خلال العقد الأخير لولاية ورقلة 2000-2009**، **مرجع سابق**، ص19. (بتصرف)

1.2. حجم السكان:

ويمثل عدد الأفراد في زمن معين، ولا يقتصر على الأفراد الذين يعيشون في نفس المكان والزمان، بل يتعدى ذلك في تحديد العدد في حد ذاته، إن كان اكبر أو أصغر في نفس المكان والفترة، وتحديد فترة سابقة لتلك التي ذكرت مع تحديد العدد في الفترة المستقبلية، عن طريق التنبؤ للعدد الذي من الممكن أن يعيش في هذه الفترة وفي هذا المكان بالذات. [1]

2.2. توزيع السكان: [2]

يشير هذا المصطلح إلى التوزيع المكاني أو الجغرافي للسكان، ويدل على الكيفية التي يتوزع بها السكان على الوحدات المكانية، ويختلف هذا المفهوم عن التركيب أو البناء السكاني الذي يمثل تصنيف السكان حسب الخصائص الديموغرافية وغير الديموغرافية.

3. تركيب السكان:

ويقصد به التركيب الذي يدل على السمات الديموغرافية الأساسية التي يمكن وصف السكان أو تقسيمهم على أساسها، ومنها العمر والنوع، وتقوم هذه السمات بدور أساسي في عملية التغيير السكاني.[3]

كما يطلق هذا المصطلح أيضا على أفراد السكان من خلال الفئات التي ينتمون إليها سواء كانت فئات عمرية أو نوعية.[4]

1.3. التركيب النوعي:[5]

هو تصنيف السكان أو تقسيمه حسب الجنس (ذكور وإناث)، ومعرفة عدد الذكور والإناث في المجتمع، ومدى الاختلاف بينهما، والفوارق المتمثلة في نوعية المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وقوة العمل ومعدلات المواليد والوفيات والزواج والتوزيع المهني للسكان.

---

[1] دريد فاطمة، **النمو الديموغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع ، قسنطينة، ص 33. (بتصرف)

[2] رشود بن محمد الخريف، **معجم المصطلحات السكانية والتنموية، مرجع سابق**، ص 69.

[3] معين حسن أحمد جاسر، **دراسة في التركيب السكاني وخصائص المسكن، مرجع سابق** ، ص 35.

[4] خالد بالحسين، **التحول الديموغرافي وسوق الشغل بالجزائر**، رسالة لنيل شهادة الماستر في علم الديموغرافيا، جامعة ورقلة، 2013، ص13.

[5] نعيمة بوعافية، **التركيب السكاني لولاية ورقلة**، رسالة لنيل شهادة الماستر في علم الديموغرافيا، جامعة ورقلة، 2013، ص 7.

2.3. التركيب العمري: [1]

إن تباين فئات السن من مجتمع لآخر يجب عن يكون على أساس النمو السكاني من خلال التركيبة السائدة في تلك المجموعة السكانية، وهذا راجع إلى عدد النساء اللواتي يدخلن في سن الإنجاب، ويقسم السكان إلى ثلاث فئات عمرية هي:

_ السكان أقل من 15 سنة، السكان [15 – 65 سنة[. (فئة القادرون على العمل والإنتاج)، السكان أكثر من 65 سنة.

4. أسباب النمو الديموغرافي:

إن التزايد في حجم السكاني الطبيعي الناجم عن ارتفاع معدلات المواليد عن معدلات الوفيات، وبما أن الجزائر عرفت نموا ديموغرافيا خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2011، باستثناء سنة 2002 التي انخفض فيها معدل النمو، ويعود ارتفاع النمو الديموغرافي في الجزائر للفترة المدروسة لعدة أسباب اقتصادية واجتماعية نذكر منها:

1.4. الأسباب اقتصادية:

هناك عدة أسباب اقتصادية ساهمت في رفع مستويات النمو السكاني للجزائر خلال الفترة المدروسة نذكر منها:

1.1.4. ارتفاع تكاليف وسائل منع الحمل:

تعتبر ارتفاع تكاليف وسائل تنظيم الأسرة مشكلا اقتصاديا في الدول النامية، ومرتفعة نسبيا عند بعض الأسر الجزائرية، وذلك لتدني المستوى المعيشي لهذه الأسر.

2.1.4. ظاهرة الفقر:

حيث يعتبر الفقر مشكلة اقتصادية، عانت منها الدول النامية بشكل كبير، وباعتبار الجزائر واحدة من الدول النامية، ومع تدني المستوى الثقافي والتعليمي للفقراء، تجدهم يسعون للمزيد من إنجاب الأولاد بغية تحسين في المستوى المعيشي لهم، والبحث عن قوة عاملة من أبنائهم، وهذا ما نجده عند المجتمعات الزراعية غالبا، والمجتمعات التقليدية، أي تتدفق الثروة من الأبناء إلى الآباء (حسب نظرية كالدويل لتدفق الثروة).

[1] خالد بالحسين، **التحول الديموغرافي وسوق الشغل بالجزائر، مرجع سابق**، ص 14.

3.1.4. التقدم العلمي والتكنولوجي والطبي:

لقد لعب التقدم العملي والتكنولوجي و الطبي دورا كبيرا في القضاء على العديد من المشاكل، حيث لعب التقدم الطبي دورا بارزا في تحسين حياة السكان، من خلال خفض معدلات الوفيات، والقضاء على الأمراض المعدية التي تؤدي إلى ارتفاع عدد الوفيات، بالإضافة إلى الرعاية الصحية للأم والطفل، التي ساهمت في خفض معدلات وفيات الأمهات، فبهذا مع ارتفاع المواليد وانخفاض الوفيات ارتفع احتمال البقاء على قيد الحياة.

إن التحسن الذي عرفه القطاع الصحي أسهم بشكل كبير في رفع معدلات المواليد، وخفض معدلات الوفيات من خلال القضاء على الأمراض الفتاكة التي عان منها المجتمع الجزائري في السابق، وكذا مجانية العلاج والتطعيم.

2.4. الأسباب الاجتماعية:

هناك أسباب اجتماعية ساعدت في رفع النمو السكاني في الجزائر خلال الفترة المدروسة (2001-2011) نذكر منها ما يلي:

1.2.4. الوازع الديني:

يعتبر الوازع الديني سببا مهما في ارتفاع النمو الديموغرافي، وبما أن الجزائر دولة إسلامية، فمن خلال تبكير الزواج التي يحث عليه الدين الإسلامي والسنة النبوية، هذه العوامل كلها لعبت دورا مهما في رفع معدلات الإنجاب، التي بدورها أدت إلى رفع معدلات النمو الديموغرافي في الجزائر.

2.2.4. انتشار وسائل منع الحمل:

تعد فكرة تنظيم الأسرة باستخدام وسائل منع الحمل من الأفكار التي لاقت تعارضا كبيرا بين أفراد المجتمع الجزائري، وذلك بسبب العادات والتقاليد التي يعرفها المجتمع الجزائري، فمعظم أفراد المجتمع تجدهم يحبذون إنجاب الذكور وتفاخر بالبنين، وهذا ما يستدعي إنجاب أكثر عدد من الأولاد، وعدم استخدام وسائل منع الحمل التي تعمل على خفض معدلات النمو الديموغرافي. فالعادات والتقاليد الجزائرية ساعدت في رفع النمو الديموغرافي. [1]

[1] وليد خصام، **العلاقة بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية والنمو السكاني بالجزائر بين النظري والواقع**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة باتنة، 2014، ص29-32. (بتصرف)

ثانياً: التنمية

فسنتطرق تحت محور التنمية ومؤشراتها حسب نوعها الاقتصادية والاجتماعية، من ثم نتناول أهم أهداف كل نوع.

1. أنواع ومؤشرات التنمية:

من خلال دراستنا لمفهوم التنمية يتحدد علينا تحديد كل نوع يدخل ضمن مجال دراستنا، وأهم مؤشرات كل نوع، حيث أخذت المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية، قسطا كبيرا في عدة دراسات عالمية ومحلية، ولصعوبة الإحاطة بكافة المؤشرات لمحدودية الدراسة، فارتأينا الاهتمام بالجانب الاقتصادي من خلال القوة العاملة ونسبة الإعالة، والفئة النشطة، والدخل ونموه، وكذا الادخار الإجمالي، أما الجانب الاجتماعي فركزنا الاهتمام على رفاهية العنصر البشري، من خلال الخدمات المقدمة للسكان في الجانب الصحي والتعليمي. فلقد تعددت المفاهيم التي تصب في موضوع التنمية من عالم لآخر، واختلفت باختلاف الأنظمة والمدارس، ونذكر ما يلي:

1.1. التنمية الاقتصادية:

عرفها الخبير الاقتصادي **جيرالد ماير "Gerald Maire"** المعروف لدى الأمم المتحدة حيث يؤكد أن :" التنمية الاقتصادية هي عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن." ويتضمن هذا التعريف العام ثلاث مؤشرات أساسية هي: استمرارية حركية عملية التنمية، واستغراقها لفترة طويلة من الزمن نسبيا، وانعكاساتها في ارتفاع متواصل للدخل القومي الحقيقي. ويؤكد في موقع آخر انه في المفاضلة بين الدخل القومي الحقيقي ودخل الفرد الحقيقي كمعيار لقياس مستوى تطور عملية التنمية، يميل إلى الأول إذ: أن تحليل التنمية الاقتصادية يدور حول ازدياد الدخل القومي الحقيقي ودخل الفرد الحقيقي والتغيير الذي يرافق هذا الازدياد. وبعد قياس مقدار التنمية بمدى ازدياد الدخل القومي الحقيقي، يصح أن نقارن هذا المقدار بمدى التغيير في عدد السكان للوصول إلى حجم الدخل الفردي الحقيقي، ذلك أن ارتفاع الدخل الضروري أو الناتج الفردي هو ذاته انجاز ذو شان، ولكن لا يجوز اعتباره ضوءا لارتفاع الرفاه الاقتصادي، كما لا يجوز اعتباره ضوءا للرفاه الاجتماعي دون تحفظات واعتبارات إضافية. كما يشترك السيد جيرالد مع من يقترح الأخذ "بعدة حقول للعمل الحكومي". أولا، بإمكان الحكومة توفير الأسواق بواسطة تشجيع بعض الترتيبات المؤسسية المناسبة، ثانيا، هناك حاجة للمشاريع الإنتاجية الحكومية المباشرة في الحقول التي تقل أرباحها (أو ترتفع مجازفتها)، بحيث لا تستهوي النشاط الاقتصادي الخاص. ثالثا، ويبرز النشاط الاقتصادي الحكومي في

حقول لا يستطيع الأفراد أن ينشطوا فيها إلا أن نشاطهم هذا لا يكون مرضا إلى نفس المدى كنشاط الحكومة. رابعا، تشتد الحاجة للتوجيه الحكومي لتشجيع (الوفرات الخارجية)، و النمو المتوازن (بوجه عام). أما الاقتصادي العربي **الدكتور فؤاد مرسي** يعرفها في كتابه المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية " أنها عملية تنطوي على جانبين عام وخاص، أما العام يتمثل في حتمية جريان العمليات الموضوعية التي تمثل جوهر النمو التاريخي، وهي حتمية التركيز على تطوير التقسيم الاجتماعي للعمل، اي التصنيع تحت حافز التراكم الرأسمالي، ومن ثم حتمية أن يتحول الإنتاج الطبيعي والإنتاج السلعي الصغير إلى إنتاج سلعي تتحقق له السيادة، وأخيرا حتمية تكوين سوق داخلية تجعل لجميع المنتجات أسواقا وتكون سوقا قومية لها. أما الجانب الخاص فيتمثل في تحرير التقدم الاقتصادي الشامل من فعل القوانين الصارمة لأسلوب الإنتاج الرأسمالي، وإخضاعه لمهام أكثر وعيا وترشيدا. ويعرفها أيضا" أنها الارتفاع المنتظم بإنتاجية العمل،من خلال تغيرات هيكلية تتناول ظروف الإنتاج الاجتماعي وإحلال تكنيك أرقى، واستخدام وسائل إنتاج أحدث وأكثر كفاءة مع تحقيق إشباع متزايد للحاجات الفردية والجماعية. [1]

2.1. التنمية الاجتماعية:

إن المفهوم الاجتماعي للتنمية الاجتماعية يختلف باختلاف آراء ووجهات نظر العلماء والمفكرين الاجتماعيين، فبهذا يتطلب على الباحث انتقاء التعاريف التي تخدم دراسته من خلال توافق أهداف الدراسة مع تعاريف التنمية الاجتماعية. صدر مفهوم التنمية الاجتماعية سنة 1944 في تقرير عن التربية الجماهيرية في بريطانيا، وتقوم الفكرة الأساسية في هذا التقرير على أن الاهتمام بالنسق القومي لابد أن ينطلق انساق المجتمع المحلي، و ذلك من خلال تعليم أبنائه وتنمية قدراتهم على توجيه مسارات التغير الاجتماعي والاقتصادي. إن مفهوم التنمية الاجتماعية ليس حديثا في جوهره كما ذهب إلى ذلك "**Eenest Witt**" "**ارنست ويت**"، لكن ما هو جديد هو محاولة تطبيق هذا المفهوم في علاج بعض المشكلات في الدول النامية، والبعض الآخر يعتبر المفهوم حديثا باعتبار أن الاهتمام بتنظيم المجتمع وتنميته ظهر عقب الفترة العلمية الثانية.[2] ولقد درست فكرة التنمية الاجتماعية لأول مرة بطريقة عملية ورسمية في هيئة الأمم المتحدة سنة 1950، وذلك بوجه عام وانطلاق دراسات التنمية الاجتماعية لدى المشتغلين بعلم الاجتماع في الفكر السوسيولوجي المعاصر اعتبارا من الدراسة الشهيرة لـ **"فليب روب"**

[1] **دروس في التخطيط الاقتصادي والتنمية**، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، الجزائر، 1979، ص8-9-14.

[2] عبد العزيز العايش، **دور علم الاجتماع في تنمية بلدان العالم الثالث**، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، الجزائر، جامعة قسنطينة، 2003، ص 42-43.

"**F.Roop**" بعنوان "تنمية المجتمع" عام 1955، التي أبرز فيها أوجه الخلاف بين التنمية الاجتماعية والتغير الاجتماعي.[1] كما يعرفها **الدكتور "عاطف غيث"** على" أنها ذلك التحريك العملي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية، من خلال ايدولوجية معينة لتحقيق التغيير بهدف الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب فيها أو بغية الوصول إليها.[2] فهي عملية تسعى لتنمية الطاقات والقدرات البشرية، وحسن استثمارهم من خلال إشراكهم في مختلف المشاريع التنموية، وذلك عن طريق توفير الخدمات المختلفة للسكان، لضمان تحقيق العدالة الاجتماعية لكافة أفراد المجتمع. وكذا تعرف على أنها ذلك النشاط الذي يحسن المستوى المعيشي للأفراد، من خلال التغيرات الحاصلة في وسائل وأساليب الحياة، وذلك عن طريق إشباع حاجاتهم الاجتماعية.[3] ومن بين أهم المؤشرات للتنمية الاجتماعية ما يلي:

- ✓ مستوى الوفيات، وخاصة وفيات الرضع ووفيات الأمهات، ويقاس بدرجة التحسن المستوى الصحي.
- ✓ مستوى وجودة التعليم، ونسبة الأمية في المجتمع.
- ✓ مستوى المعيشي ونسبة الفقر في المجتمع.

2. أهداف التنمية:[4]

لقد تعددت أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع مر العصور وتغير الأنظمة، وفي دراستنا لخصنا بعض الأهداف بطبيعة الحال بشكل موجز في المخطط البياني التالي:

أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية

أهداف التنمية الإقتصادية:	أهداف التنمية الإجتماعية:
النمو	التمكين والمشاركة
المساواة	الحراك الاجتماعي
الكفاءة	التنوع الثقافي

[1] حسن إبراهيم عيد، **دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1984، ص65-66.

[2] عبد الهادي محمد والي، **التنمية الاجتماعية**، الإسكندرية، دار المعارف، 1988، ص 57-58.

[3] باية بوزغاية، **تلوث البيئة والتنمية بمدينة بسكرة، مرجع سابق**، ص107. (بتصرف)

[4] حسن بن إبراهيم المهندي، **مؤشرات التنمية الاجتماعية المستدامة في دولة قطر الواقع والآفاق دراسات سكانية، مرجع سابق**، ص8.

ثالثاً: النمو الديموغرافي والتنمية في الخطابات السياسية

أما في المحور فسنتطرق إلى أهم المدارس التي تناولت هذه القضايا، وأهم المؤتمرات العالمية التي ركزت على مسألة النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي الأخير سنقف على السياسات التنموية التي عرفتها الجزائر خلال الفترة المدروسة.

1. أهم المدارس والمؤتمرات حول السكان والتنمية:

1.1. أهم المدارس العالمية: لقد اختلفت المدارس حول تأثير النمو الديموغرافي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فكل بحسب رأيها، فمنهم من ترى أن النمو السكاني عامل سلبي على التنمية، ومنهم من ترى انه عامل ايجابي، في حين توجد التي ترى أن النمو السكاني عامل محايد في عملية التنمية، وفي دراستنا سنتطرق لأهمهما.

1.1.1. المدرسة التشاؤمية:

يعتبر المفكر مالتس من الذين كانت لهم نظرة تشاؤميه للعلاقة بين السكان والتنمية، حيث اقترن اسمه بالنظرة التشاؤمية للسكان، باعتقاده أن زيادة عدد السكان تمثل عبئا للمجتمع، وسببا في البؤس والفقر، وكل أنواع المشكلات الاجتماعية والمجتمعية، وان كان مالتس قد اشتهر بوجه عام على انه نصير النظرة التشاؤمية، إلا انه في الحقيقة لم يكن أول مناصريها،حيث سبقه أفلاطون وأرسطو الذين كانوا لا يحبذون الأحجام الكبيرة للسكان، كما ظهر العديد من العلماء لهم نفس النظرة التشاؤمية من بينهم الباحث الايطالي "جيوفاني بيترو" الذي صرح أن القوة الإنسالية عند الإنسان كبيرة جدا في مقابل أن وسائل العيش محدودة، وكذا الباحث الانكليزي "ريتشارد هاكليوت" الذي أرجع أن الزيادة السكانية كانت سببا في المشكلات الاجتماعية، أن الفائض السكاني كان سببا في ظواهر الفقر والسرقة وغيرها، وكذا القاضي الانكليزي "ماتيو هال" الذي كتب في كتابه سنة 1683 " أننا في انكلترا ...أكثر السكان زيادة وأكثرهم فقرا"، اي أن تزايد الفقراء يتناسب طرديا مع تزايد عدد السكان. وبهذا نرى أن أصحاب النظرة التشاؤمية للسكان يرون أن الزيادة في أعداد السكان هي استنزاف للثروات والموارد الاقتصادية، مما يستدعي ذلك إلى ظهور مشكلات اجتماعية وإنسانية. في حين أيد المالتوسيون الجدد فكرة مالتس بقولهم أن إمكانية نمو السكان تتم بمعدلات سريعة جدا، وإذا لم تتخذ خطوات لإبطاء هذا النمو، سوف تتضخم أعداد السكان في اتجاه مضاد لحدود الموارد المتاحة، سواء كانت موارد غذائية أو ضروريات أخرى للعيش والبقاء، واقترحوا بذلك للإقلال من معدلات النمو السكاني، ضبط

معدلات الإنجاب عن طريق استعمال وسائل منح الحمل لتحديد حجم الأسرة، بالإضافة إلى تدعيمهم للسياسات التي تسمح بالعقم الطوعي والإجهاض. [1]

2.1.1. المدرسة التفاؤلية:

لقد تعددت أراء مجموعة من الباحثين والمفكرين الذين يرون أن النمو عاملا ايجابيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث كان أولهم المفكر العربي ابن خلدون، فهو في مقدمته الشهيرة يرى أن ثروة البلد هي سكانه المحبون للعمل، أما نمو عدد العاملين وتقسيم العمل ونمو المدن فذلك هو الطريق لتراكم الثروة، [2] كما صرح المفكر الفرنسي جون بودان بمقولته الشهيرة" لا ثروة ولا قوة من دون الرجال، والتي يشدد من خلالها على الأثر الايجابي المحض للتزايد السكاني على الاقتصاد، وحذو حذوه العديد من المفكرين "جون باتيست كولبير"والفيلسوف "باتيست دوفوبون"، والاقتصادي البريطاني" ريتشارد كانتيليون" وقد أطلق هذا التيار الداعي لتشجيع التزايد السكاني بـ: "الشعبوي" وهو الذي يجد أصوله في الفكر التجاري "المركنتيلي"، فقد كان أنصار هذا التيار الأخير يعتقدون أن النمو الكبير للسكان هو وسيلة فعالة لتزايد الإنتاج والتصدير، من خلال الكفاءات الجديدة وفرص الإبداع.

كما بين المفكر الفرنسي مبتكر عبارة العالم الثالث ألفريد سوفي في كتابه "الثروة والسكان" دعوته إلى تبني سياسة تشجيع الإنجاب، وكذا الأمريكي روبرت سولو الذي توصل عن طريق نموذج ابتكره سنة 1956، ويحمل اسمه إلى نتيجة مفادها بأن التزايد السكاني وإن رافقه تزايد في حجم القوة النشطة، فسوف يكون له أثر ايجابي على النمو الاقتصادي، [3] أي أن زيادة السكان تحفز الاقتصاد من خلال زيادة الإطارات التي تساهم في تطور التكنولوجي والابتكارات، التي ترفع من المستوى التنموي للبلد.

3.1.1. مدرسة الحياد السكاني: [4]

أظهرت مجموعة من الدراسات عبر نموذج النمو أنه ومع ثبات العوامل الأخرى، فإن نسبة النمو فإن نسبة النمو السكاني ليس لها أثر معنوي على النمو الاقتصادي. فالافتراض الأساسي الذي اعتمد عليه سولو "Solow" يقر بأن السلوك السكاني والتكنولوجيا هي متغيرات تعمل خارج النموذج، وأن التحول التقني والادخار يعملان على زيادة الدخل في المدى الطويل، حيث

---

[1] السيد عبد العاطي السيد، **علم اجتماع السكان**، الإسكندرية، ص107-119. (بتصرف)

[2] معتز نعيم، **النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ترابط وثيق وعلاقات متبادلة ، مرجع سابق**، ص 137.

[3] زهير طافر،**النظريات السكانية وانعكاساتها على الاقتصاد والمجتمع**، دراسة مقارنة، جامعة بشار، 2010، ص72-73.

[4] **النافذة الديموغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية**، تقرير السكان والتنمية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، العدد 2، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005، ص34.

أن زيادة الدخل ليس لها أثر على النمو السكاني، وبناء عليه فإن الدول ذات العدد الكبير من السكان تحتاج إلى مراكمة المزيد من رأس المال لتحسين ظروف السكان فيها. ونتيجة إلى ما ذهبت إليه هذه المدرسة في العقود الماضية، فقد غدت الدراسات مهملة من قبل الدول النامية والمنظمات الدولية على حد سواء، باعتبار أن اثر العوامل الديموغرافية غير واضح من حيث تأثيرها على النمو الاقتصادي في أدبيات اقتصاديات التنمية. إلا ما تم إثباته من خلال مجموعة من الدراسات الحديثة، وأن ما افقد النمو السكاني أهميته في الدراسات القياسية هو الاعتماد على معدل التغير المئوي لعدد السكان، في حين عمدت مجموعة من الدراسات إلى إدخال تعديلات في المتغير الذي يمثل السكان، بإضافة متغير يمثل التوزيع العمري للسكان، وتحديدا لفئة الداخلين لسوق العمل، أو تلك المتوقع دخولها في المستقبل القريب، وبالفعل جاءت النتائج مغايرة، وأثبتت أن نمو فئة السكان النشطين اقتصاديا يمكن أن تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي.

2.1. أهـــم المـــؤتمرات العالمية: لقد أخذت قضايا السكان اهتمام كبير على الصعيد العالمي، وذلك من خلال الصدى الذي عرفته المؤتمرات العالمية التي انعقدت لمناقشة القضايا النمو السكاني، واختلاف الآراء حول قضية النمو الديموغرافي والتنمية، وركزوا على نتائج السياسة السكانية من تنظيم الأسرة وتقليل حجم السكان، وضرورة إدماج العوامل السكانية في قضايا التنمية.

1.2.1. مؤتمر بوخارست 1974: [1] انعقد هذا المؤتمر بحضور وفود من 136 دولة، ولقد ركز هذا المؤتمر على ضرورة التحكم بالسلوك الديموغرافي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال إعداد خطة عمل لمواجهة المشكلة السكانية العالمية، والتي مفادها أن الزيادة السكانية تعمل على إعاقة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد تمحور النقاش بين مجموعتين متعارضين، مجموعة ترى أن الزيادة السكانية تعمل على عرقلة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولابد من خفض معدلات النمو السكاني، وهي دول الو.م.أ وبريطانيا وكندا، ومجموعة الثانية ترى أن التخلف سببا رئيسيا في المشكلات السكانية، والحل يتمثل في التوزيع العادل للموارد الاقتصادية، وانته المؤتمر بتوصيات تمثلت في تعزيز التنمية من خلال تحسين نوعية الحياة، والتوزيع العادل للموارد الاقتصادية، وكذا تنسيق العمل في الميادين كافة الاجتماعية منها والاقتصادية، بما في ذلك ميدان السكان.

2.2.1. مؤتمر مكسيكو1984: انعقد هذا المؤتمر لتقويم خطة العمل العالمية للسكان، ومناقشة قضايا السكان والتنمية، والتقدم الذي أحرزته المرأة من حيث تحسين مركزها ودورها، ومساهمتها في عملية التنمية، حيث سجل تغير في المواقف الرسمية

[1] عبد العزيز فرج، **تحديات ومنطلقات السياسات السكانية في إطار مؤتمري القاهرة والألفية**، صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2006.

لكثير من الدول بسبب اقتناع أغلبية المسؤولين والسياسيين بدول العالم الثالث، بضرورة التحكم في المتغيرات الديموغرافية واعتبارها جزء لا يتجزأ من عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أي أن معظم الدول النامية تبنت فلسفة تنظيم الأسرة، في حين ركزت بعض الدول المانحة الرئيسية كالولايات المتحدة الأمريكية عل المنافع النسبية لآليات سوق في تحقيق التنمية والرخاء الإنساني.

ثم قدم المؤتمر توصيةً بضرورة قيام الدول بالاهتمام بالمسنين، لا باعتبارهم فئةً تبعيةً تلقي بثقلها على المجتمع، بل باعتبارهم مجموعاتٍ قدمت معوناتٍ كبرى إلى الحياة الاقتصادية والتربوية والاجتماعية والثقافية و إلى عائلاتها وما زالت تستطيع أن تقدم ذلك. وكان التحول الأساسي في هذا المؤتمر هو توسيع مفهوم السياسة السكانية لتكريس المفهوم الشامل للسكان والتنمية والعلاقات المتبادلة بينهما.[1]

3.2.1. مؤتمر القاهرة 1994: حضر هذا المؤتمر وفد رسمي من 179 دولة وحوالي 1200 منظمة غير حكومية، وقد تم في هذا المؤتمر التأكيد على الاهتمام بالتوعية وتحسين مستوى الحياة، من خلال منظور التنمية الاقتصادية. كما أحدث هذا المؤتمر نقلة نوعية في رفاهية السكان، إذ أكد على أن إهمال المتغيرات الديموغرافية الكمية والنوعية من شانه أن يؤدي إلى اعتماد سياسات غير متكاملة، وقصور واضح في برنامج التنمية خاصة الهيكل العمري للسكان وعلاقته بالنمو. فاتساع فئة السكان دون سن العمل يعني ارتفاع في معدلات الإعالة، في حين اتساع فئة السكان في سن العمل يعني إضافات لمعدلات الادخار والاستثمار للاقتصاد. أما اتساع فئة السكان خارج سن العمل فيعني المزيد من التخصيصات باتجاه تكثيف الرعاية الصحية والاجتماعية، وإعانات المسنين ودخول المتقاعدين، وتوسيع قاعدة شبكات الأمان الاجتماعي، وكل ذلك يتطلب إحداث نقلة نوعية في سياسات الدعم الحكومي المقدم لهذه الفئة.[2]

ومن بين جملة التوصيات والأهداف السكانية والإنمائية التي حث المؤتمر على ضرورة تطبيقها في المجتمع هي:

العدالة والإنصاف والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال التعليم والخدمات الصحية وتشجيع على تنمية المهارات والعمل؛ النمو الاقتصادي المطرد في سياق التنمية المستدامة؛ خفض معدلات وفيات الرضع والأطفال والأمهات؛ [3] تعميق فضائل

[1] عصام علي، **السياسات السكانية**، المعهد العالي للدراسات والبحوث السكانية، 2010.

[2] **إدارة السياسات السكانية وآلية التنفيذ**، صندوق الأمم المتحدة للسكان، المجلس الأعلى للسكان، ب س، ص5.
الموقع الالكتروني: iraq.unfpa.org/en/component/docman/doc_download/23-، 31- 03- 2015 ، سا: 18:22.

[3] الموقع الالكتروني: http://www.onefd.edu.dz ، تاريخ الاطلاع: 18-03-2015، سا: 15:22.

الاستثمار في الصحة والتعليم وبالذات تعليم الإناث؛ ضرورة إتباع الإطار الواسع للصحة الإنجابية؛ توسيع قاعدة المشاركة (بين الرجل والمرأة؛ بين الدولة والقطاع الخاص وعناصر المجتمع المدني؛ بين الدولة والمنظمات والمؤسسات الدولية)؛ مناصرة الفقراء والمسنين والأسر التي ترأسها النساء.

2. النمو الديموغرافي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية:

1.2. أثر النمو الديموغرافي على التنمية الاقتصادية: [1]

- ✓ **الاتجاه الأول:** الذي يرى أن النمو السكاني عاملا ذو تأثير سلبي على المسيرة التنموية للمجتمع.

1.1.2. أثر النمو السكاني على سوق العمل: النمو السكاني السريع يزيد من عرض قوة العمل، وتشيع ظاهرة البطالة بأشكالها الظاهرة والمقنعة في المجتمع، ويعمل على تخفيض الأجور، وهذا يعني أن الأسر لن تحصل على الموارد الكافية لتأهيل وتدريب أطفالها، مما يؤدي إلى زيادة مستمرة في أعداد العمال غير المؤهلين أو المدربين في سوق العمل، وما دام أن مدى مساهمة الفرد في عملية التنمية تتوقف على درجة تأهيله وتدريبه، فهذا يعني أن النمو السكاني المستمر سيعرقل عملية التنمية.

2.1.2. أثر النمو السكاني على الاستهلاك: ترى مجموعة المفكرين أنصار هذا الاتجاه أن التزايد المتسارع لعدد السكان في اي مجتمع، كان يعني وبشكل حتمي زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية بنوعيها الضروري والكمالي وكذلك الطلب على الخدمات، وهذا قبل كل شيء يشكل ضغوطات على المسيرة التنموية للمجتمع. كما أن ارتفاع مستوى الاستهلاك في المجتمع الناتج عن زيادة عدد السكان يعمل على استنفاذ ما تقدمه الطبيعة من موارد وخامات بشكل سريع، وفي كثير من الأحيان تجبر المجتمعات على استيراد مثل هذه الخامات من الخارج لسد الطلب المتنامي عليها.

3.1.2. أثر النمو السكاني على الاستثمار: يؤكد أنصار هذا الاتجاه أن النمو السكاني يؤثر سلبا على عملية التنمية، من خلال تأثيره السلبي في الاستثمار، إذ ينطلقون من حقيقة التناسب العكسي في توزيع الدخول بين الاستهلاك والادخار، وعليه فان النمو السريع للسكان من وجهة نظرهم يتطلب دائما تخصيص جزء اكبر من الدخول للاستهلاك ويقلل من مخصصات الادخار ومن ثم الاستثمار، هذا من ناحية أولى، أما من ناحية ثانية فان هذا النمو السريع للسكان ذو تأثير سلبي في الاستثمار

[1] معتز نعيم، **النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ترابط وثيق وعلاقات متبادلة، مرجع سابق**، ص 142.

من خلال توجيه مخصصاته (على قلتها) في مثل هذه المجتمعات نحو الإنفاق على المشاريع المخصصة لإشباع الحاجات الضرورية للسكان، وكذلك على مشاريع الخدمات بأنواعها مما يقلل من حصة الإنفاق على المشاريع القاعدية (مشاريع البنية التحتية والهيكلية للاقتصاد).

وبهذا نرى أن أنصار الاتجاه الأول من المفكرين يؤكدون التأثير السلبي للزيادة السكانية في المسيرة التنموية من خلال تشتيت موارد التنمية وزيادة أعبائها.

- ✓ **الاتجاه الثاني**: الذي يرى أن النمو السكاني عاملا ذو تأثير ايجابي على المسيرة التنموية للمجتمع.
  - ➢ النمو السكاني يزيد من فتوة المجتمع اي من العناصر الشابة في الهرم السكاني، وبذلك زيادة في نسبة القوة البشرية وقوة العمل إلى إجمالي عدد السكان، وهذا ما يؤدي بدوره إلى إمداد سوق العمل بالعناصر الفتية والقادرة على العمل والعطاء المستمرين.
  - ➢ في النمو السكاني تنوع في الخبرات والكفاءات الضرورية للبناء التنموي، وهذا ما له بالغ التأثير في عملية تأمين قوة العمل الملائمة لمختلف الأنشطة الاقتصادية، بالاعتماد على السوق المحلية للعمل.
  - ➢ إن النمو السكاني يعني نموًا في الموارد البشرية، وهذه الموارد شانها شان غيرها من العوامل المساهمة في البناء التنموي، إذ يمكن تحسين استغلالها والإفادة منها بالدرجة القصوى، وأحيانا تصديرها والحصول من جراء ذلك على دخول كبيرة تساهم في تنمية المجتمع وازدهاره.[1]

2.2. أثر النمو الديموغرافي على التنمية الاجتماعية:

أما فيما يخص أثر النمو السكاني على التنمية الاجتماعية فيتمثل في زيادة الطلب على الخدمات فإنه يمكن القول "أن النمو السريع عدد السكان يزيد من هذا الطلب وبمعدلات متسارعة أيضا، إذ أن زيادة عدد أفراد اي مجتمع تعني زيادة في الطلب على الخدمات التعليمية والصحية...الخ. فقد يؤثر النمو السكاني سلبا إن لم تتدخل الدولة بمخططاتها وسياساتها التنموية.

أما الأثر الايجابي فيتمثل في الاستثمار في القطاع التعليمي وخاصة الابتدائي، ما يزيد من زيادة عدد المناصب، بالإضافة إلى تحقيق نسبة مشاركة في الطور الابتدائي، اي القضاء على نسبة الأمية في المجتمع، وكذا زيادة درجة الوعي لدى أفراد المجتمع.

[1] معتز نعيم، **مرجع نفسه**، ص 142-143.

3. السياسات التنموية في الجزائر:

لقد قطعت الجزائر عدة أشواط وبذلت بذلك مجهودات في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال سياسات تنموية مخططة من قبل الدولة، وذلك من خلال أهداف اقتصادية واجتماعية مسطرة تمحورت في المجال الصحي والتعليمي والتنموي، غايتها تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولكن تركيز هذه الأهداف كان مغلبها على التنمية الاقتصادية، وكل هذه السياسات يتوقف مدى نجاحها وتوافقها في مدى تحقيقها لأهداف المرجوة في المستقبل. ومن الأهداف المسطرة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي نذكر ما يلي:[1]

الأهداف الاقتصادية	الأهداف الاجتماعية
زيادة الإنتاج والإنتاجية والتي يترتب عليها زيادة في المردودية وبالتالي زيادة الدخل القومي.	الاهتمام بتحسين مستويات التعليم والصحة والرفاهية لكافة المواطنين.
زيادة الأهمية النسبية لقطاعات الصناعة والخدمات.	تحقيق الرفاهية الاجتماعية والنهوض بالمستوى المعيشي لكافة أفراد المجتمع.
الاعتماد على المدخرات المحلية كمصدر للاستثمار.	زيادة الاهتمام بالطبقة المتوسطة، والطبقة العاملة.
تنمية القدرات المحلية توطين واستخدام التكنولوجيا الحديثة.	زيادة نسبة الخبراء والفنيين والعلماء في القوى العاملة.
عدالة توزيع الدخل والثروة في المجتمع للقضاء علي الفقر.	تزايد مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وفي مجالات الحياة العامة.

فبعدما عرفت الجزائر سابقا جملة من المخططات التنموية، سجلت في هذه الفترة ولكن بتراجع وأهم البرامج التنموية التي عرفتها الجزائر في الفترة المدروسة كانت ما يلي:[2]

- اعتماد برنامج خماسي (2004-2009) لدعم النمو، تكميلي مع برنامجين تكميليين يخصان منطقتي الجنوب والهضاب العليا بغلاف مالي إجمالي قدر بـ 8000 مليار دينار (أكثر من 100 مليار دولار) ويشمل خمس محاور هي:

[1] جابر يوسف محمد يوسف، **التنمية البشرية**، دكتوراه، الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك، 2011، www.ao-academy.org/docs/tanmiyahbashaiyah_4_07102011.doc

[2] **المرأة الجزائرية واقع ومعطيات**، الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، ص 52.

تحسين ظروف المعيشة؛ تطوير المنشآت القاعدية؛ دعم النمو الاقتصادي؛ تحديث الخدمة العمومية؛ ترقية تكنولوجيات الاتصال الجديدة. ويهدف البرنامج إلى تحقيق:

مليون ومائتي ألف (1200000) سكن؛ مليوني منصب شغل؛ 500 ثانوية و1000 متوسطة؛ 500000 مقعد بيداغوجي جامعي، ومثلها في التكوين المهني؛ 40 مستشفى؛ 10 سدود؛ أكثر من 10000 كلم من الطرق الجديدة أو التي تم تحديثها؛ توزيع الغاز (1200000 منزل)، والكهرباء (600000 منزل ريفي).

أما في المجال الصحي [1] فقد عرفت الجزائر في الفترة الممتدة ما بين سنتي 2002 و2011 والتي أثبتت محدودية الخدمة بسبب معاناة المؤسسات من عدة اختلالات هيكلية وتنظيمية، مما دفع بالسلطات العمومية إلى اتخاذ مبادرة سياسة إصلاح المستشفيات التي تهدف إلى تخطيط وتنظيم العلاج بها. كما تهدف السياسة الجديدة إلى تأمين الخدمات وعصرنة النشاطات تماشيا مع الطلبات الجديدة، مما يسمح بتوفير خدمة ذات نوعية،وقد عرف القطاع من جانب آخر، انتقالا للوضعية الديموغرافية والوبائية للسكان، إلى تعزيز العلاج الجواري من أجل تقريب الصحة من المواطن، حيث باشرت السلطات العمومية في تطبيق تنظيم جديد للمؤسسات الصحية في سنة 2007، يهدف إلى فصل مهام المستشفيات الجامعية عن تلك التي تضمن علاجا قاعديا أسفر عن تأسيس الطب الجواري الذي قرب العلاج من المواطن. كما برز تقسيم جديد للمؤسسات الصحية، على غرار المؤسسات العمومية الاستشفائية والمؤسسات العمومية للصحة الجوارية التي تشمل أيضا قاعات للعلاج والعيادات متعددة الخدمات. واستفاد القطاع من سنة 2005 إلى 2009 من غلاف مالي بقيمة 244 مليار دينار، تم استثماره في إنجاز 800 مؤسسة استشسفائية وجوارية.

وفيما يخص المجال التعليمي: [2] فمن بين الإصلاحات والبرامج التي وضعتها الجزائر لإصلاح النظام التعليمي، البرنامج الخماسي (2004-2009) لدعم التنمية، وبرنامجين إضافيين للجنوب والمرتفعات، وكذلك إستراتيجية النوع الاجتماعي التي أعدتها وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات (2001-2003)، وبرنامج العمل السابق للوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة برنامج الحكومة (2004-2008).

[1] حسينة، جزايرس : **تطور المنظومة الصحية الجزائرية منذ الاستقلال**- www.djazairess.com، تاريخ الاطلاع: 08-04-2015 ، سا 22:07.(بتصرف)

[2] **الحقوق الإنسانية للمرأة والمساواة على أساس النوع الاجتماعي**، تقرير حول الوضع الوطني، الجزائر، برنامج ممول من الاتحاد الأوربي، 2010، ص 40.

أما السياسة السكنية الجزائرية فتعد من بين المشاريع والمخططات التنموية التي تكفل للأفراد مستوى معيشي لائق، ودفع لتحقيق التنمية على الصعيد الوطني، وذلك من خلال فتح مناصب شغل جديدة عن طريق مشاريع البناء وإقامة سكنات جديدة، التي تعمل بدورها على خفض نسبة البطالة، بالإضافة إلى رفع النمو الاقتصادي من خلال الإيجار والسكن التساهمي المقدم عن طريق قروض وإعانات، تخفف على الدولة عبئ الكامل لتوفير السكنات، كما تعمل تلك القروض و السكنات التساهمية وغيرها على رفع الدخل الناجم عن الضرائب المفروضة من الدولة.

ومن أبرز البرامج التي عرفتها الجزائر في المجال السكني خلال الفترة (2001-2011)، البرنامج الخماسي من (2005-2009)، حيث خصصت له الدولة غلاف مالي فاق 1550مليار دينار، ما يزيد عن 18 مليار دولار، وه يعتبر أضخم غلاف مالي استفاد منه قطاع "السكن والعمران" منذ الاستقلال، هذا الغلاف موزع على حصتين منها: 850 مليار دينار لتمويل برامج انجاز السكنات"مشروع المليون سكن"، ونحو 700 مليار دينار للتهيئة وتحسين المحيط العمراني. [1]

ومن بين جملة التدابير والالتزامات التي رصدتها السياسات التنموية الجزائرية تمثلت فيما يلي:

- ضمن مبدأ المساواة بين الجنسين، تم سنة 2002 إنشاء وزارة منتدبة مكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، تلاها سنة 2006 إنشاء المجلس الوطني للأسرة والمرأة ومرصد التشغيل النسوي، وأخيرا تم تحديد إستراتيجية وطنية لتشغيل وإدماج المرأة ابتداء من سنة 2008.
- الحق في العمل لكل المواطنين، دون التمييز بين الجنسين مع الاعتراف بالحقوق كإجازة الأمومة.
- صادقت الحق المساواة في الأجور بين اليد العاملة الرجالية والنسوية.

[1] سهام وناسي، **النمو الحضري ومشكلة السكن والإسكان**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة باتنة، 2009، ص 155.

خلاصة

نستنتج من خلال هذا الفصل أن الجزائر عرفت نموا سكانيا مستمرا في الفترة مابين سنتي 2001 و2011 لو استثنينا سنة 2002 التي سجلت انخفاضا طفيفا. كما خلصنا إلى أهم الأسباب التي أدت إلى النمو السكاني في الجزائر خلال الفترة من 2001 إلى 2011، والتي تمثلت في العوامل الاجتماعية من خلال التقدم التكنولوجي وتحسن الرعاية الصحية وغيرها وعوامل اقتصادية كارتفاع تكاليف وسائل منع الحمل والفقر وغيرها. هذه الأسباب والعوامل لعبت دورا هاما في رفع معدلات النمو السكاني من خلال ارتفاع معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات في الجزائر خلال الفترة المدروسة (2001-2011)، كما خلصنا إلى الأهداف المسطرة من وراء تطبيق التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، والتي تمحورت في المشاركة والتمكين والحراك وغيرها، ثم تطرقنا إلى أهم المدارس والمؤتمرات التي ناقشت قضايا النمو السكاني والتنمية من خلال اختلاف أرائهم ووجهات نظرهم حول تأثير النمو السكاني على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى التعريج لأهم المجالات التي يؤثر فيها النمو السكاني على التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال التأثير على سوق العمل والاستهلاك والاستثمار، وعلى الخدمات الصحية والتعليمية، وفي الأخير تناولنا أهم السياسات التنموية التي عرفتها الجزائر خلال الفترة المدروسة من سنة 2001 إلى 2011، والتي تمثلت في المجال الصحي التعليمي والسكني.

الفصل الثالث:

الوضعية الاقتصادية

والاجتماعية بالجزائر

تمهيد

كما أشرنا سابقا إلى أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية والاجتماعية من المنظور النظري، من خلال تأثير عامل النمو الديموغرافي على المجالات التنموية التي تمس عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، سنتطرق للجانب الميداني من خلال الإجراءات المنهجية، وذلك بدراسة تحليلية للواقع النمو السكاني في الجزائر وأثره على المتغيرات التي تندرج تحت التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الفترة ما بين سنتي 2001 إلى 2011، من خلال المصادر التي استخدمت في جمع البيانات، والاختبارات الإحصائية المستعملة، من ثم التطرق إلى عرض وتحليل وتفسير البيانات من خلال الفرضيات المنتهجة في دراستنا، وذلك اعتمادًا على الاختبارات التي سنستخدمها لتحديد الأثر بين المتغيرات الديموغرافية والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية لاستخلاص النتائج.

أولاً: الإجراءات المنهجية

1.1. مصادر جمع المعطيات:

بما أن دراستنا دراسة تحليلية لسكان الجزائر، فقد اعتمدنا على الإحصاءات الحيوية التي يصدرها الديوان الوطني للإحصاءات حول النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الفترة ما بين (2001-2011)، بالإضافة إلى التقارير التي يصدرها البنك الدولي للمعلومات، كما اعتبرنا أن عدد سكان الجزائر محصور بين عاملي المواليد والوفيات فقط، وذلك بإهمال عامل الهجرة.

2.1. الأساليب الإحصائية المستخدمة:

- **معامل بيرسون للارتباط الخطي البسيط:**

هو من أكثر المعاملات استخداما، وخاصة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ومستوى القياس عند تطبيقه هو أن يكون كلا المتغيرين مقياس فترة أو نسبي أو بمعنى آخر أن تكون بيانات كلا المتغيرين بيانات كمية.

طـــريقة حســـابه: [1]

$$r_p = \frac{n\sum xy - (\sum x)(\sum y)}{\sqrt{(n\sum x^2 - (\sum x)^2)(n\sum y^2 - (\sum y)^2)}}$$

حيث:

$\sum_{i=1}^{n} x_i y_i$: مجموع حاصل ضرب x في y	
$\sum y$: مجموع قيم المتغير y	$\sum x$: مجموع قيم المتغير x
$\sum y^2$: مجموع مربعات قيم المتغير y	$\sum x^2$: مجموع مربعات قيم المتغير x

- **اختبار الانحدار الخطي المتعدد:" *Multiple Linear Regression* "** [2]

يعد الانحدار الخطي المتعدد من الأساليب الإحصائية المتقدمة والتي تضمن دقة الاستدلال من أجل تحسين نتائج البحث عن طريق الاستخدام الأمثل للبيانات في إيجاد علاقات سببية بين الظواهر موضوع البحث. ومعادلته من الشكل:

$$Y = B_0 + B_{x1} + B_{x2}$$

[1] http://elearn.univ-ouargla.dz/2013-2014/courses/04SS2014/document/13138_stat111CH4.pdf?cidReq=04SS2014 ، تاريخ الاطلاع: 15-03-2015، ساعة: 21:43.

[2] ثائر داود سلمان،**الانحدار الخطي المتعدد مفهومه ونموذج مطبق باستخدام البرنامج الإحصائي *SPSS***، كلية التربية الرياضية، جامعة بغداد، ص2.
الموقع الالكتروني: http://www.cope.uobaghdad.edu.iq/uploads/articles/thair%20dawoor

- **اختبار الانحدار الخطي البسيط: "*Simple Linear Regression*"** [1]

يختص الانحدار الخطي بدراسة العلاقة بين المتغيرات على هيئة نموذج، فقد يحتوي النموذج على متغير توضيحي واحد، فيسمى في هذه الحالة بنموذج الانحدار الخطي البسيط، ويكتب بالصيغة الآتية:

$$Y = B_0 + B_1 X + \varepsilon_i$$

Y: المتغير التابع؛ X: المتغير المستقل؛ B_1 و B_0: معلمات الانحدار الخطي؛ ε_i: اتجاه الخطأ.

فهو أسلوب يمكن بواسطته تقدير قيمة أحد المتغيرين بمعلومية قيمة المتغير الآخر، فكلمة بسيط تعني أن المتغير التابع"Y" يعتمد على متغير مستقل واحد وهو "X"، وكلمة خطي تعني أن العلاقة بين المتغيرين (X،Y) علاقة خطية. [2]

ثانيا: عرض وتحليل البيانات:

سنحاول عرض من خلال هذا العنوان البيانات الخاصة بتطور التركيبة السكانية والنمو السكاني في الجزائر، وكذا المتعلقة بالوضع الاقتصادي والاجتماعي خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2011.

1.2. تطور التركيبة السكانية بالجزائر للفترة الممتدة ما بين سنتي 2001 و2011:

سنعرض تحت هذا العنوان البيانات الخاصة بتطور سكان الجزائر، ومن ثم توزيعهم حسب النوع (الجنس)، وفي الأخير تدرجهم حسب التركيب العمري باستخدام الفئات التالية: فئة السكان أقل من 15 سنة، وفئة السكان من [15 – 65 سنة[وفئة السكان من 65 سنة فما فوق.

[1] محمود محمد الطاهر يونس العبادي، **استخدام معلومات المجتمع في تقدير معالم نموذج الانحدار المتعدد بالاعتماد على الانحدار التقسيمي مع التطبيق**، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد19،سنة 2011، ص234-235.

[2] http://elearn.univ-ouargla.dz/2013-2014/courses/04SS2014/document/13138_stat111CH4.pdf?cidReq=04SS2014

الجدول رقم (1.3): توزيع سكان الجزائر حسب الجنس خلال الفترة ما بين سنتي 2001 و2011

السنة	عدد سكان الجزائر	ذكور	إناث	نسبة الذكورة	نسبة الإناث
2001	30879000	15591000	15288000	101.98	98.05
2002	31357000	15835000	15522000	102.01	98.02
2003	31848000	16090000	15758000	102.10	97.93
2004	32364000	16350000	16014000	102.09	97.94
2005	32906000	16624000	16282000	102.10	97.94
2006	33481000	16915000	16566000	102.10	97.93
2007	34096000	17225000	16871000	102.09	97.94
2008	34591000	17493000	17098000	102.31	97.74
2009	35268000	17846000	17422000	102.43	97.62
2010	35978000	18205000	17773000	102.43	97.62
2011	36717000	18579000	18138000	102.43	97.62

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

الشكل رقم (1.3): تطور عدد سكان الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2001 و2011

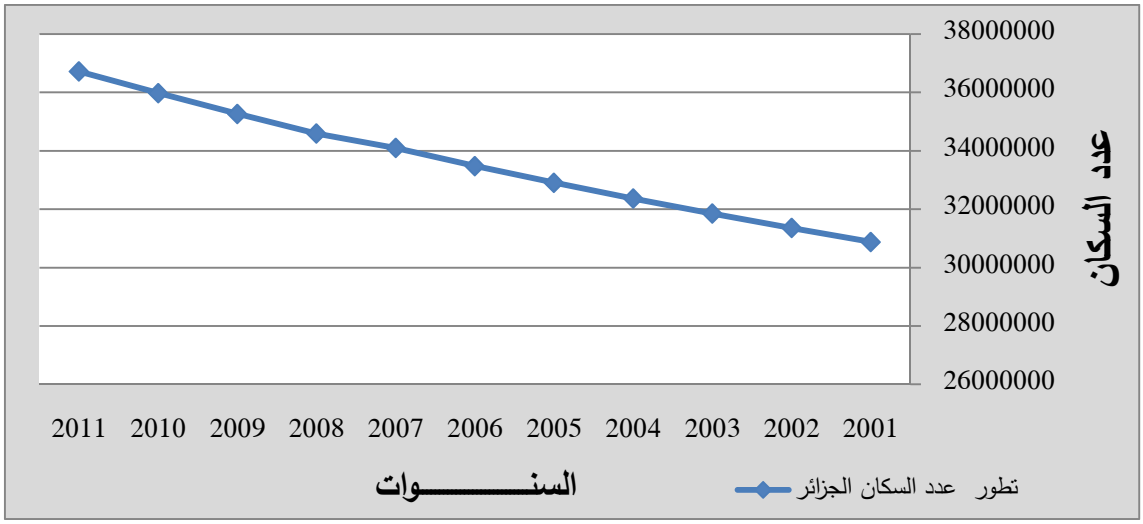

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على معطيات (الجدول رقم: 1.3).

يعتبر النمو السكاني من العناصر الديموغرافية المهمة لتتبع حركية المجتمع، والوصول إلى معرفة متطلباته واحتياجاته، فمن خلال الجدول (رقم: 1.3) والشكل (رقم: 1.3) اللذان يوضحان تطور عدد سكان الجزائر حسب الجنس خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى 2011، نلاحظ أن عدد سكان الجزائر في نمو مستمر، حيث قدر سنة 2001 بـ 30.8 مليون نسمة، منهم 15.59 مليون نسمة ذكور و15.28 مليون نسمة إناث، ليصل في سنة 2011 إلى مستوى 36.7 مليون نسمة

(18.57 مليون نسمة ذكور و18.13 مليون نسمة إناث)، كما يبين الجدول أنه لا يوجد تفاوت كبير في عدد السكان من حيث الجنس. ويعود هذا التطور في حجم السكان إلى ارتفاع معدلات المواليد والخصوبة العامة وعدد الزيجات خلال هذه الفترة، وتراجع معدلات الوفيات نتيجة زيادة التغطية الطبية والرعاية الصحية التي عرفتها الجزائر في هذا المجال، إلى جانب تحسن الظروف المعيشية ونمط الحياة بصفة عامة، ما أدى إلى ارتفاع أمل الحياة.

الشكل رقم (2.3): تطور سكان الجزائر حسب الفئات العمرية في الفترة ما بين سنتي 2001 و2011

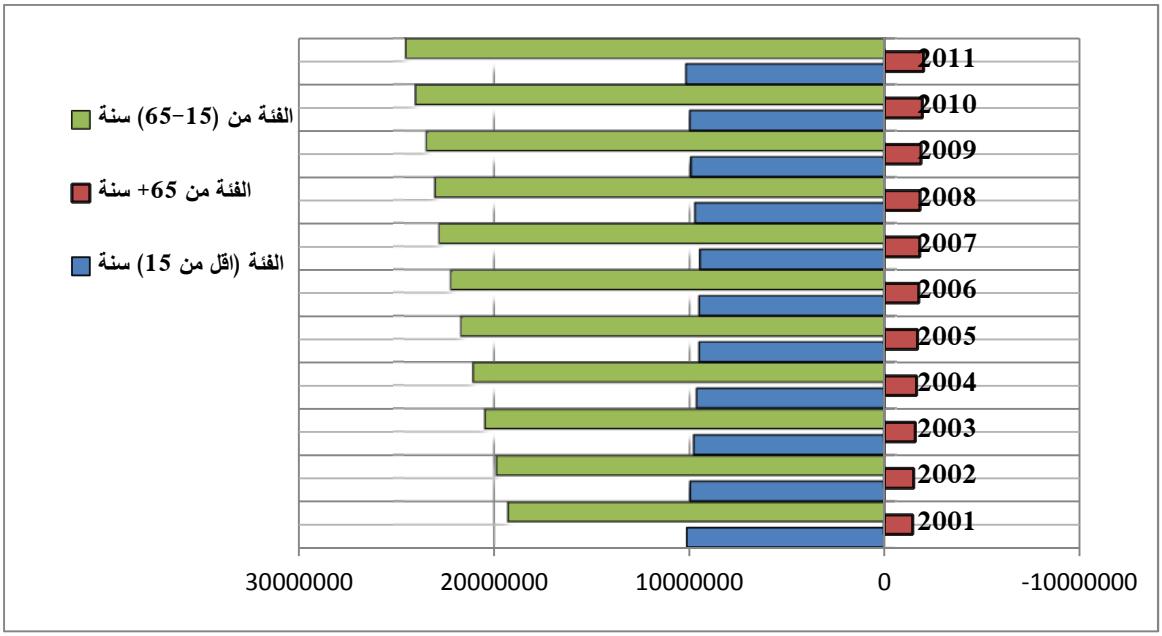

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادًا على معطيات (الجدول رقم: 02، الملحق1).

يمثل الشكل (رقم: 2.3) تطور سكان الجزائر حسب الفئات العمرية التالية: الفئة العمرية اقل من 15 سنة وفئة ما بين 15 و65 سنة وفئة من 65 فما فوق، حيث بلغ عدد السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة حوالي 10.1 مليون نسمة سنة 2001، ثم تراجع هذا العدد سنة 2002 إلى حوالي 10 مليون نسمة مواصلا انخفاضه حتى سنة 2007 حيث سجل 9468459 نسمة، بعد ذلك عاود الارتفاع مجددا ابتداء من سنة 2008 حتى نهاية الفترة أين سجل أكثر من 10.2 مليون نسمة. أما الفئة العمرية [15 – 65 سنة[فقد عرفت ارتفاعا مستمرا في عدد السكان طول الفترة، حيث يلغ سنة 2001 المستوى 19.3 مليون نسمة ليصل في نهاية الفترة الحجم 24.5 مليون ساكن. كما سجلت الفئة الأخيرة (+65 سنة) تصاعدا مستمرا طول الفترة، حيث بلغ عدد سكان هذه الفئة 1.4 مليون نسمة سنة 2001 متجاوزا المليوني نسمة في نهاية الفترة.

يعود تراجع عدد السكان في الفئة أقل من 15 سنة لفقدانها لفئات عمرية عريضة في قمتها دخلت ضمن الفئة السكانية الموالية، ما أدى بدوره إلى زيادة عدد سكان الفئة [15 – 65 سنة[باستمرار طول الفترة وبالتالي توسع شريحة الشباب، أما النمو المستمر في الفئة الأخيرة فيعود إلى انخفاض المستمر في عدد الوفيات.

2.2. النمو السكاني في الجزائر خلال الفترة من سنة 2001 إلى2011:

سنتطرق في هذا المحور إلى تطور معدلي النمو السكاني والزيادة الطبيعية وتطور الزيادة الطبيعية في الجزائر، بالإضافة إلى تتبع مسار النمو من خلال عرض وتحليل المعطيات الخاصة بتطور معدل المواليد والوفيات، إلى جانب تسليط الضوء على معدلات الخصوبة ووفيات الأطفال الرضع، وهذا ما سنوضحه في البيانات التالية:

الجدول رقم (2.3): تطور معدل النمو السكاني ومعدل الزيادة الطبيعية للجزائر خلال الفترة ما بين 2001 و2011

السنة	معدل النمو الطبيعي %	معدل الزيادة الطبيعية ‰
2001	1.55	15.50
2002	1.53	15.30
2003	1.58	15.80
2004	1.63	16.30
2005	1.69	16.90
2006	1.78	17.80
2007	1.86	18.60
2008	1.92	19.20
2009	1.96	19.60
2010	2.03	20.30
2011	2.04	20.40

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

يعتمد حساب معدل النمو الطبيعي على عاملين أساسين هما معدل المواليد ومعدل الوفيات، يشير الجدول (رقم: 2.3) إلى تراجع معدل النمو الطبيعي من 1.55% سنة 2001 إلى 1.53% سنة 2002، بعد ذلك سجل ارتفاعا مستمرا حيث وصل إلى معدل 2.04% سنة 2011.

يرجع ارتفاع هذا المعدل لزيادة عدد الزيجات في تلك الفترة وارتفاع الخصوبة العامة، أما الانخفاض الذي سجله عام 2002 فيعود لانخفاض معدل الخصوبة الإجمالي (عدد المواليد الأحياء لكل امرأة) وهذا رغم استمرار ارتفاع عدد الزيجات طول الفترة قد يعود السبب للاستعمال الواسع لوسائل التخطيط العائلي، بالإضافة إلى تأخر سن الزواج، هذان العاملان لعبا دورا أساسيا في خفض معدل النمو الطبيعي.

الجدول رقم (3.3): تطور الزيادة الطبيعية لسكان الجزائر في الفترة ما بين سنتي 2001 و2002

السنة	الزيادة الطبيعية
2001	478000
2002	479000
2003	503500
2004	528000
2005	556000
2006	595000
2007	634000
2008	663000
2009	690015
2010	731000
2011	748000

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على معطيات ONS.

الشكل رقم (3.3): تطور الزيادة الطبيعية للسكان في الجزائر خلال الفترة ما بين سنتي 2001 و2011

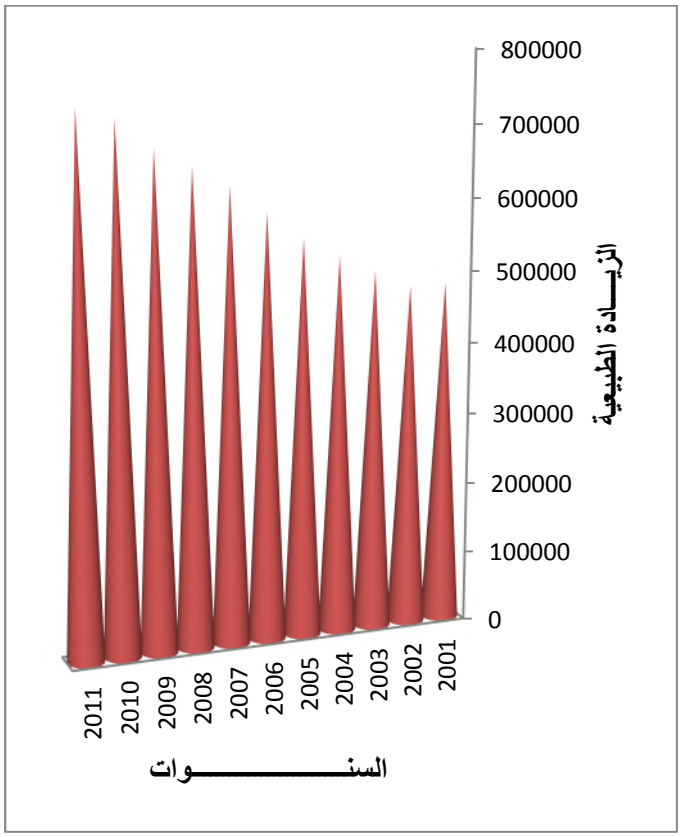

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على معطيات (الجدول رقم: 3.3).

يعتبر النمو السكاني من أهم العناصر الديموغرافية التي يستوجب دراستها بغية تلبية حاجيات السكان المتزايدة، فمن خلال الجدول (رقم: 3.3)، والشكل (رقم: 3.3)، نلاحظ أن الزيادة الطبيعية في الجزائر شهدت ارتفاع مستمر حيث قدرت في بداية الفترة بـ 478 ألف نسمة، ووصلت إلى 595 ألف نسمة سنة 2006، حتى بلغت هذه الزيادة 748 ألف نسمة نهاية الفترة (سنة 2011).

ترجع هذه الزيادة الطبيعية إلى ارتفاع معدلات المواليد وارتفاع عدد الزيجات إضافة إلى انخفاض معدلات الوفيات خلال الفترة (2001-2011)، وهذا لتحسن الظروف المعيشية والصحية للسكان.

الجدول رقم (4.3): تطور معدل المواليد في الجزائر خلال الفترة ما بين سنتي 2001 و2011

السنة	عدد المواليد	معدل المواليد ‰
2001	619000	20.03
2002	617000	19.68
2003	649000	20.36
2004	669000	20.67
2005	703000	21.36
2006	739000	22.07
2007	783000	22.98
2008	817000	23.62
2009	849000	24.07
2010	888000	24.68
2011	910000	24.78

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على معطيات ONS.

الشكل رقم (4.3): تطور معدل المواليد في الجزائر للفترة الممتدة ما بين سنتي 2001 و2011

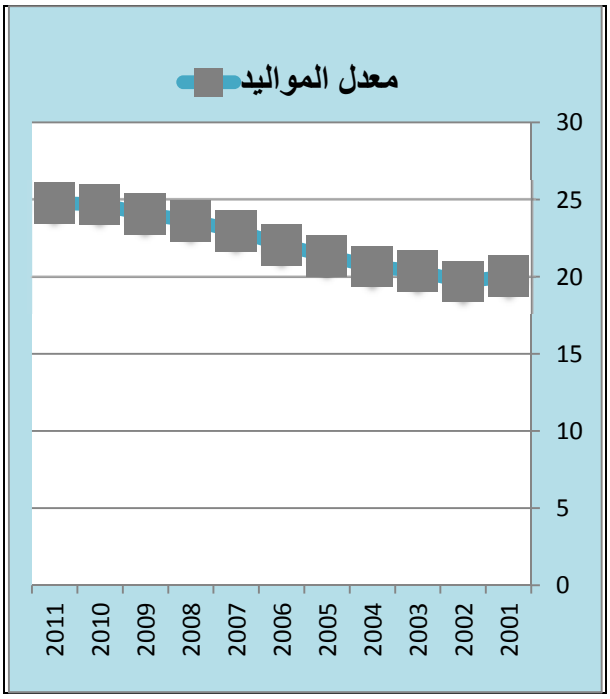

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادًا على معطيات (الجدول رقم: 4.3)

تعتبر المواليد عاملا أساسيا في تحديد نمو السكان الطبيعي، يوضح الجدول (رقم: 4.3) والشكل (رقم: 4.3)، استمرار ارتفاع معدلات المواليد وهذا باستثناء سنة 2002 التي سجلنا فيها معدل مواليد بلغ 19.68‰، يفسر سبب ارتفاع المواليد لارتفاع معدلات الخام للزيجات في تلك السنوات وتحسن التغطية الطبية والرعاية الصحية المتعلقة بالأمومة والطفولة، إلى جانب ارتفاع المستوى المعيشي وتوفر الخدمات. أما انخفاض الولادات الذي سجل سنة 2002 قد يرجع إلى الاستخدام الواسع لوسائل منح الحمل والتخطيط العائلي.

الجدول رقم (5.3): تطـور معدل الوفيات في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2001 و2011

السنة	عدد الوفيات	معدل الوفيات ‰
2001	141000	4.56
2002	138000	4.41
2003	145000	4.55
2004	141000	4.36
2005	147000	4.47
2006	144000	4.30
2007	149000	4.38
2008	153000	4.42
2009	159000	4.51
2010	157000	4.37
2011	162000	4.41

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على معطيات ONS.

الشكل رقم (5.3): تطور معدل الوفيات في الجزائر للفترة الممتدة بين سنتي 2001 و2011

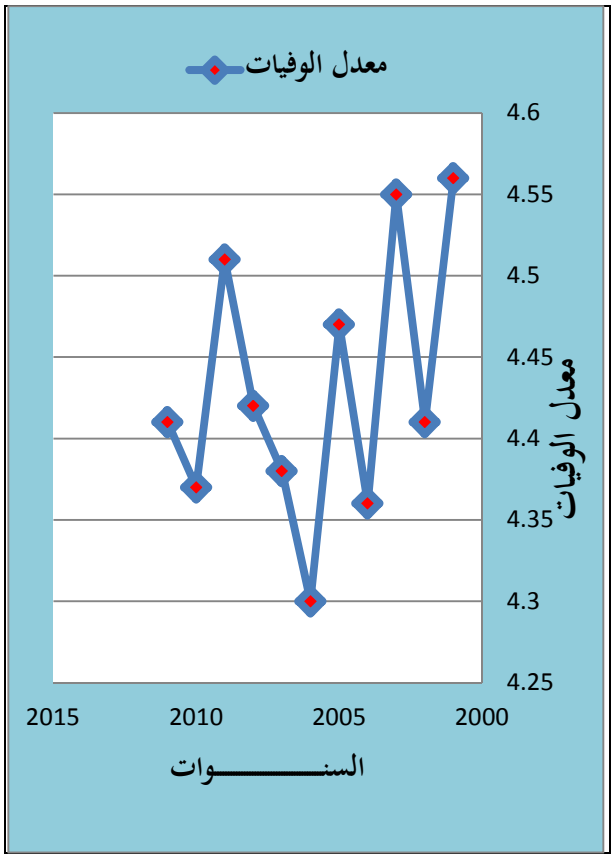

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادًا على معطيات (الجدول رقم: 5.3).

تعتبر الوفيات عاملا رئيسيا لمعرفة الحركة الطبيعية للسكان، ومن خلال الجدول (رقم: 5.3) والشكل (رقم: 5.3)، فقد سجل معدل الوفيات سنة 2001 القيمة 4.56‰ ليعرف بعدها انخفاضات وارتفاعات طفيفة ومتذبذبة طول الفترة، حيث وصل نهاية الفترة المعدل 4.41 بالألف، ويعود هذا الانخفاض في معدلات الوفيات لتحسن المجال الصحي والمستوى المعيشي والوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر.

الجدول رقم (6.3): تطور معدل الخصوبة في الجزائر من سنة 2001 إلى 2011

السنة	معدل الخصوبة الإجمالي (عدد الولادات لكل امرأة) *	المعدل الإجمالي للخصوبة العامة **
2001	2.78	73.81
2002	2.73	71.58
2003	2.66	73.02
2004	2.58	73.27
2005	2.51	75.02
2006	2.45	88.5
2007	2.41	80.01
2008	2.41	82.51
2009	2.44	84.53
2010	2.51	87.13
2011	2.83	87.65

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

** **يحسب وفق العلاقة الآتية**: معدل الخصوبة العام $= \frac{\text{عدد المواليد الأحياء خلال السنة}}{\text{عدد الإناث في سن الإنجاب}[15-49]} \times 1000$ [1]

* **يحسب وفق العلاقة التالية**: معدل الخصوبة الإجمالي $= \frac{\text{متوسط عدد المواليد الأحياء خلال السنة}}{\text{عدد الإناث في سن الإنجاب}\ [15-49]}$ [2]

يعتبر عدد المواليد الأساس في تغير معدلات الخصوبة، من خلال الجدول (رقم: 6.3) نلاحظ أن المعدل الإجمالي للخصوبة العامة سجل المقدار 73.81‰ سنة 2001، ثم انخفض إلى مستوى 71.58‰ سنة 2002، بعدها عاود الارتفاع بداية من سنة 2003 حتى سنة 2006 حيث سجل أعلى قيمة له تجاوزت 88‰، ثم تراجع مرة أخرى سنة 2007 قبل أن يواصل ارتفاعه حتى نهاية الفترة. أما فيما يخص معدل الخصوبة الإجمالي (عدد الولادات الحية لكل امرأة) فسجل 2.78 ولادة لكل امرأة سنة 2001، وسجل انخفاضا مستمرا إلى غاية 2008، ثم عاود الارتفاع بشكل ملحوظ حتى نهاية الفترة حيث سجل أعلى قيمة له سنة 2011 بلغت القيمة 2.83 ولادة لكل امرأة.

[1] خالد زهدي خواجة، **إحصاءات الخصوبة**، المعهد العربي للتدريب على البحوث الإحصائية، ب س، ص3.

[2] بن قانة اسماعيل، **مطبوعة التحليل الديموغرافي**، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة ورقلة، ب س، ص 39.

يعود الانخفاض الملحوظ في معدل الخصوبة العام إلى الاستخدام الواسع لوسائل منع الحمل وتنظيم النسل وتباعد الولادات، نتيجة تحسن المستوى التعليمي للنساء خاصة (وعي النساء بصحتهن الإنجابية) واقتحام المرأة سوق العمل وممارستها للنشاط الاقتصادي، ما نتج عنه انخفاض معدلات الخصوبة. أما الارتفاعات الطفيفة التي سجلت خلال الفترة (2009-2011) فقد تعود إلى ارتفاع عدد الزيجات في هذه الفترة الذي أثر على معدل الخصوبة الإجمالي وكذا الحال مع معدل الخصوبة العامة.

الجدول رقم (7.3): تطور معدل وفيات الأطفال الرضع في الجزائر حسب الجنس للفترة ما بين سنتي 2001 و2011

السنة	معدل وفيات الأطفال الرضع (ذكور)‰	معدل وفيات الأطفال الرضع (إناث)‰	معدل وفيات الأطفال الرضع للجنسين ‰
2001	38.90	35.90	37.50
2002	36.10	33.30	34.70
2003	34.60	30.30	32.50
2004	32.20	28.50	30.40
2005	32.40	28.20	30.40
2006	28.30	25.30	26.90
2007	27.90	24.40	26.20
2008	26.90	23.90	25.50
2009	26.60	22.90	24.80
2010	25.20	22.20	23.70
2011	24.60	21.60	23.10

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على معطيات ONS.

تعتبر وفيات الأطفال الرضع ظاهرة ديموغرافية تعكس لنا المستوى الصحي لأي بلد، كما أنها مؤشر أساسي للمستوى المعيشي، حيث تتأثر بعدة عوامل منها اقتصادية واجتماعية وديموغرافية، مما يجعل حياة الطفل مرتبطة أكثر بمدى ايجابية وسلبية هذه العوامل، نلاحظ من خلال الجدول (رقم: 7.3) تراجع معدل وفيات الأطفال الرضع على طول الفترة، حيث قدر سنة 2001 بمقدار 37.50‰، ليستمر بعدها بالانخفاض إلى أن بلغ 23.10‰ سنة 2011.

يعود هذا نتيجة التحسن الذي عرفه القطاع الصحي في الجزائر، أما إذا ارتأينا على حسب الجنس فنلاحظ أن معدل وفيات الأطفال الرضع عند الذكور أكبر منه عند الإناث، فجنس المولود يلعب دورا في تباين معدل الوفيات الأطفال الرضع، لان

تكوين الذكور الجسماني خلال السنة الأولى من الحياة يكون أقل مقاومة لتأثير الأمراض المعدية من مقاومة الإناث. وترجع أسباب الوفيات خلال الشهر الأول بصفة عامة أساسا إلى العوامل الداخلية، وكذا العوامل الديموغرافية المؤثرة على وفيات الأطفال الرضع، نذكر منها رتبة المولود، عمر الأم والمجال الفاصل بين الولادات.

3.2. البيانات المتعلقة بالوضعية الاقتصادية بالجزائر في الفترة الممتدة مابين سنتي 2001 و2011:

سنحاول في هذا الجزء من الدراسة التعريج على الوضعية الاقتصادية للجزائر، وهذا بعرض وتحليل البيانات الخاصة بتوزيع السكان النشطين والمشتغلين والبطالين حسب الجنس خلال الفترة المدروسة، بالإضافة إلى ربط هذه المتغيرات بمتغير النمو السكاني باستعمال معامل الارتباط لبيرسون، ومن ثم التطرق إلى توزيع القوى العاملة حسب الجنس وتطور نسبة الإعالة وكتلة الأجور وارتباطهم بمتغير النمو السكاني، ثم القيام بجملة من الاختبارات بين متغير النمو السكاني والمتغيرات التالية (نصيب الفرد من الناتج المحلي بالأسعار الثابتة؛ النمو نصيب الفرد من الناتج المحلي سنويا؛ معدل النمو الاقتصادي؛ نسبة إجمالي الادخار المحلي من إجمالي الناتج المحلي)، وفي الأخير الارتباط (معامل بيرسون) بين نسبة إجمالي الادخار المحلي ونسبة البطالة.

الجدول رقم (8.3): توزيع المشتغلون والبطالون والنشطون في الجزائر خلال الفترة ما بين سنتي 2001 و2011

السنة	النشطون		المشتغلون		البطالون	
	المجموع	النسبة %	المجموع	النسبة %	المجموع	النسبة %
2001	8568221	100	6228772	72.70	2339449	27.30
2002	8665274	100	6456414	* 74.50	2208860	*25.50
2003	8762326	100	6684056	76.30	2078270	23.70
2004	9469946	100	7798412	82.30	1671534	17.70
2005	9492508	100	8044220	84.70	1448288	15.30
2006	10109645	100	8868804	87.70	1240841	12.30
2007	9968906	100	8594243	86.20	1374663	13.80
2008	10315000	100	9146000	88.70	1169000	11.30
2009	10544000	100	9472000	89.80	1072000	10.20
2010	10812000	100	9736000	90	1076000	10.00
2011	10661000	100	9599000	90	1062000	10.00

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

* **يحسب وفق العلاقة التالية:** نسبة التشغيل $= \frac{\text{المشتغلون}}{\text{النشطون}} \times 100$ ؛ نسبة البطالين $= \frac{\text{البطالين}}{\text{النشطون}} \times 100$

بلغ عدد السكان النشطون سنة 2001 حسب الجدول (رقم: 8.3) 8568221 نشط، كان أكثر من 72% منهم مشتغلون و27.3% بطالون. استمر هذا العدد في الارتفاع إلى غاية سنة 2006 حيث تعدى 10 ملايين نشط، توزعت بنسبة 87.7% مشتغلون و12.30% بطالون، وانخفض في السنة الموالية ليصل إلى 9968906 ساكن نشط. ثم عاود الارتفاع إلى غاية سنة 2010، قبل أن ينخفض مجددا بشكل طفيف سنة 2011، إذ يلغ عددهم 10661000 ناشط منهم 9599000 مشتغل (90% من مجموع النشطون).

سجل عدد النشطون الذكور حوالي 7.3 مليون نشط سنة 2001، واستمر في النمو طول الفترة لو استثنينا سنتي 2007 و2011 اللتان شهدتا انخفاضا طفيفا. بالنسبة للإناث فقد بلغ عددهن حوالي 1.3 مليون ناشطة، وانخفض في السنتين المواليتين من ثم سجل ارتفاعا ابتداء من سنة 2004 بشكل لافت حتى نهاية الفترة باستثناء سنتي 2005 و2007. (انظر الجدول رقم: 03، الملحق 1).

أما عدد المشتغلون من كلا الجنسين فقد عرف تصاعدا ملحوظا باستثناء سنتي 2007 و2011 التي سجل فيها انخفاضا في عدد المشتغلين الذكور وسنتي 2005 و2007 بالنسبة للإناث.

في حين عرف عدد البطالين تراجعا واضحا خلال الفترة المدروسة ما عدا سنتي 2007 و2011 حيث سجلت ارتفاعا للبطالين الذكور، أما عدد البطالات فقد شهد تذبذبا في منحاه، بحيث عرف ارتفاعا في بعض السنوات (2006؛ 2007؛ 2009؛ 2010) وانخفاضا في باقي الفترة.

يرجع الارتفاع الملحوظ لعدد المشتغلات إلى تحسن المستوى التعليمي للإناث وانفتاح المرأة على سوق الشغل والنشاط الاقتصادي بصفة عامة لإثبات الذات والارتقاء في السلم الاجتماعي، بالإضافة إلى الظروف المعيشية وتغير نمط الحياة على ما هو سابقا. وقد يعود الارتفاع في أعداد البطالات لقلة مناصب العمل المعروضة الدائمة والمؤقتة (عقود ما قبل التشغيل وعقود إدماج حاملي الشهادات) من قبل آليات التشغيل (الوكالة الوطنية لدعم التشغيل ANESJ؛ الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC؛ القرض المصغر ENJEM). (نفس الجدول والملحق السابقين).

الجدول رقم (9.3): معامل ارتباط بيرسون للزيادة الطبيعية للسكان وعدد النشطون في الجزائر للفترة الممتدة مابين سنتي 2001 و2011

الارتبـــــــــــاط			
		عدد النشطون	الزيادة الطبيعية
عدد النشطون	Corrélation de Pearson معامل الارتباط بيرسون	1	.967**
	Sig. (bilatérale)		.000
	N عدد السنوات		11
الزيادة الطبيعية	Corrélation de Pearson معامل الارتباط بيرسون	.967**	1
	Sig. (bilatérale)	.000	
	N عدد السنوات	11	

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادًا على معطيات ONS (الجدولان رقم: 01و03، الملحق 1).

نقرا من هذا الجدول (رقم: 9.3) مستوى الدلالة الإحصائية (Sig= 0.000) أقل من مستوى الدلالة α=0.01 مما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي مفادها وجود ارتباط معنوي وذو دلالة إحصائية بين عدد السكان وعدد النشطين. كما نقرا قيمة الارتباط (R= 0.967**) التي تدل على وجود ارتباط قوي جدا بين عدد السكان وعدد النشطون، والإشارة الموجبة لقيمة R تدل على طبيعة العلاقة الطردية بين عدد السكان وعدد النشطين، أي كلما زاد عدد السكان الطبيعيين كلما زاد عدد النشطون.

الجدول رقم (10): معامل ارتباط بيرسون للزيادة الطبيعية للسكان وعدد البطالين في الجزائر للفترة ما بين سنتي 2001 و2011

الارتبـــــــــــاط			
		عدد البطالين	الزيادة الطبيعية
عدد البطالين	Corrélation de Pearson معامل الارتباط بيرسون	1	-0.916**
	Sig. (bilatérale)		.000
	N عدد السنوات		11
الزيادة الطبيعية	Corrélation de Pearson معامل الارتباط بيرسون	-0.916**	1
	Sig. (bilatérale)	.000	
	N عدد السنوات	11	

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادًا على معطيات ONS (الجدولان رقم: 01و03، الملحق 1).

تبيّن لنا من خلال الجدول (رقم: 10.3) أن مستوى الدلالة الإحصائية (Sig= 0.000) أقل من مستوى الدلالة الافتراضي α=0.01، مما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي مفادها وجود ارتباط معنوي وذو دلالة إحصائية بين عدد السكان وعدد البطالين، كما نسجل قيمة الارتباط (R= -0.916**) الدالة على وجود ارتباط عكسي قوي جدا بين عدد السكان وعدد البطالين (إشارة R سالبة)، أي كلما زاد عدد السكان الطبيعي كلما قل عدد البطالين.

من هنا نستخلص أن زيادة عدد السكان الطبيعي لا يوازيه الزيادة في عدد البطالين، وإنما التأثير ناجم بفعل عوامل أخرى.

الجدول رقم (11.3): معامل ارتباط بيرسون للزيادة الطبيعية للسكان وعدد المشتغلين في الجزائر للفترة الممتدة مابين سنتي 2001 و2011

الارتبـــــــــــاط			
		عدد المشتغلين	الزيادة الطبيعية
عدد المشتغلين	Corrélation de Pearson معامل الارتباط بيرسون	1	0.953**
	Sig. (bilatérale)		0.000
	N عدد السنوات		11
الزيادة الطبيعية	Corrélation de Pearson معامل الارتباط بيرسون	0.953**	1
	Sig. (bilatérale)	0.000	
	N عدد السنوات	11	

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (الجدولان رقم: 01و03، الملحق 1).

نلاحظ من خلال الجدول (رقم: 11.3) أن مستوى الدلالة الإحصائية (Sig= 0.000) أقل من مستوى الدلالة α=0.01، مما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي مفادها وجود ارتباط معنوي وذو دلالة إحصائية بين عدد السكان وعدد المشتغلين، كما نقرأ قيمة الارتباط قيمة الارتباط (R = 0.953**)، التي تدل على وجود ارتباط طردي قوي جدا بين الزيادة الطبيعية وعدد المشتغلين، أي كلما زاد عدد السكان الطبيعي كلما ارتفع معه عدد المشتغلون.

أن الزيادة الطبيعية لا تؤثر سلبا في سوق الشغل، بل العكس فهي تزيد من أعداد الداخلين لسوق الشغل وفتوة المجتمع وتجدد الطاقات البشرية لسكان الجزائر.

الشكل رقم (6.3): توزيع القوى العاملة حسب الجنس في الجزائر خلال الفترة ما بين سنتي 2001 و2011

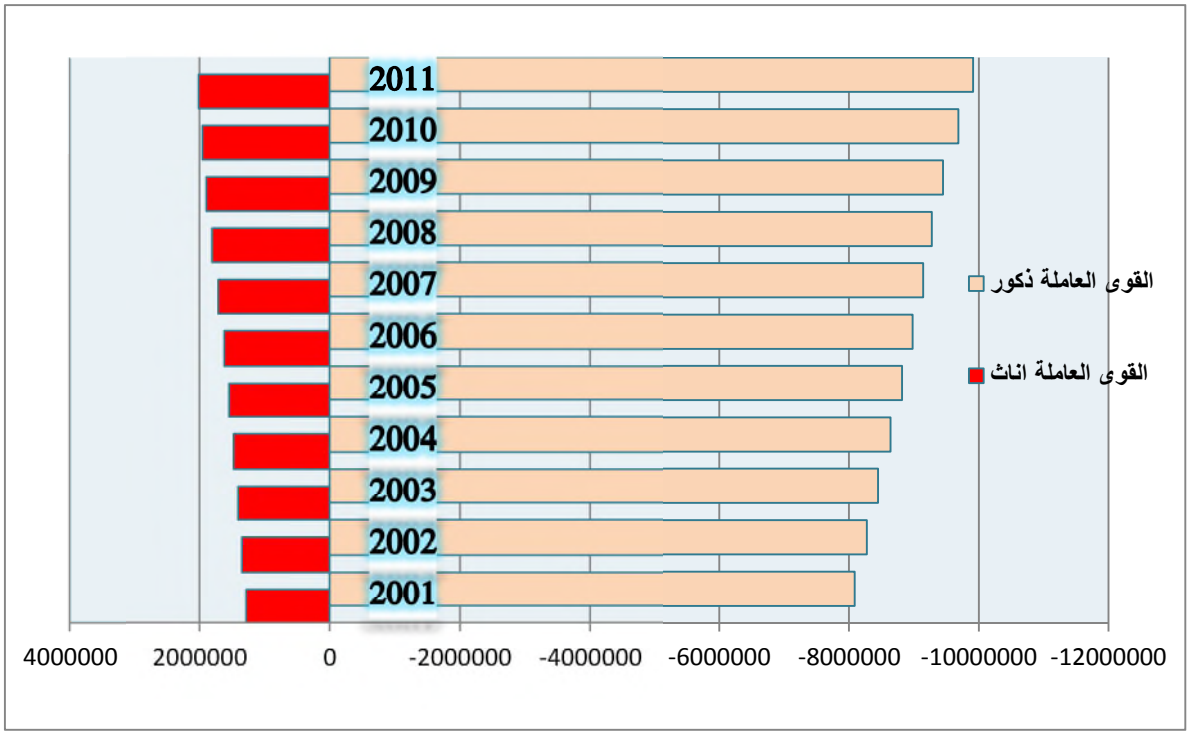

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على معطيات (الجدول رقم: 04، الملحق 1).

يوضح الشكل (رقم: 6.3) توزيع القوى العاملة حسب الجنس في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2001 و2011، إذ نلاحظ تطور القوى العاملة لكلا الجنسين، حيث بلغ عدد القوى العاملة 8088368 عامل و128401 عاملة سنة 2001، مثلت نسبة الإناث 13.70% من إجمالي القوى العاملة. ليستمر هذا العدد في الارتفاع ليصل سنة 2011 إلى مستوى 9913362 عامل و2016075 عاملة (16.90% إناث من مجموع القوى العاملة).

يعود هذا الارتفاع للقوى العاملة في الجزائر إلى فتوة المجتمع وزيادة اليد العاملة الفنية والبسيطة إلى جانب مساهمة المشاريع والقروض المصغرة، بالإضافة إلى ذلك دخول المرأة سوق الشغل بقوة في السنوات الأخيرة وفي معظم المجالات، حيث عرفت حضورا واسعا في مجالات العمل مقارنة بالسنوات السابقة، فتوسع ميدان شغلها بعدما كان حيز عملها يقتصر على المجال الصحي والتعليمي فقط. وهذا يرجع إلى التغير في نمط الحياة وتغير تفكير ووعي الأفراد والظروف المعيشية.

الجدول رقم (12.3): معامل ارتباط بيرسون للزيادة الطبيعية للسكان وإجمالي القوى العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2001 و2011

الارتبـــــــــــاط			
		إجمالي القوى العاملة	الزيادة الطبيعية
إجمالي القوى العاملة	Corrélation de Pearson معامل الارتباط بيرسون	1	.993**
	Sig. (bilatérale)		.000
	N عدد السنوات		11
الزيادة الطبيعية	Corrélation de Pearson معامل الارتباط بيرسون	.993**	1
	Sig. (bilatérale)	.000	
	N عدد السنوات	11	

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات البنك الدولي للمعلومات (الجدولان رقم: 01و04، الملحق 1).

يتضح لنا من الجدول (رقم: 12.3) أن مستوى الدلالة الإحصائية عند مستوى الخطأ α=0.01 سجلت Sig= 0.000، مما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي مفادها وجود ارتباط معنوي وذو دلالة إحصائية بين عدد السكان وإجمالي القوى العاملة، كما نلاحظ أن قيمة الارتباط تساوي R= 0.993**، وهذا يدل على وجود ارتباط طردي قوي جدا بين الزيادة الطبيعية وإجمالي القوى العاملة، (إشارة R موجبة).

وبهذا كلما ارتفع عدد السكان كلما زادت القوى العاملة، اي أن الزيادة السكانية تؤثر في مجموع القوى العاملة بزيادة قوة العمل، وهذا ما يعرف بمصطلح الهبة الديموغرافية، أي ارتفاع نسبة العاملين من [15 – 65 سنة].

الجدول رقم (13.3): تطور نسبة الإعالة العمرية في الجزائر خلال الفترة ما بين سنتي 2001 و2011

السنة	نسبة الإعالة العمرية	نسبة الإعالة مسنون	نسبة الإعالة للأطفال
2001	% 58.68	% 6.34	% 52.34
2002	% 56.02	% 6.40	% 49.62
2003	% 53.62	% 6.47	% 47.15
2004	% 51.56	% 6.53	% 45.03
2005	% 49.88	% 6.60	% 43.28
2006	% 48.60	% 6.68	% 41.92
2007	% 47.69	% 6.78	% 40.91
2008	% 47.10	% 6.86	% 40.24
2009	% 46.80	% 6.92	% 39.88
2010	% 46.74	% 6.94	% 39.80
2011	% 46.90	% 6.92	% 39.98

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادًا على معطيات البنك الدولي للمعلومات.

يتبيّن من الجدول (رقم: 13.3) والشكل (رقم: 7.3) تطور نسبة الإعالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2011)، حيث نلاحظ أن نسبة الإعالة الإجمالية لصغار وكبار السن عرفت انخفاضا مستمرا على طول الفترة (سنة 2001: 58.68%، سنة 2010: 46.74%). وهذا بسبب الانخفاض الملحوظ والمستمر لنسب إعالة الأطفال مقارنة بالارتفاع الطفيف المستمر الذي عرفته نسب إعالة كبار السن.

ويرجع ارتفاع نسب الإعالة الإجمالية في السنوات الأولى إلى توسع قاعدة الهرم بسبب ارتفاع عدد الولادات ومعدلات الخصوبة العامة، وانخفاض معدلات وفيات الأطفال، بالإضافة إلى ارتفاع نسب الإعالة عند المسنين بسبب التحسن الصحي والرعاية الصحية التي مست هذه الفئة من المجتمع خلال الفترة المدروسة، أما الانخفاض التدريجي لنسبة الإعالة فيعود إلى تحول الفئات المستهلكة تدريجيًا لفئات منتجة، أي من فئة مُعَالة (الأطفال) إلى فئة مُعِيلة [15 – 65 سنة]، هذا ما أسهم في خفض نسب الإعالة الإجمالية على طول الفترة المدروسة.

الشكل رقم (7.3): تطور نسبة الإعالة العمـرية في الجزائر بين سنتي 2001 و2011

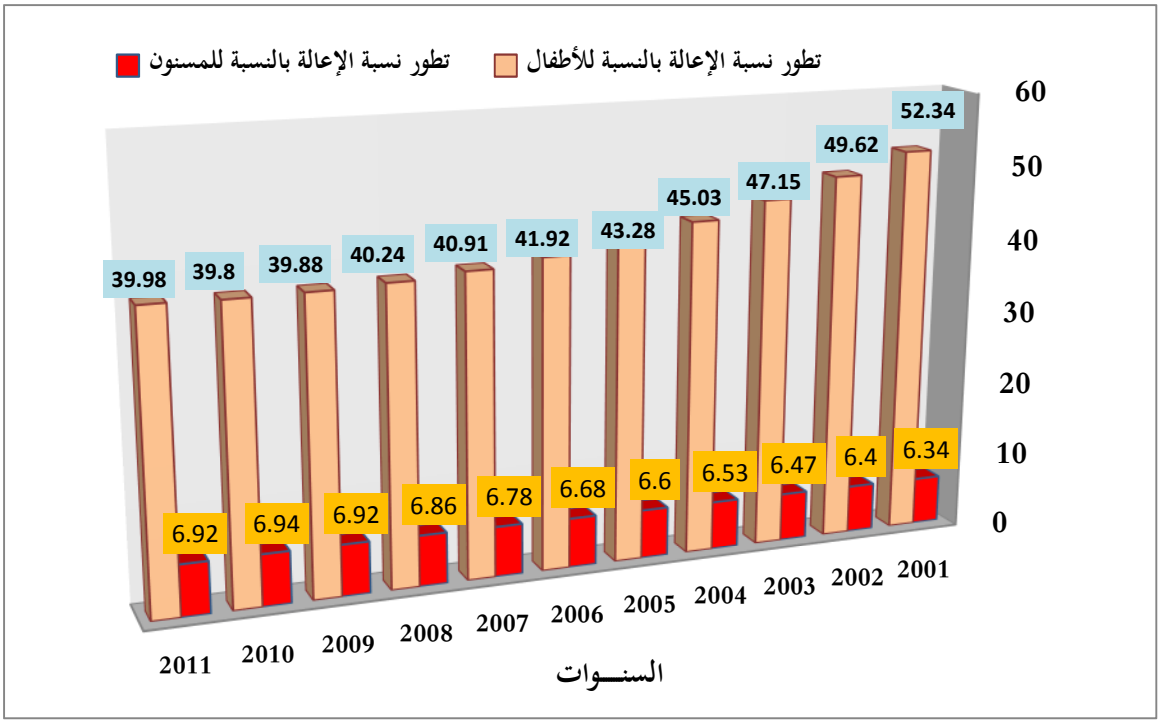

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على معطيات (الجدول رقم: 13.3).

الجدول رقم (14.3): معامل ارتباط بيرسون بين معدل النمو ونسبة إعالة الأطفال مادون 15 سنة في الجزائر خلال الفترة ما بين سنتي 2001 و2011

الارتبـــــــــاط			
		نسبة إعالة الأطفال	معدل النمو الطبيعي
نسبة إعالة الأطفال	Corrélation de Pearson معامل الارتباط بيرسون	1	-0.908**
	Sig. (bilatérale)		.000
	N عدد السنوات		11
معدل النمو الطبيعي	Corrélation de Pearson معامل الارتباط بيرسون	-0.908**	1
	Sig. (bilatérale)	.000	
	N عدد السنوات	11	

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على معطيات البنك الدولي للمعلومات و الديوان الوطني للإحصائيات (الجدول رقم: 13.3 والجدول رقم: 01، الملحق 1).

نقرأ من هذا الجدول (رقم: 14.3) أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (Sig= 0.000) أقل من مستوى الدلالة الافتراضي α=0.01، مما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي مفادها وجود ارتباط معنوي وذو دلالة إحصائية بين معدل النمو الطبيعي ونسبة إعالة صغار السن، كما نسجل قيمة الارتباط (R= - 0.908**) الدالة على وجود ارتباط عكسي قوي جدا بين معدل النمو الطبيعي ونسبة إعالة صغار السن (أقل من 15 سنة)، وبالتالي العلاقة العكسية بين معدل النمو الطبيعي ونسبة إعالة صغار السن، بمعنى كلما ارتفع معدل النمو السكاني الطبيعي كلما انخفضت نسبة إعالة صغار السن.

يرجع هذا الانخفاض إلى تحول هذه الفئة إلى قوة عاملة أو ما يعرف بالهبة الديموغرافية، أي من طبقة مستهلكة إلى طبقة منتجة، وقادرة على الإعالة.

الجدول رقم (15.3):معامل ارتباط بيرسون بين معدل النمو الطبيعي ونسبة إعالة كبار السن 65 سنة فأكثر في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2001 و2011

الارتبـــــــــــاط			
		نسبة إعالة المسنون	معدل النمو الطبيعي
نسبة إعالة المسنون	Corrélation de Pearson معامل الارتباط بيرسون	1	0.987**
	Sig. (bilatérale)		.000
	N عدد السنوات		11
معدل النمو الطبيعي	Corrélation de Pearson معامل الارتباط بيرسون	0.987**	1
	Sig. (bilatérale)	.000	
	N عدد السنوات	11	

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادًا على معطيات (الجدول رقم: 13.3 والجدول رقم: 01، الملحق 1).

يبيّن الجدول (رقم: 15.3) مستوى الدلالة الإحصائية (Sig= 0.000) أقل من مستوى الثقة α=0.01، مما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي مفادها وجود ارتباط معنوي وذو دلالة إحصائية بين معدل النمو

الطبيعي ونسبة إعالة كبار السن، كما نقرأ قيمة الارتباط والتي تساوي $R= 0.987^{**}$، الدالة على وجود ارتباط طردي قوي جدا بين معدل النمو الطبيعي ونسبة إعالة كبار السن (65 سنة فما فوق).

من هنا نجد أنه كلما ارتفع معدل النمو الطبيعي ارتفعت نسبة إعالة كبار السن، وبهذا فان معدل النمو السكاني يرتبط بنسبة إعالة المسنين. ويعود ارتفاع نسبة إعالة كبار السن إلى تحسن الرعاية الصحية وارتفاع أمل الحياة عند الولادة في الجزائر، اللذان أسهما بشكل كبير في رفع نسب الإعالة، كما وسعت في قمة الهرم السكاني (الفئة المعَالة من كبار السن 65 سنة فما فوق).

الجدول رقم (16.3): معامل ارتباط بيرسون للزيادة الطبيعية للسكان وتطور كتلة الأجور في الجزائر للفترة ما بين سنتي 2001 و2011

الارتبـــــــــــاط			
		تطور كتلة الأجور	الزيادة الطبيعية
تطور كتلة الأجور	Corrélation de Pearson معامل الارتباط بيرسون	1	.935**
	Sig. (bilatérale)		.000
	N عدد السنوات		11
الزيادة الطبيعية	Corrélation de Pearson معامل الارتباط بيرسون	.935**	1
	Sig. (bilatérale)	.000	
	N عدد السنوات	11	

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات ONS (الجدولان رقم: 01 و05، الملحق 1).

يتضح لنا من خلال الجدول (رقم: 16.3) أن مستوى الدلالة الإحصائية عند مستوى الخطأ α=0.01 سجلت Sig= 0.000، هذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1، التي مفادها وجود ارتباط معنوي وذو دلالة إحصائية بين الزيادة الطبيعية للسكان وكتلة الأجور، كما نلاحظ قيمة الارتباط $R= 0.935^{**}$، والدالة على وجود ارتباط طردي قوي جدا بين الزيادة الطبيعية للسكان وكتلة الأجور، أي كلما زاد عدد السكان الطبيعي كلما زادت كتلة الأجور.

ومنه نستنتج أن الزيادة الطبيعية للسكان ترتبط طردا بنمو كتلة الأجور.

الجدول رقم (17.3): معامل ارتباط بيرسون للزيادة الطبيعية للسكان ونصيب الفرد من الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2001 و2011

الارتبـــــــــــاط			
		نصيب الفرد من الناتج المحلي	الزيادة الطبيعية
نصيب الفرد من الناتج المحلي	Corrélation de Pearson معامل الارتباط بيرسون	1	.883**
	Sig. (bilatérale)		.000
	N عدد السنوات		11
الزيادة الطبيعية	Corrélation de Pearson معامل الارتباط بيرسون	.883**	1
	Sig. (bilatérale)	.000	
	N عدد السنوات	11	

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات ONS والبنك الدولي للمعلومات (الجدولان رقم: 01و05، الملحق 1).

نلاحظ من خلال الجدول (رقم: 17.3) أن مستوى الدلالة الإحصائية (Sig= 0.000) أقل من مستوى الدلالة α=0.01، مما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي مفادها وجود ارتباط معنوي وذو دلالة إحصائية بين الزيادة السكانية الطبيعية ونصيب الفرد من الناتج المحلي،كما نجد قيمة الارتباط تساوي $R = 0.883^{**}$، وهي تدل على وجود ارتباط طردي قوي جدا بين الزيادة الطبيعية للسكان ونصيب الفرد من الناتج المحلي، وبالتالي العلاقة الطردية بين الزيادة الطبيعية للسكان ونصيب الفرد من الناتج المحلي.

ومن هنا نجد أنه كلما زاد عدد السكان الطبيعي كلما قابله ارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي.

الجدول رقم (18.3): معامل ارتباط بيرسون لمعدل النمو الطبيعي والنمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي خلال الفترة ما بين سنتي 2001 و2011

الارتبـــــــــــاط			
		النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي سنويا	معدل النمو الطبيعي
النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي سنويا	Corrélation de Pearson معامل الارتباط بيرسون	1	– 0.772**
	Sig. (bilatérale)		0.005
	N عدد السنوات		11
معدل النمو الطبيعي	Corrélation de Pearson معامل الارتباط بيرسون	– 0.772**	1
	Sig. (bilatérale)	0.005	
	N عدد السنوات	11	

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادًا على معطيات ONS والبنك الدولي للمعلومات (الجدولان رقم: 01و05، الملحق 1).

يوضح الجدول (رقم: 18.3) درجة المعنوية (Sig= 0.005) أقل من مستوى الثقة α=0.01، مما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1، التي مفادها وجود ارتباط معنوي وذو دلالة إحصائية بين معدل النمو الطبيعي والنمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي السنوي. كما تشير قيمة الارتباط (R= – 0.772**) التي تدل على وجود ارتباط عكسي قوي بين معدل النمو الطبيعي والنمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي السنوي، (إشارة R سالبة).

نستنتج أنه كلما ارتفع معدل النمو الطبيعي كلما انخفض النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي السنوي، وبهذا فإن معدل النمو السكاني يؤثر سلبا على النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي السنوي.

هذا التأثير يعود إلى ارتفاع معدلات المواليد خلال الفترة من2001 إلى 2011، التي أثرت بدورها في سوق العمل من خلال العرض والطلب، فارتفاع المواليد وانخفاض الوفيات أدت إلى زيادة السكان، هذا ما أدى إلى ارتفاع الطلب على العرض، الذي أثر على مستوى الدخل للفرد، من خلال تراجع النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي السنوي.

الجدول رقم (19.3): معامل ارتباط بيرسون بين معدل النمو الطبيعي و معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ما بين سنتي 2001 و2010

الارتبـــــــــــاط			
		معدل النمو الاقتصادي	معدل النمو الطبيعي
معدل النمو الاقتصادي	Corrélation de Pearson معامل الارتباط بيرسون	1	-.345
	Sig. (bilatérale)		.329
	N عدد السنوات		10
معدل النمو الطبيعي	Corrélation de Pearson معامل الارتباط بيرسون	-.345	1
	Sig. (bilatérale)	0.178	
	N عدد السنوات	10	

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على معطيات ONS والبنك الدولي للمعلومات (الجدولان رقم: 01 و05، الملحق 1).

نقرأ من الجدول (رقم: 19.3) القيمة المعنوية (Sig = 0.329)، أكبر من مستوى الدلالة α=0.01، وهذا ما يجعلنا نرفض الفرضية H_1، ونقبل الفرضية الصفرية H_0 والتي مفادها عدم وجود ارتباط بين معدل النمو السكاني الطبيعي ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر.

هذا ما يفسر استقلال النمو الاقتصادي في الجزائر عن النمو السكاني، أي الاقتصاد الجزائري لا يعتمد على الطاقات البشرية كعامل رئيسي وإنما يعتمد بالدرجة الأولى على عائدات المحروقات، وبالتالي النمو الاقتصادي يرجع إلى انتعاش أسعار النفط العالمية وهذا ليس له علاقة بالنمو السكاني، غير انه قد تؤثر الزيادة السكانية بعض الشيء في ارتفاع فاتورة الأستيراد، وبالتالي في النمو الاقتصادي.

الجدول رقم (20.3): معامل ارتباط بيرسون بين معدل النمو الطبيعي ونسبة إجمالي الادخار المحلي من الناتج المحلي خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2001 و2011

الارتبـــــــــــاط			
		نسبة إجمالي الادخار المحلي	معدل النمو الطبيعي
نسبة إجمالي الادخار المحلي	Corrélation de Pearson معامل الارتباط بيرسون	1	0.438
	Sig. (bilatérale)		0.178
	N عدد السنوات		11
معدل النمو الطبيعي	Corrélation de Pearson معامل الارتباط بيرسون	0.438	1
	Sig. (bilatérale)	0.178	
	N عدد السنوات	11	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادًا على معطيات ONS والبنك الدولي للمعلومات (الجدولان رقم: 01و05، الملحق 1).

يتبيّن لنا من الجدول (رقم: 20.3) أن مستوى الدلالة الإحصائية عند مستوى الخطأ α=0.05 سجلت Sig = 0.178 مما يجعلنا نقبل الفرضية الصفرية H_0، التي تدل على عدم وجود ارتباط بين معدل النمو السكاني الطبيعي وإجمالي الادخار المحلي.

أي أن الزيادة السكانية الطبيعية لا علاقة لها بالادخار المحلي الإجمالي، وهذا راجع لعدم ارتباط الاقتصادي الجزائري بصفة عامة مع القوة البشرية، لأنه يعتمد أساسا على الثروات الطبيعية في مقدمتها المحروقات.

الجدول رقم (21.3): معامل ارتباط بيرسون بين نسبة إجمالي الادخار المحلي من الناتج المحلي ونسبة البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة 2001 و2011

الارتبـــــــــــاط			
		نسبة البطالة	نسبة إجمالي الادخار المحلي
نسبة البطالة	Corrélation de Pearson معامل الارتباط بيرسون	1	-.658*
	Sig. (bilatérale)		.028
	N عدد السنوات		11
نسبة إجمالي الادخار المحلي	Corrélation de Pearson معامل الارتباط بيرسون	-.658*	1
	Sig. (bilatérale)	.028	
	N عدد السنوات	11	

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على معطيات ONS والبنك الدولي للمعلومات (الجدول رقم: 8.3 والجدول 05، الملحق 1).

يدل الجدول (رقم: 21.3) على أن مستوى الدلالة الإحصائية (Sig=0.028) أقل من مستوى الدلالة الافتراضي α=0.05، مما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1، والتي تشير إلى وجود ارتباط معنوي وذو دلالة إحصائية بين إجمالي الادخار المحلي ونسبة البطالة، كما نسجل قيمة الارتباط ($R = -0.658^*$)، التي تدل على وجود ارتباط عكسي متوسط بين إجمالي الادخار المحلي ونسبة البطالة.

وبهذا فنلاحظ أنه كلما ارتفعت نسبة البطالة انخفضت نسبة إجمالي الادخار المحلي، وبهذا فإن نسبة البطالة ترتبط سلبا بإجمالي الادخار المحلي.

2. 4. البيانات الخاصة بالوضعية الاجتماعية بالجزائر في الفترة الممتدة ما بين سنتي 2001 و2011:

يتطلب الوقوف على الوضعية الاجتماعية للسكان في الجزائر تسليط الضوء على تطور التغطية الصحية من خلال وضعية الموارد البشرية لقطاع الصحة (أطباء وصيادلة) والهياكل الصحية، وتوزيعهم بالنسبة لعدد السكان، ومن ثم إجراء جملة من الاختبارات باستعمال الانحدار الخطي البسيط بين الزيادة الطبيعية وعدد الأطباء، ومعامل الانحدار الخطي المتعدد بين معدلي المواليد والوفيات واحتمال البقاء على قيد الحياة، بالإضافة إلى إجراء جملة من الاختبارات للوصول إلى تأثير الزيادة الطبيعية على الهياكل القاعدية، وذلك باستعمال معامل الارتباط بيرسون بين الزيادة الطبيعية و الهياكل القاعدية (المستشفيات؛ المراكز الصحية؛ العيادات متعددة الخدمات؛ قاعات العلاج والصيدليات). أما في مجال التربية والتعليم سنتطرق إلى تطور عدد المعلمين في كل الأطوار التعليمية، إضافة إلى توزيع التلاميذ في هذه الأطوار، مع استخراج معدل إشغال القسم في الطور الابتدائي، ثم تطور مؤسسات التعليم المتوسط والثانوي.

1.4.2. المجال الصحي:

سنحاول من خلال معطيات الديوان الوطني للإحصاءات تحليل المعدلات المتعلقة بالمجال الصحي ومن ثم التطرق إلى أهم الهياكل القاعدية.

1.1.4.2. تأثير النمو السكاني على توزيع بعض الإطارات الطبية والمعدلات التي تقيس مستوى التنمية الاجتماعية:

سنقيس تحت هذا المحور تطور عدد الأطباء والصيادلة في الجزائر في الفترة ما بين سنتي 2001 إلى 2011 ومستوى التغطية الصحية من ثم ارتباط النمو السكاني بعدد الأطباء باستخدام الانحدار الخطي البسيط، وفي الأخير نستعمل الانحدار الخطي المتعدد لمعدلي المواليد والوفيات واحتمال البقاء على قيد الحياة وهذا ما سنوضحه في البيانات من خلال الجداول والأشكال البيانية.

الشكل رقم (8.3): تطور عدد الأطباء والصيادلة في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2001 و2011

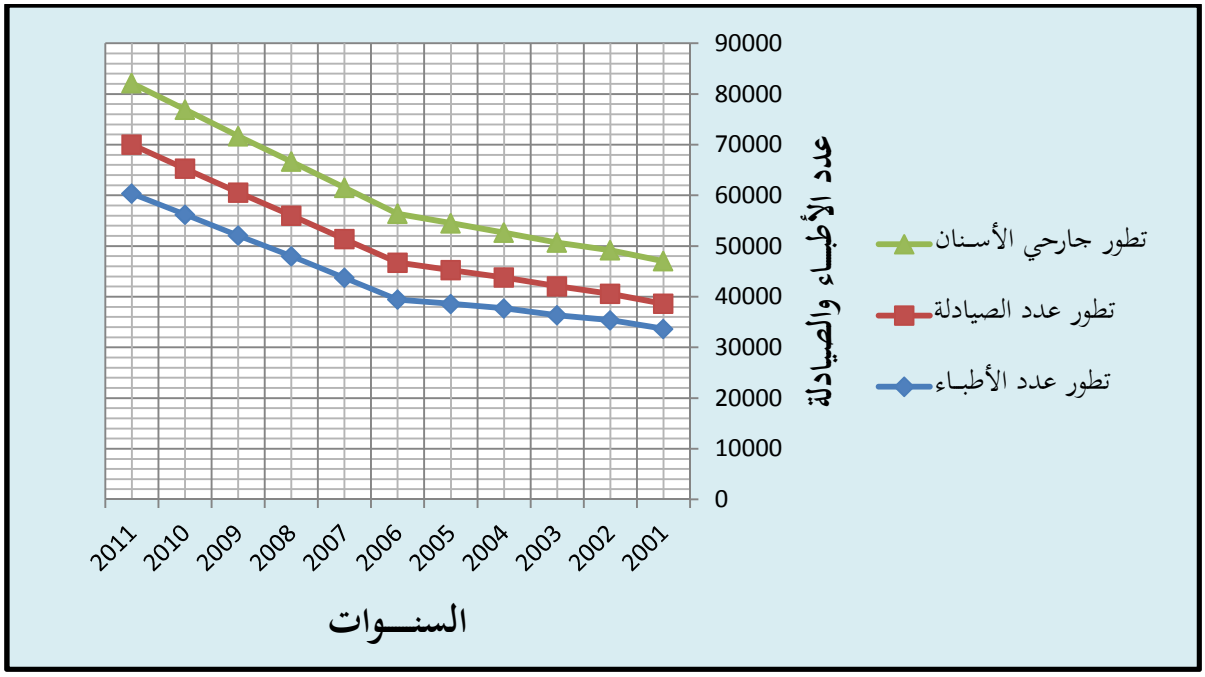

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على معطيات (الجدول رقم: 07، الملحق رقم 1).

يبيّن الشكل (رقم: 8.3) تطور عدد الأطباء والصيادلة في الجزائر خلال الفترة بين سنتي 2001 و2011، حيث نلاحظ ارتفاع عدد الأطباء على طول الفترة المدروسة، فقد قدر عددهم 33654 طبيب سنة 2001، ليستمر هذا العدد في التصاعد إلى أن وصل 60347 طبيب سنة 2011.

كما عرف عدد جراحي الأسنان تزايدا مستمرا حيث بلغ 8408 طبيب أسنان سنة 2001، ليصل 12131 طبيب جراحة أسنان سنة 2011.

أما فيما يخص الصيادلة فقد كان عددهم 4976 صيدلي سنة 2001 ليسجل ارتفاعا بعدها على طول الفترة إلى أن بلغ 9659 صيدلي سنة 2011. وتعود هذه الزيادة في عدد الأطباء وجراحي الأسنان والصيادلة خلال الفترة المدروسة إلى التأطير والاهتمام الذي أولته الدولة لفائدة قطاعات الصحة، التربية، التعليم العالي.

الجدول رقم (22.3): توزيع الأطباء والصيادلة بالنسبة لعدد السكان في الجزائر للفترة ما بين سنتي 2001 و2011

السنة	عدد السكان لكل طبيب	عدد السكان لكل صيدلي	عدد السكان لكل جراح أسنان
2001	918	6206	3673
2002	887	6033	3639
2003	876	5582	3681
2004	858	5321	3660
2005	854	4964	3558
2006	849	4607	3457
2007	785	4460	3352
2008	721	4314	3248
2009	677	4148	3167
2010	640	3962	3093
2011	603	3776	3019

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على معطيات ONS.

تظهر معطيات الجدول (رقم: 3. 22)، التغطية الطبية بالنسبة للسكان، بمعدل طبيب واحد لكل 918 ساكن سنة 2001، وتواصلت التغطية بشكل أوسع، حيث بلغ المعدل طبيب لكل 785 ساكن سنة 2007، ولكل 721 ساكن سنة 2008، أي تقلص الهوة بين عدد السكان وعدد الأطباء بفارق 64 ساكن لكل طبيب خلال هذين السنتين، ووصلت التغطية المعدل طبيب واحد لكل 603 ساكن سنة 2011. أما بالنسبة للصيادلة فقدرت التغطية بصيدلي لكل 6206 ساكن سنة 2001، لتعرف بعدها تغطية اكبر سنة 2003 بمعدل صيدلي لكل 5582 ساكن، أي بفارق 451 ساكن عن السنة التي قبلها، ليستمر هذا المعدل في الارتفاع إلى غاية سنة 2011 (صيدلي لكل 3776 ساكن). أما فيما يخص تغطية جراحي الأسنان، فقد سجل سنة 2001 معدل جراح أسنان واحد لكل 3673 ساكن، لتتوسع التغطية خلال الفترة حيث سجلت قيمتها سنة 2007 بمعدل جراح أسنان واحد لكل 3352 ساكن، بفارق 105 ساكن عن السنة التي سبقتها، ليستمر هذا المعدل في الارتفاع التدريجي حتى نهاية الفترة، حيث بلغ سنة 2011 جراح أسنان لكل 3019 ساكن، كما سجلنا أسوأ تغطية سنة 2003 التي عرفت تراجعا في هذا المعدل، حيث وصل جراح أسنان لكل 3681 ساكن، ويعود هذا لارتفاع معدل النمو الطبيعي في هذه السنة مقارنة بسنة 2002، ورغم المجهودات المبذولة من قبل الدولة في القطاع الصحي قصد توسيع التغطية

الصحية، إلا أنه مازالت هناك تحديات كبرى تلزمها لمواكبة الدول المتقدمة، من خلال موازنة أكبر بين عدد الأطباء والصيادلة وجراحي الأسنان وأعداد السكان، من خلال التوزيع العادل والمتكافئ حسب الجغرافيا والكثافة السكانية.

الجدول رقم (23.3): الانحدار الخطي البسيط للزيادة الطبيعية وعدد الأطباء في الجزائر للفترة من 2001 إلى 2011

المتغيرات المستقلة		المتغير التابع
B_1	B_0 الحد الثابت غير المعياري	Y (عدد الأطباء)
0.089	– 9677.89	قيمة المعامل
12.11	– 2.166	قيم اختبار T
0.000	0.058	المعنوية

نحصل من الجدول (رقم: 23.3) على المعادلة التالية:

$$Y = B_0 + B_1 X$$

$$Y = -9677.89 + 0.089\,X$$

ثابت الزيادة الطبيعية — المعلمة الثابتة — عدد الأطباء

إذ نلاحظ أن المتغير المستقل (الزيادة الطبيعية للسكان) معنوي من الناحية الإحصائية، حسب اختبار t وعند مستوى الخطأ α=0.05، لأن درجة المعنوية (Sig=0.000) أقل من مستوى الدلالة α=0.05 وبالتالي يوجد ارتباط معنوي ذو دلالة إحصائية بين الزيادة الطبيعية وعدد الأطباء. أما المعلمة الثابتة فقد بلغت قيمتها المعنوية Sig=0.058 وفاقت مستوى الثقة α=0.05 بقليل، مما يجعلها غير دالة إحصائيا إذ لا تفسر المتغير التابع.

من هنا نستخلص أن هناك علاقة طردية بين النمو السكاني الطبيعي وعدد الأطباء، فكلما ارتفع عدد السكان زاد عدد الأطباء بمقدار 0.089 من هذا العدد. مما يعني أن الدولة بذلت مجهودا لتحقيق التنمية في المجال الصحي، وهذا عن طريق زيادة عدد الأطباء قصد توفير الرعاية الصحية للسكان. (الجدولان 01 و07، الملحق 1).

كما نلاحظ قيم كل من معامل الارتباط البسيط R (0.97)، معامل التحديد R^2 (0.94) ومعامل التحديد المصحح R^{2-} (0.94)، مما يعني أن المتغير المستقل (الزيادة الطبيعية للسكان) يفسر 94% من التأثير الحاصل في المتغير التابع (Y) عدد الأطباء، والباقي 6% يعزى إلى عوامل أخرى. (أنظر الجدول رقم: 11، الملحق 1)

الجدول رقم (24.3): معامل الانحدار الخطي المتعدد بين معدل المواليد ومعدل الوفيات واحتمال البقاء على قيد الحياة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2001 و2011

المتغيرات المستقلة			المتغير التابع
B_2	B_1	B_0 الحد الثابت غير المعياري	Y
– 5.013	0.501	86.076	قيمة المعامل
– 4.194–	9.695	14.989	قيم اختبار T
0.003	0.000	0.000	المعنوية

المصدر: (الجدولان رقم: 01 و12، الملحق 1)

حيث:	
y: احتمال البقاء على قيد الحياة	B_0: الحد الثابت أو المعلمة الثابتة
X1: معدل المواليد	X2 : معدل الوفيات

نحصل من خلال الجدول (رقم: 24.3) على المعادلة التالية:

$$Y = B_0 + B_{x1i} + B_{x2i}$$

$$Y = 86.076 + 0.501_{x1} - 5.013_{x2}$$

معدل الوفيات — معدل المواليد — المعلمة الثابتة — احتمال البقاء على قيد الحياة

نستنتج من الجدول (رقم: 24.3) أنه توجد معنوية إحصائية في تفسير المتغيرين المستقلين (معدل المواليد ومعدل الوفيات) المتغير التابع (احتمال البقاء على قيد الحياة)، حسب اختبار t (عند مستوى الخطأ α=0.05)، فالقيمة المعنوية لمعدل المواليد (Sig=0.000) أقل من مستوى الثقة α=0.05 التي مفادها وجود دلالة إحصائية بين معدل المواليد واحتمال البقاء على قيد الحياة، والقيمة المعنوية لمعدل الوفيات (Sig=0.003) أقل من مستوى الخطأ α=0.05 ما يدل على وجود ارتباط معنوي وذو دلالة إحصائية بين معدل الوفيات واحتمال البقاء على قيد الحياة، كما أن المعلمة الثابتة قيمتها المعنوية (Sig=0.000) أقل من مستوى الدلالة α=0.05، أي هناك دلالة إحصائية بين المعلمة الثابتة واحتمال البقاء على قيد الحياة.

ومنه نستخلص أن هناك علاقة طردية بين معدل المواليد واحتمال البقاء على قيد الحياة، أي يزيد احتمال البقاء على قيد الحياة بمقدار 0.501 من معدل المواليد، وتوجد علاقة عكسية بين معدل الوفيات واحتمال البقاء على قيد الحياة (يتناقص احتمال البقاء على قيد الحياة بمقدار 5.013 – من معدل الوفيات).

نلاحظ أن قيم معامل التحديد R^2 (0.95)، ومعامل التحديد المصحح R^{2-} (0.94)، والتي تعني أن المتغيرين المستقلين (معدل المواليد ومعدل الوفيات) تفسر 95 % من احتمال البقاء على قيد الحياة، والباقي (5%) يعزى إلى عوامل أخرى.(أنظر الجدول رقم: 12، الملحق 1).

2.1.4.2. أثر النمو السكاني على الهياكل القاعدية:

سنقوم في هذا القسم بتحليل أثر النمو السكاني على تعداد الهياكل القاعدية للصحة، وهذا من خلال القيام باختبار معامل ارتباط بيرسون بين النمو السكاني وعدد المستشفيات، كما استعملنا هذا الاختبار بين الزيادة الطبيعية وعدد المراكز الصحية، ثم مع بقية الهياكل القاعدية المتبقية (عدد العيادات متعددة الخدمات؛ عدد قاعات العلاج؛ عدد الصيدليات).

بعد ذلك نقوم بحساب نصيب السرير الواحد من السكان، ونصيب المركز الواحد من السكان.

الجدول رقم (25.3): معامل ارتباط بيرسون للزيادة الطبيعية للسكان وعدد المستشفيات في الجزائر للفترة ما بين 2001 و2011

الارتبـــــــــــاط			
		عدد المستشفيات	الزيادة الطبيعية
عدد المستشفيات	Corrélation de Pearson معامل الارتباط بيرسون	1	.992**
	Sig. (bilatérale)		.000
	N عدد السنوات		11
الزيادة الطبيعية	Corrélation de Pearson معامل الارتباط بيرسون	.992**	1
	Sig. (bilatérale)	.000	
	N عدد السنوات	11	

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادًا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (الجدولان رقم: 01 و08، الملحق 1).

نلاحظ من الجدول (رقم: 25.3) أن مستوى الدلالة (Sig=0.000) أقل من مستوى الثقة α=0.01، مما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1، والتي مفادها وجود ارتباط معنوي وذو دلالة إحصائية بين عدد السكان

وعدد المستشفيات. ونجد أن قيمة الارتباط ($R= 0.992^{*}$)، الدالة على وجود ارتباط طردي قوي جدا بين عدد السكان وعدد المستشفيات.

ومنه فهناك علاقة ارتباطيه طردية بين عدد السكان الطبيعي وعدد المستشفيات، فزيادة أعداد المستشفيات مرتبط بزيادة عدد السكان، ويعود هذا إلى توزيع الخريطة الصحية التي تستند على عدد السكان والكثافة السكانية.

الجدول رقم (26.3): نصيب السرير الواحد من السكان حسب كل سنة في الجزائر للفترة من 2001 إلى2011

السنة	السكان في منتصف السنة	عدد الأسرة في المستشفيات	نصيب السرير الواحد من السكان *
2001	30879000	54869	562.77
2002	31357000	55233	567.72
2003	31848000	57086	557.89
2004	32364000	58906	549.41
2005	32906000	58252	564.89
2006	33481000	57597	581.29
2007	34096000	59064	577.27
2008	34591000	60532	571.44
2009	35268000	61690	571.69
2010	35978000	61779	582.36
2011	36717000	61868	593.47

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

* **يحسب نصيب السرير الواحد من السكان وفق العلاقة التالية:**

$$\text{نصيب السرير الواحد من السكان} = \frac{\text{مجموع عدد السكان في منتصف السنة}}{\text{مجموع عدد الأسرة بالمشافي}}\ ^{1}$$

لقياس مؤشر التنمية في المجال الصحي لابد من حساب نصيب السرير الواحد من السكان، وبناء على معطيات الجدول (رقم: 26.3) نلاحظ أن نصيب السرير الواحد للسكان قدر عند المستوى 562.8 ساكن لكل سرير سنة 2001، ليرتفع في السنة الموالية ويسجل 567.7 مواطن لكل سرير، شهد هذا المعدل بعد ذلك تذبذبا، مسجلا أعلى مستوى له سنتي 2010 و2011 حيث بلغ على التوالي 582.4 و593.5 ساكن للسرير الواحد. ويعود ذلك لزيادة عدد الأسرة بوتيرة أقل من الزيادة

[1] **المبادئ والمفاهيم الاساسية لعلم الاحصاء**، ص15، الموقع الالكتروني: **www.drguide.mohp.gov.eg**، تاريخ الاطلاع: 12-02-2015، ساء: 21:23.

في عدد السكان، وذلك نتيجة العجز في التغطية الصحية ذات العلاقة بعدد الأسرة وعدم توافقها مع التغطية الطبية، بالإضافة إلى سوء التسيير الذي عرفته المنظومة الصحية في الجزائر خلال هذه الفترة (2001-2011)، وهذا ما يستدعي بذل الدولة الجزائرية مجهودات إضافية قصد تحسين الوضع الصحي للسكان، وهذا من خلال توفير الأسرة لتغطية اكبر وضمان رعاية صحية سليمة للسكان، وهذا بمراعاة التوزيع العقلاني للهياكل الصحية والتنسيق فيما بينها وبين الكثافة السكانية استنادا إلى دراسات تنجز من قبل مختصين في مختلف المجالات المتعلقة بالصحة والسكان، بغية رفع المستوى الصحي للأفراد ودفع عجلة التنمية الاجتماعية.

الجدول رقم (27.3): معامل ارتباط بيرسون للزيادة الطبيعية وعدد المراكز الصحية في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2001 و2011

الارتبـــــــــــاط			
		عدد المراكز الصحية	الزيادة الطبيعية
عدد المراكز الصحية	Corrélation de Pearson معامل الارتباط بيرسون	1	-.941**
	Sig. (bilatérale)		.000
	N عدد السنوات		11
الزيادة الطبيعية	Corrélation de Pearson معامل الارتباط بيرسون	-.941**	1
	Sig. (bilatérale)	.000	
	N عدد السنوات	11	

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادًا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (الجدولان رقم: 01 و08، الملحق 1).

يتضح لنا من الجدول (رقم: 27.3) أن مستوى الدلالة الإحصائية (Sig= 0.000) أقل من مستوى الدلالة α=0.01 هذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1، التي مفادها وجود ارتباط معنوي وذو دلالة إحصائية بين عدد السكان وعدد المراكز الصحية،وسجلنا قيمة الارتباط والتي تساوي $R = -0.941^{**}$، مما يعني وجود ارتباط عكسي قوي جدا بين عدد السكان وعدد المراكز الصحية، (إشارة R سالبة) وبالتالي طبيعة العلاقة العكسية بين الزيادة الطبيعية وعدد المراكز الصحية.

الجدول رقم (28.3): نصيب المركز الصحي الواحد من السكان في الجزائر للفترة ما بين سنتي 2001 و2011

السنة	السكان ف منتصف السنة	عدد المراكز الصحية	نصيب المركز الصحي الواحد من السكان*
2001	30879000	1268	24352.52
2002	31357000	1281	24478.53
2003	31848000	1285	24784.43
2004	32364000	1275	25383.52
2005	32906000	1292	25469.04
2006	33481000	1248	26827.72
2007	34096000	1204	28318.93
2008	34591000	1160	29819.82
2009	35268000	1116	31602.15
2010	35978000	1072	33561.56
2011	36717000	1028	35716.92

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

***يحسب نصيب السرير الواحد من السكان وفق العلاقة التالية:** [1]

$$\text{نصيب المركز الصحي الواحد من السكان} = \frac{\text{مجموع عدد السكان في منتصف السنة}}{\text{مجمـوع عدد المراكز نفس في السنة}}$$

يبين الجدول (رقم: 28.3) نصيب المركز الصحي الواحد من السكان خلال الفترة الممتدة من (2001-2011)، حيث قدر خلال سنة 2001 أكثر من 24352 ساكن للمركز الواحد، ثم يرتفع عدد السكان للمركز الواحد حيث ليصل إلى 28318.9 ساكن سنة 2007، ويستمر في الارتفاع إلى أن سجل 35716.9 ساكن للمركز الواحد خلال سنة 2011، ويفسر الزيادة في أعداد السكان للمركز الواحد إلى تراجع عدد المراكز الصحية في معظم السنوات المدروسة خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2011، مع زيادة مصاحبة لعدد السكان، والتي بدورها أثرت وبشكل كبير في ارتفاع أعداد السكان بالنسبة للمركز الصحي الواحد وهذا يعود إلى ارتفاع معدلات المواليد بسبب ارتفاع معدلات الخصوبة العامة، إضافة إلى ارتفاع الزيجات وخاصة في السنوات الأخيرة من سنة 2009 إلى غاية 2011، وكذا انخفاض الوفيات خلال هذه الفترة، هذه العوامل كلها أدت

[1] **http://www.cbssyr.sy/indicator/guide_indicator.pdf**، تاريخ الاطلاع: 01-02-2015، سا: 18:23.

إلى ارتفاع أعداد السكان في المركز الصحي الواحد، ولا نغفل أيضا على مشكل تمركز المراكز الصحية عبر التراب الوطني الذي يعتبر من الأسباب التي ضخمت من حدة المشكلة.

الجدول رقم (29.3): معامل ارتباط بيرسون للزيادة الطبيعية وعدد العيادات متعددة الخدمات في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2001 و2011

الارتبـــــــــــاط			
		عدد العيادات متعددة الخدمات	الزيادة الطبيعية
عدد العيادات متعددة الخدمات	Corrélation de Pearson معامل الارتباط بيرسون	1	.969**
	Sig. (bilatérale)		.000
	N عدد السنوات		11
الزيادة الطبيعية	Corrélation de Pearson معامل الارتباط بيرسون	.969**	1
	Sig. (bilatérale)	.000	
	N عدد السنوات	11	

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات ONS (الجدولان رقم: 01 و08، الملحق 1).

يتبيّن من الجدول (رقم: 29.3) أن مستوى الدلالة الإحصائية (Sig= 0.000) أقل من مستوى الثقة (α=0.01) هذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1، التي مفادها وجود ارتباط معنوي وذو دلالة إحصائية بين عدد السكان وعدد العيادات متعددة الخدمات، كما نقرأ قيمة الارتباط (R = 0.969**) الدالة على وجود ارتباط طردي قوي جدا بين عدد السكان وعدد العيادات متعددة الخدمات، أي كلما زاد عدد السكان الطبيعي قابلته زيادة في عدد العيادات متعددة الخدمات.

ومنه فإن الزيادة السكانية تعمل على زيادة عدد العيادات متعددة الخدمات من خلال التخطيط والمشاريع التنموية في القطاع الصحي لإقامة عيادات متعددة الخدمات جديدة لاستيعاب أعداد السكان، وتقليل الضغط وتخفيف العبء على المستشفيات، من خلال استقبال واستيعاب قدر معين من المرضى.

الجدول رقم (30.3): معامل ارتباط بيرسون للزيادة الطبيعية وعدد قاعات العلاج في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2001 و2011

الارتبـــــــــــاط			
		عدد قاعات العلاج	الزيادة الطبيعية
عدد قاعات العلاج	Corrélation de Pearson معامل الارتباط بيرسون	1	.981**
	Sig. (bilatérale)		.000
	N عدد السنوات		11
الزيادة الطبيعية	Corrélation de Pearson معامل الارتباط بيرسون	.981**	1
	Sig. (bilatérale)	.000	
	N عدد السنوات	11	

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات ONS (الجدولان رقم: 01 و08، الملحق 1).

يتضح من خلال الجدول (رقم: 30.3) أن مستوى الدلالة الإحصائية عند مستوى الخطأ α=0.01 سجلت (Sig= 0.000) هذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1، التي مفادها وجود ارتباط معنوي وذو دلالة إحصائية بين عدد السكان وعدد قاعات العلاج، كما سجلنا قيمة الارتباط (R= 0.981) الدالة على وجود ارتباط طردي قوي جدا بين عدد السكان وعدد قاعات العلاج.

ومنه كلما زاد عدد السكان الطبيعي كلما ارتفعت قاعات العلاج اي أن الزيادة الطبيعية تزيد من عدد قاعات العلاج، ويتجلى هذا من خلال التخطيط والمشاريع التنموية في القطاع الصحي، بزيادة إقامة قاعات علاج جديدة لاستيعاب الزيادة السكانية.

الجدول رقم (31.3): معامل ارتباط بيرسون للزيادة الطبيعية وعدد الصيدليات في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2001 و2011

الارتبـــــــــــاط			
		عدد الصيدليات	الزيادة الطبيعية
عدد الصيدليات	Corrélation de Pearson معامل الارتباط بيرسون	1	.994**
	Sig. (bilatérale)		.000
	N عدد السنوات		11
الزيادة الطبيعية	Corrélation de Pearson معامل الارتباط بيرسون	.994**	1
	Sig. (bilatérale)	.000	
	N عدد السنوات	11	

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات ONS (الجدولان رقم: 01 و08، الملحق 1).

يتبيّن لنا من خلال الجدول (رقم: 31.3) أن مستوى الدلالة الإحصائية (Sig= 0.000) أقل من مستوى الثقة α=0.01 هذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1، التي مفادها وجود ارتباط معنوي وذو دلالة إحصائية بين عدد السكان وعدد الصيدليات الزيادة، كما نلاحظ قيمة الارتباط التي تساوي R= 0.994**، وهذا يدل على وجود ارتباط طردي قوي جدا بين عدد السكان وعدد الصيدليات.

وبهذا فكلما زاد عدد السكان الطبيعيين كلما زادت عدد الصيدليات، فالزيادة الطبيعية تزيد من عدد الصيدليات، وهذا يكون عن طريق التخطيط لإقامة صيدليات جديدة لاستيعاب الزيادة السكانية.

2.4.2. المجال التعليمي:

من خلال هذا المحور نتطرق تطور المعلمين حسب الأطوار التعليمية وتوزيع التلاميذ على المؤسسات التعليمية في الجزائر في الفترة ما بين سنتي 2001 و2011، بالإضافة إلى استخراج معدل إشغال القسم.

الشكل رقم (9.3): تطور عدد المعلمين حسب الأطوار الدراسية خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2001 و2011

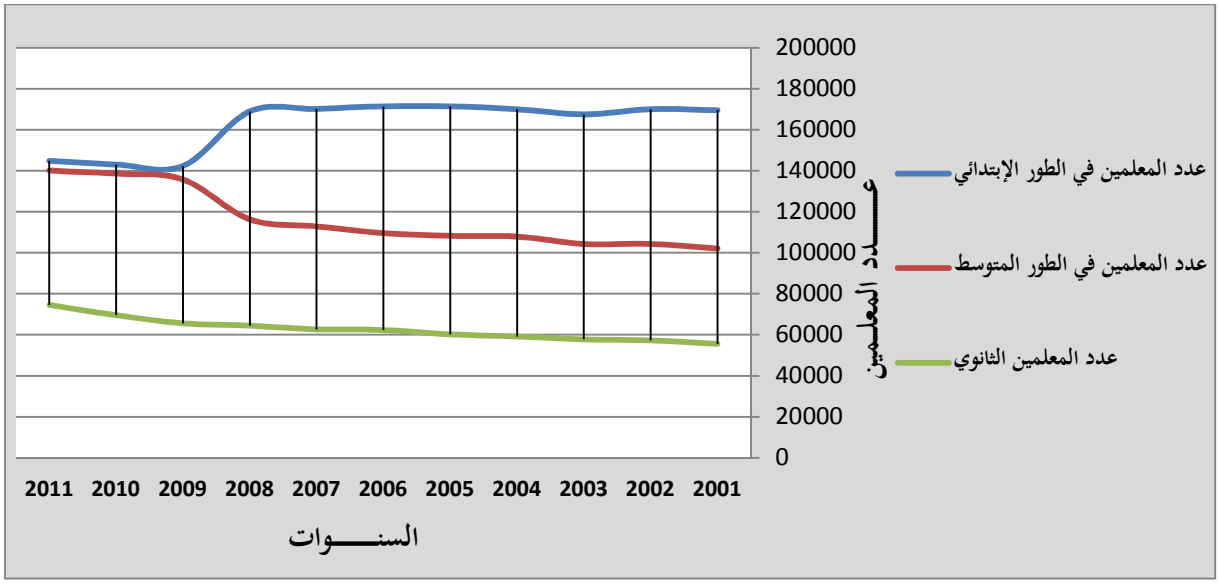

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على معطيات (الجدول رقم: 09، الملحق 1).

نلاحظ من الشكل (رقم: 9.3) أن عدد المعلمين عرف تزايدًا في الطورين المتوسط والثانوي، أما في الطور الابتدائي فقد عرف تذبذبا ثم تراجعا في السنوات الأخيرة، حيث قدر عدد المعلمين 169559 معلم في الطور الابتدائي سنة 2001 ليرتفع في السنة الموالية ويسجل حوالي 170 ألف معلم ثم ينخفض عددهم سنة 2003، ويعاود الارتفاع خلال سنتي 2004و2005 من ثم يسجل انخفاضا على طول الفترة إلى أن بلغ عددهم 144885 معلم في سنة 2011، أما فيما يخص أعداد المعلمين في الطور المتوسط فقد عرف ارتفاعا مستمرا خلال الفترة المدروسة حيث قدر عددهم 102137 معلم سنة 2001 ليستمر في الارتفاع إلى أن بلغ عددهم 140098 معلم سنة 2011، في حين قدر عدد المعلمين 55588 معلم في الطور الثانوي سنة 2001 واستمر عددهم في الارتفاع إلى أن وصل إلى 74550 معلم سنة 2011.

يعود التراجع في عدد المعلمين بالطور الابتدائي إلى تغير المنظومة التعليمية نتيجة الإصلاحات التي عرفها القطاع والتي قلصت هذا الطور من 6 سنوات إلى 5 سنوات فقط، هذا ما أدى إلى انخفاض عددهم. أما الارتفاع العددي للمعلمين في الطورين المتوسط والثانوي فيرجع إلى تزايد أعداد التلاميذ في هذين الطورين وهذا يعود إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني.

الجدول رقم (32.3): توزيع تلاميذ الطور الابتدائي على مؤسسات الابتدائي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2001 و2011

السنة	مؤسسات الابتدائي	القاعات المستعملة	عدد التلاميذ	إشغال القسم
* **2001**	16186	122867	4721000	38.42
2002	16482	125137	4692000	37.49
2003	16714	126125	4613000	36.57
2004	16899	127473	4508000	35.36
2005	17041	128549	4362000	33.93
2006	17163	125567	4197000	33.42
2007	17357	126190	4079000	32.32
2008	17429	124589	3932000	31.55
2009	17552	108827	3247000	29.83
2010	17680	110434	3308000	29.95
2011	17790	112002	3346000	29.87

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

* **الموسم الدراسي 2001/2000** منسوب إلى السنة الدراسية الثانية **2001**.

يبين الجدول رقم (32.3) تطور مؤسسات الابتدائي وعدد تلاميذ الطور الابتدائي ومعدل إشغال القسم في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2001 و2011، نلاحظ أن عدد المؤسسات الطور الابتدائي سجلت ارتفاعا مستمرا حيث قدر عددها 16186 مؤسسة سنة 2001 لتصل أعلى مستوى وتسجل 17790 مؤسسة ابتدائية سنة 2011، في حين عرفت القاعات الشاغرة ارتفاعا خلال السنوات الخمس الأولى حيث قدرت عدد القاعات المستعملة 122867 سنة 2001 ليبلغ عددها 128549 قاعة سنة 2005، من ثم سجلت تذبذبا خلال الفترة من (2006-2009)، حيث سجلت ارتفاعا طفيفا في سنتين الأخيرتين 2010و2011 بـ 110434؛ 112002 قاعة على التوالي. أما فيما يخص عدد التلاميذ فقد عرف تراجعا خلال الفترة المدروسة بين سنتي 2001 و2011 حيث قدر عددهم 4721000 تلميذ سنة 2001 لينخفض عددهم إلى 3346000 تلميذ سنة 2011، إذ سجل بعد سنة 2008 انخفاضا حادا في عدد تلاميذ الطور الابتدائي، ويعود ذلك إلى الإصلاحات التربوية التي شهدتها الجزائر في هذه السنوات، التي أدت بدورها إلى تقليص الطور الابتدائي من ست سنوات إلى خمس سنوات، ما استدعى لتقليص عدد القاعات في هذه الفترة إلى أن ارتفع عددها سنتي 2010 و2011 بسبب الارتفاع في

عدد المواليد الذي أدى إلى تزايد في أعداد التلاميذ في الطور الابتدائي. أما عن معدل إشغال القسم فقد عرف تراجعا من حوالي 38.5 تلميذ في القسم سنة 2001 ليصل إلى حوالي 29.9 تلميذ في القسم ويفسر هذا التراجع في معدل إشغال القسم إلى زيادة عدد المؤسسات الابتدائية خلال القترة المدروسة، دون أن نغفل على توزيع هذه المؤسسات التربوية عبر القطر الجزائر الذي يلعب دورا مهما في ارتفاع وانخفاض معدل إشغال القسم من منطقة لأخرى.

بلغت عدد مؤسسات المتوسط 3419 مؤسسة ومؤسسات الثانوي 1013 مؤسسة في سنة 2001، واستمرت في الارتفاع لتصل 4901 مؤسسة للطور المتوسط،و1813 مؤسسة للطور الثانوي، في حين عرفت أعداد التلاميذ في الطور المتوسط تصاعدا من سنة 2001 إلى 2005 حيث سجلت في هذه الأخيرة 2256000 تلميذ، من ثم عرفت ارتفاعا في أعداد التلاميذ من سنة 2007 إلى 2009 بعدما سجلت انخفاضا في سنة 2006، لتسجل في الأخير انخفاضا ملحوظا سنتي 2010 و2011، حيث قدر عدد في السنة الأخيرة حوالي 3 ملايين تلميذ، أما عن تلاميذ الطور الثانوي فقد كان عددهم سنة 2001 حوالي 976 ألف تلميذ لتتواصل أعدادهم إلى غاية 2006، من ثم تسجل انخفاضا حتى نهاية 2009 حيث بلغ عددهم 974736 تلميذ، في حين سجلت ارتفاعا خلال السنتين الأخيرتين. وقد سبب التراجع في أعداد التلاميذ في الطور المتوسط والطور الثانوي للتسرب المدرسي من المقاعد الدراسية بالإضافة إلى استوفاء السن القانوني للدراسة، والتوجه إلى الحياة المهنية وخاصة عند الذكور وهذا بالنسبة للطور الثانوي بالإضافة إلى خروج أعداد التلاميذ من مقاعد الدراسة في السنة الأخيرة من الطور الثانوي ومتابعة الدراسة عن طريق التسجيل في شهادة الباكالوريا في النظام الحر.(أنظر الجدول رقم: 10، الملحق 1)

ثالثا: نتائج الدراسة

من خلال تحليل البيانات الخاصة بالنمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية تحصلنا على النتائج التالية:

1. نتائج خاصة بالنمو السكاني:

تميزت الجزائر خلال الفترة من 2001 إلى 2011 بارتفاع معدلات النمو السكاني باستثناء سنة 2002 التي سجل فيها انخفاضا وهذا نتيجة لعاملين هما:

- ارتفاع معدلات المواليد خلال الفترة المدروسة.
- انخفاض معدلات الوفيات بشكل مستمر وخاصة عند وفيات الأطفال الرضع.
- تشير المعطيات المتوفرة إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني في الجزائر خلال الفترة مابين سنتي 2001 و2011، وهذا نتيجة ارتفاع معدلات المواليد وعدد الزيجات، والانخفاض في عدد الوفيات ما أدى إلى ارتفاع في عدد السكان.

2. نتائج خاصة بالوضع الاقتصادي:

ومن جملة النتائج التي تبلورت ضمن الوضع الاقتصادي للجزائر في الفترة ما بين سنتي 2001 و2011 ما يلي:

- شهدت القوى العاملة تزايدا مستمرا خلال الفترة المدروسة.
- ارتفاع مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي واقتحامها لسوق الشغل إلى جنب الرجل ومساهمتها الفعالة في القوة الاقتصادية.
- تزايد عدد النشطين والمشتغلين وتقلص نسبة البطالة من سنة 2001 إلى 2011.
- تراجع نسب الإعالة بالنسبة للأطفال في حين ارتفعت عند كبار السن في الفترة (2001-2011).
- لا وجود لعلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي، وكذا الحال مع النمو السكاني ونسبة الادخار الإجمالي.
- تطور كتلة الأجور وارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية.

3. نتائج خاصة بالوضع الاجتماعي:

ومن جملة النتائج الخاصة بالوضع الاجتماعي في المجال الصحي والتعليمي ما يلي:

1.3. المجال الصحي:

- زيادة عدد الأطباء والصيادلة خلال الفترة المدروسة من سنة 2001 إلى 2011.
- تزايد مستمر في عدد الهياكل القاعدية (المستشفيات؛ العيادات متعددة الخدمات؛ عدد قاعات العلاج)، وتراجع في عدد المراكز ونقص في بعض التجهيزات(عدد الأسرة مثلا).

2.3. المجال التعليمي والتربوي:

- ارتفاع عدد المعلمين في الطور المتوسط والثانوي، وتراجع هذا العدد في الطور الابتدائي وهذا عائد للإصلاحات التي عرفتها المنظومة التربوية في الطور الابتدائي.
- نمو مستمر في عدد المؤسسات التعليمية (الابتدائي، المتوسط والثانوي) خلال الفترة ما بين سنتي 2001 و2011.

ومنه استنادا على جملة النتائج يمكننا نفي الفرضية الأولى القائلة أن النمو السكاني يؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية، بل أظهرت النتائج عكس ذلك وان النمو السكاني لم يؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية بل بالعكس اثر إيجابا وهذا من خلال اتساع حجم سوق العمل وتصاعد عدد النشطين والمشتغلين وتراجع نسب البطالة خلال الفترة المدروسة وتصاعد القوى العاملة وبصورة واضحة وجلية عند الإناث وهذا من خلال ارتفاع مشاركتها في قوة العمل، وانخفاض نسب الإعالة لصغار السن. أما الفرضية الثانية التي تقول بان النمو السكاني أثره سلبي على التنمية الاجتماعية فهي أيضا منفية بل أثره ايجابي، وتجلى ذلك من خلال تحسن التغطية الصحية والتعليمية ونمو الهياكل القاعدية في المجال الصحي والتعليمي، أما التأثير السلبي فكان في سببه سوء التخصيصات والتجهيزات وعدم التوفيق بين المتخصصين ومجالات التخصص.

أما الفرضية الثالثة التي تنص على التحكم في النمو السكاني شرط أساسي في دفع عجلة التنمية، فيعد هذا مطلب أساسي للتوفيق بين معدلات النمو السكاني ومعدلات النمو في المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا بسبب أن وتيرة النمو تختلف بين المتغيرات السكانية والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.وان اثر النمو السكاني لا يظهر في المدى القصير وإنما يكون تأثيره في المدى البعيد.

خلاصة

تطرقنا في هذا الفصل إلى الإجراءات المنهجية للدراسة والمتمثلة في مصادر جمع المعطيات، بالإضافة إلى التعريف بالأساليب الإحصائية المستعملة (معامل بيرسون، الانحدار الخطي البسيط والانحدار الخطي المتعدد)، فمن خلال هذا قمنا بعرض وتحليل البيانات المتعلقة بالتركيبة السكانية (حسب الفئات العمرية والجنس) في الجزائر خلال الفترة ما بين سنتي 2001 و2011، ثم تطرقنا لعرض وتحليل البيانات الخاصة بالنمو السكاني في الجزائر، حيث سجلنا ارتفاعا مستمرا باستثناء سنة 2002، لنعرض بعدها كل من الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر في هذه الفترة، وهذا من خلال مجموعة من الاختبارات لمعرفة أثر المتغيرات الديموغرافية على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المحددة في دراستنا.

لنصل في الأخير لجملة من النتائج، فمع زيادة عدد السكان قابلها زيادة في عدد المشتغلين والنشطين وتقلص عدد البطالين وزيادة في القوى العاملة (منها الإناث)، بالإضافة إلى زيادة الهياكل القاعدية في المجال الصحي والتعليمي باستثناء المراكز الصحية التي سجلت انخفاضا في عددها، كما توصلنا أيضا لا وجود لارتباط بين معدل النمو السكاني ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال هذه الفترة، لنخرج في الأخير لمجموعة من التوصيات.

خـــاتمة

خـــاتمة

شغلت قضية النمو السكاني وأثرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيزا كبيرًا في الساحة العالمية والدول النامية بشكل أدق، لما عرفت من معدلات نمو سكاني متسارعة وبما دراستنا دراسة تحليلية للجزائر خلال الفترة من سنة 2001 إلى 2011 فقد توصلنا إلى عدة النتائج من جملة الاختبارات التي قمنا بها لمعرفة أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فتوصلنا إلى أن العنصر البشري عامل ايجابي، يتجلى ذلك في الجانب الاقتصادي من خلال زيادة عدد النشطين والمشتغلين وتقلص أعداد البطالين بالإضافة إلى تراجع نسب الإعالة بالنسبة لصغار السن وهذا راجع إلى فتوة المجتمع أي ارتفاع أعداد الشباب (الفئة المعِيلة) وهو ما يعرف بمصطلح الهبة الديموغرافية، إلى جانب ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي إلا أنه لا يمكن الإغفال على الجانب السلبي للنمو السكاني والذي تمثل في انخفاض النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي السنوي وكذا انخفاض نسبة الادخار المحلي وهذا راجع لقانون العرض والطلب.

أما فيما يخص الجانب الاجتماعي فقد عرف تحسنا من خلال النمو المتزايد لأعداد الأطباء والصيادلة وجراحي الأسنان وتوسع التغطية الصحية للسكان، بالإضافة إلى دور الهياكل القاعدية التي لعبت دورا من خلال الرعاية الصحية لأفراد المجتمع، إلا أنه لا يمكننا الإغفال على الأثر السلبي للنمو السكاني والذي تمثل في جانب التجهيزات (عدد الأسرة وغيرها) وعدد المراكز الصحية، وهذا كله في المجال الصحي.

في حين فقد عرف أيضا المجال التعليمي تحسنا ولكن ليس بالقدر الكاف فقد عرف هذا المجال نموا مستمرا في الهياكل القاعدية (مؤسسات الابتدائي والمتوسط والثانوي) بالإضافة إلى تطور عدد المعلمين لهذه الأطوار باستثناء الطور الابتدائي الذي عرف تراجعا في أعداد المعلمين وهذا عائد إلى إصلاح المنظومة التعليمية من خلال تقليص سنوات الدراسة للطور الابتدائي هذا ما أدى إلى انخفاض هذا العدد، أما عدد التلاميذ فقد عرف نموًا مستمرا في الطورين المتوسط والثانوي باستثناء بعض الأعوام التي سجل فيها تراجعا وهذا للتسرب المدرسي واستوفاء السن القانوني للدراسة، في حين سجل عدد التلاميذ تراجعا وهذا يعود إلى الزيادة التي عرفتها مؤسسات الابتدائي خلال الفترة المدروسة بالإضافة إلى إصلاح المنظومة التعليمية في الطور الابتدائي، وهذا ما أسهم في خفض معدل إشغال القسم من 38.4 سنة 2001 إلى 29.8 سنة 2011. ومن هنا يمكننا القول أن النمو السكاني أثر بشكل ايجابي أكثر منه سلبي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الجزائر.

توصيات الدراسة:

- ✓ تفعيل ونشر الوعي لدى الأفراد والمؤسسات بضرورة التلاحم لتحقيق التنمية.
- ✓ التوفيق بين وتيرة النمو السكاني والمقتضيات التنموية وذلك بغية عدم اختلال التوازن بينهم.
- ✓ نشر الوعي عن الأضرار المترتبة عن عدم التوازن بين المتغيرات السكانية والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ تحقيق الأهداف المسطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لرفع مستويات التنمية في الجزائر وذلك من خلال تحسين مستويات الصحة والتعليم وتكافؤ الفرص بين الجنسين.
- ✓ التنسيق والتعاون بين القطاعات العمومية والخاصة من اجل البلوغ لتحقيق ودفع العجلة التنموية للجزائر.
- ✓ تخصيص ميزانية للقطاع الصحي لمتابعة التجهيزات الناقصة في هذا القطاع، والتوفيق بين الطاقات ومستويات التغطية.
- ✓ ترسيخ مصطلح التنمية لدى الأفراد وذلك بغية تحقيق مستوى معيشي لائق والحصول على الرفاهية الاجتماعية.

قائمة المراجع

أولا: المصادر

1. Bulletion trimestriel des statistiques, troisième trimestre 2009, N^0 55.
2. Données Statistiques, Démographie Algérienne, 2001, $N^\circ 353$, ONS, 2002.
3. Données Statistiques, Démographie Algérienne, 2002, $N^\circ 375$, ONS, 2003.
4. Données Statistiques, Démographie Algérienne, 2003, $N^\circ 398$, ONS, 2004.
5. Données Statistiques, Démographie Algérienne, 2004, $N^\circ 419$, ONS, 2005.
6. Données Statistiques, Démographie Algérienne, 2005, $N^\circ 442$, ONS, 2006.
7. Données Statistiques, Démographie Algérienne, 2006, $N^\circ 471$, ONS, 2007.
8. Données Statistiques, Démographie Algérienne, 2007, $N^\circ 499$, ONS, 2006.
9. Données Statistiques, Démographie Algérienne, 2008, $N^\circ 520$, ONS, 2009.
10. Données Statistiques, Démographie Algérienne, 2009, $N^\circ 554$, ONS, 2010.
11. Données Statistiques, Démographie Algérienne, 2010, $N^\circ 575$, ONS, 2011.
12. Données Statistiques, Démographie Algérienne, 2011, $N^\circ 600$, ONS, 2012.
13. Office National des Statistiques, Rétrospective Statistique 1962-2011 Statistical Rétrospective, Alger ,2013.
14. Statistical yearbook of Algérie, Annuaire Statistique de l'algerie, Résultats: 2008-2010, Office National des Statistiques, Edition 2012, $N^\circ 28$.

ثانيا: القواميس

1. رشود بن محمد الخريف، **معجم المصطلحات السكانية والتنموية**، مؤسسة الملك خالد الخيرية، جامعة الملك سعود،الرياض، 2010.
2. **القاموس**، مكتب الدراسات والبحوث، دار الكتب العلمية: بيروت، 2006.

3. مديرية البرمجة والتخطيط ومتابعة الميزانية، ورقلة.

4. مصلح الصالح، **الشامل قاموس المصلحات في العلوم الاجتماعية**، دار عالم للكتب، ط1، 1999.

ثالثا: الكتب

1. إحسان محمد الحسن، **مناهج البحث الاجتماعي**، ب ط، دار وائل، عمان، الأردن، 2005.
2. أحمد قطيطات، **الهبة الديموغرافية في الوطن العربي**، المؤتمر الإحصائي العربي الأول، عمان، الأردن، 2007.
3. بن قانة إسماعيل، **مطبوعة التحليل الديموغرافي**، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة ورقلة، ب س.
4. ثروت محمد شلبي، **تنمية اجتماعية**، كلية الآداب جامعة بنها، مصر، ب س.
5. حسن إبراهيم عيد، **دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1984.
6. حسن بن إبراهيم المهندي، **مؤشرات التنمية الاجتماعية المستدامة في دولة قطر الواقع والآفاق دراسات سكانية**، قطر، ط1، 2008.
7. حفاظ طاهر، **ديموغرافيا عامة**، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة باتنة، دار الجزائر، ب س.
8. خالد زهدي خواجة، **إحصاءات الخصوبة**، المعهد العربي للتدريب على البحوث الإحصائية.
9. السيد عبد العاطي السيد، **علم اجتماع السكان**، الإسكندرية، ب س.
10. عبد الإله زاهي الرشدان، **في اقتصاديات التعليم**، دار وائل للنشر، عمان، 2005.
11. عبد الهادي محمد والي، **التنمية الاجتماعية**، الإسكندرية، دار المعارف، 1988.
12. عدي قصور، **مشكلات التنمية و معوقات التكامل الاقتصادي العربي**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1983.
13. عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات،**مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
14. فايز محمد العيسوي، **أسس جغرافيا السكان**، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 2003.
15. محمد عبد العزيز عجيمة، محمد علي البثني، **التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها**، الدار الجامعية الإسكندرية،،2004.
16. محمد منير، حجاب، **الإعلام والتنمية الشاملة**، ط2، دار الفجر للنشر و التوزيع: القاهرة، 2000.

17. **المرأة الجزائرية واقع ومعطيات**، الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، ب س.
18. المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، **دروس في التخطيط الاقتصادي والتنمية**، الجزائر، 1979.
19. يونس حمادي علي،**مبادئ علم الديموغرافيا**، دار وائل ،ط1، الأردن، 2010.

رابعا: الرسائل والمذكرات

1. أولاد سالم نسيمه، **واقع النمو السكاني والتنمية المحلية خلال العقد الأخير لولاية ورقلة 2000-2009**، رسالة لنيل شهادة ماستر في الديموغرافيا، ورقلة، 2013 .
2. باية بوزغاية، **تلوث البيئة والتنمية بمدينة بسكرة**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، قسنطينة، 2008.
3. جابر يوسف محمد يوسف، **التنمية البشرية**، دكتوراء، الأكاديمية العربية المفتوحة الدنمارك،2011، www.ao-academy.org/docs/tanmiyahbashaiyah_4_07102011.doc
4. خالد بالحسين، **التحول الديموغرافي وسوق الشغل بالجزائر**، رسالة لنيل شهادة الماستر في علم الديموغرافيا، جامعة ورقلة، 2013.
5. دريد فاطمة، **النمو الديموغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع ، قسنطينة، 2007.
6. زهير طافر،**النظريات السكانية وانعكاساتها على الاقتصاد والمجتمع**،دراسة مقارنة، جامعة بشار، 2010.
7. سهام وناسي، **النمو الحضري ومشكلة السكن والإسكان**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة باتنة، 2009.
8. عبد العزيز العايش، **دور علم الاجتماع في تنمية بلدان العالم الثالث**، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، الجزائر، جامعة قسنطينة، 2002-2003.
9. عبد الناصر احمد عبد السلام البدراني، **هجرة الكفاءات العربية الأسباب والنتائج (العراق نموذجا)**، رسالة مقدمة إلى المجلس العلمي لكلية الإدارة والاقتصاد في الأكاديمية العربية لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، الدانمارك .كوبنهاكن، 2009.
10. لكحل السعيد، **دور التخطيط الاجتماعي في تنمية المجتمعات المحلية**، رسالة لنيل درجة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة قسنطينة، 2010.

11.معين حسن أحمد جاسر، **دراسة في التركيب السكاني وخصائص المسكن**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في الجغرافيا، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011.

12.نعيمة بوعافية، **التركيب السكاني لولاية ورقلة**، رسالة لنيل شهادة الماستر في علم الديموغرافيا، جامعة ورقلة، 2013.

13.وليد خصام، **العلاقة بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية والنمو السكاني بالجزائر بين النظري والواقع**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة باتنة، 2014.

خامسا: التقارير

1. **الحقوق الإنسانية للمرأة والمساواة على أساس النوع الاجتماعي**، تقرير حول الوضع الوطني، الجزائر، برنامج ممول من الاتحاد الأوربي، 2010.
2. **إدارة السياسات السكانية وآلية التنفيذ** صندوق الأمم المتحدة للسكان، المجلس الأعلى للسكان،ب س.
3. مجيد محسن محمد العصفور، **مقرر التنمية البشرية**، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2011.
4. **النافذة الديموغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية**، تقرير السكان والتنمية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، العدد 2، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005.
5. عصام علي، **السياسات السكانية**، المعهد العالي للدراسات والبحوث السكانية، 2010.
6. عبد العزيز فرج، **تحديات ومنطلقات السياسات السكانية في إطار مؤتمري القاهرة والألفية**، صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2006.

سادسا: المجلات والجرائد

1.5. المجلات:

1. مجلة العلوم الاجتماعية: http://swmsa.net/articles.php?action=show&id=1657

2. رضا عبد الجبار وفاهم محمد جبر، **نمو السكان في العراق والعوامل المؤثرة فيه للمدة (1977–2007)**، مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، المجلد 19، العدد 4، 2011.
3. محمود محمد الطاهر يونس العبادي، **استخدام معلومات المجتمع في تقدير معالم نموذج الانحدار المتعدد بالاعتماد على الانحدار التقسيمي مع التطبيق**، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 19، 2011.
4. معتز نعيم، **النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ترابط وثيق وعلاقات متبادلة**، مجلة دمشق، المجلد 15، العدد 1، 1999.

2.5. الجرائد:

1. حسينة، جزايرس : **تطور المنظومة الصحية الجزائرية منذ الاستقلال**- www.djazairess.com.

سابعًا: المواقع الالكترونية:

1. http://www.startimes.com/f.aspx?t=32215880.
2. http://www.startimes.com/f.aspx?t=31802290.
3. http://azizelkachouani.canalblog.com/archives/2008/03/27/8493248.html.
4. **الموقع الالكتروني**: -iraq.unfpa.org/en/component/docman/doc_download/23.
5. **الموقع الالكتروني**: http://www.onefd.edu.dz.
6. www.ons.dz.
7. http://www.cbssyr.sy/indicator/guide_indicator.pdf
8. **المبادئ والمفاهيم الأساسية لعلم الإحصاء**، الموقع الالكتروني: **www.drguide.mohp.gov.eg**.
9. http://elearn.univ-ouargla.dz/2013-2014/courses/04SS2014/document .
10. ثائر داود سلمان، **الانحدار الخطي المتعدد مفهومه ونموذج مطبق باستخدام البرنامج الإحصائي *SPSS***، كلية التربية الرياضية، جامعة بغداد.

الموقع الالكتروني: http://www.cope.uobaghdad.edu.iq/uploads/articles/thair%20dawoo

قائمة الملاحق

الجدول رقم (1): تطور سكان الجزائر وعدد الولادات والوفيات واحتمال البقاء على قيد الحياة خلال الفترة من 2001 إلى 2011

السنة	عدد السكان الجزائر	معدل النمو السكاني الطبيعي	الزيادة الطبيعية للسكان	معدل الزيادة الطبيعية	معدل المواليد	عدد المواليد	معدل الوفيات	عدد الوفيات	احتمال البقاء على قيد الحياة
2001	30879000	1.55	478000	15.5	20.03	619000	4.56	141000	72.9
2002	31357000	1.53	479000	15.3	19.68	617000	4.41	138000	73.4
2003	31848000	1.58	503500	15.8	20.36	649000	4.55	145000	73.9
2004	32364000	1.63	528000	16.3	20.67	669000	4.36	141000	74.8
2005	32906000	1.69	556000	16.9	21.36	703000	4.47	147000	74.6
2006	33481000	1.78	595000	17.8	22.07	739000	4.3	144000	75.7
2007	34096000	1.86	634000	18.6	22.98	783000	4.38	149000	75.7
2008	34591000	1.92	663000	19.2	23.62	817000	4.42	153000	75.6
2009	35268000	1.96	690015	19.6	24.07	849000	4.51	159000	75.5
2010	35978000	2.03	731000	20.3	24.68	888000	4.37	157000	76.3
2011	36717000	2.04	748000	20.4	24.78	910000	4.41	162000	76.5

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

الجدول رقم (2): توزيع السكان الجزائر حسب الفئات العمرية خلال الفترة من 2001 إلى 2011

السنة	الفئة (اقل من 15) سنة	الفئة من (15-65) سنة	الفئة أكثر من 65+ سنة
2001	10125224	19302463	1454401
2002	9962119	19889745	1508272
2003	9783706	20475079	1589215
2004	9634763	21081910	1647328
2005	9509834	21688345	1707821
2006	9501908	22217992	1761101
2007	9468459	22810224	1813907
2008	9716612	23037606	1840241
2009	9931469	23456747	1879784
2010	9983895	24036902	1953605
2011	10166937	24534299	2015763

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادًا على معطيات ONS.

الجدول رقم (3): توزيع المشتغلون والبطالون والنشطون في الجزائر خلال الفترة ما بين (2001-2011)

السنة	النشطـــــون			المشتغلون			البطالون		
	الجنس		المجموع	الجنس		المجموع	الجنس		المجموع
	ذكر	أنثى		ذكر	أنثى		ذكر	أنثى	
2001	7280133	1288088	8568221	5345223	883549	6228772	1934910	404539	2339449
2002	* 7395550	*1269724	* 8665274	* 5548128	* 908286	* 6456414	* 1847422	* 361438	* 2208860
2003	7510965	1251361	8762326	5751032	933024	6684056	1759933	318337	2078270
2004	7809573	1660373	9469946	6439158	1359254	7798412	1370415	301119	1671534
2005	8069423	1423085	9492508	6870348	1173872	8044220	1199075	249213	1448288
2006	8360228	1749417	10109645	7371940	1496864	8868804	988288	252553	1240841
2007	8319371	1649535	9968906	7247367	1346876	8594243	1072004	302659	1374663
2008	8586000	1729000	10315000	7718000	1428000	9146000	868000	301000	1169000
2009	8777000	1767000	10544000	8025000	1447000	9472000	752000	320000	1072000
2010	8990000	1822000	10812000	8262000	1474000	9736000	728000	348000	1076000
2011	8776000	1885000	10661000	8038000	1561000	9599000	738000	324000	1062000

Source: Office National des Statistiques, Rétrospective Statistique 1962-2011 Statistical Rétrospective, Alger, 2013, p (61-71).

* من إعداد الطالبة اعتمادا على العلاقة الخطية: $Y = y1 + (x - x1) / (x2 - x1)\ y2 - y1$

** يحسب وفق على العلاقة التالية: نسبة التشغيل = $\frac{\text{المشتغلون}}{\text{النشطون}} \times 100$ ، نسبة البطالون = $\frac{\text{البطالون}}{\text{النشطون}} \times 100$.

الجدول رقم (4): توزيع القوى العاملة حسب الجنس في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2001 و2011

السنة	القوى العاملة الإجمالية	القوى العاملة إناث	قوى العاملة ذكور	نسبة إناث من القوى العاملة *	نسبة الذكور من القوى العاملة **
2001	9372385	1284017	8088368	13.70	86.30
2002	9618434	1346581	8271853	14	86
2003	9858056	1409702	8448354	14.30	85.70
2004	10113742	1476606	8637136	14.60	85.40
2005	10362188	1543966	8818222	14.90	85.10
2006	10603014	1622261	8980753	15.30	84.70
2007	10860485	1715957	9144528	15.80	84.20
2008	11081894	1806349	9275545	16.30	83.70
2009	11341979	1894110	9447869	16.70	83.30
2010	11641894	1955838	9686056	16.80	83.20
2011	11929437	2016075	9913362	16.90	83.10

المصدر: البنك الدولي للمعلومات

* نسبة القوى العاملة إناث $= \frac{\text{عدد القوى العاملة إناث}}{\text{عدد القوى العاملة الإجمالية}} \times 100$

** نسبة القوى العاملة ذكور $= \frac{\text{عدد القوى العاملة ذكور}}{\text{عدد القوى العاملة الإجمالية}} \times 100$

الجدول رقم (5): تطور أهم المؤشرات الخاصة بالوضع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2011

السنة	النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي سنويا	نصيب الفرد من الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية)	نسبة إجمالي الادخار المحلي	تطور كتلة الأجور * (الوحدة: مليار دينار)	معدل النمو الاقتصادي
2001	3.21	8208.963857	41.51350481	970.6	2.66
2002	4.22	8556.151406	40.52827056	1048.9	4.03
2003	5.80	9052.561069	44.71354769	1137.9	7.00
2004	2.87	9312.614247	47.6685684	1278.5	5.05
2005	4.34	9716.989607	54.78819951	1363.9	5.11
2006	0.08	9725.725847	57.06182215	1500.1	2.58
2007	1.66	9887.396069	56.66768069	1721.9	3.66
2008	0.20	9907.767588	56.61060531	2138.4	3.17
2009	-0.23	9884.259543	46.29543326	2360.5	4.39
2010	1.70	10052.36515	48.452726	2917.6	3.35
2011	0.89	10142.23937	47.95658827	3817.8	/

المصدر: البنك الدولي للمعلومات.

* الديوان الوطني للإحصائيات.

الجدول رقم (6): تطور نسب المشاركة في القوى العاملة حسب الجنس في الجزائر خلال الفترة ما بين سنتي 2001 و2011

السنة	نسبة المشاركة في قوة العمل ذكور [15 – 65 سنة]	نسبة مشاركة في قوة العمل إجمالي	معدل المشاركة في قوة العمل ذكور 15 فما فوق	معدل المشاركة في قوى العاملة إناث 15 فما فوق	معدل المشاركة في القوى العاملة إجمالي 15 فما فوق
2001	78.19	45.90	74.59	12	43.50
2002	77.59	45.70	74	12.19	43.29
2003	77.09	45.59	73.40	12.39	43.09
2004	76.59	45.40	72.90	12.60	43
2005	76.19	45.40	72.50	12.89	42.90
2006	75.80	45.29	72	13.19	42.79
2007	75.40	45.29	71.50	13.60	42.79
2008	75	45.29	71.09	14	42.70
2009	74.69	45.40	70.69	14.39	42.79
2010	75.09	45.70	71.09	14.60	43.09
2011	75.50	46	71.50	14.80	43.40

المصدر: البنك الدولي للمعلومات.

الجدول رقم (7): توزيع الأطباء والصيادلة في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2001 و2011

السنة	عدد الأطباء	عدد الصيادلة	عدد جراحي الأسنان
2001	33654	4976	8408
2002	35368	5198	8618
2003	36347	5705	8651
2004	37720	6082	8842
2005	* 38590	*6674	*9245
2006	39459	7267	9648
2007	*43727	*7643	*10148
2008	47995	8019	10649
2009	52071	8503	11135
2010	56209	9081	11633
2011	*60347	*9659	*12131

Source: Office National des Statistiques, Rétrospective Statistique 1962-2011 Statistical Rétrospective, Alger, 2013, p (111-113).

* من إعداد الطالبة اعتمادا على العلاقة الخطية: $Y = y1 + (x - x1) / (x2 - x1)\ y2 - y1$

الجدول رقم (8): تطور الهياكل القاعدية في المجال الصحي في الجزائر خلال الفترة من 2001 إلى 2011

السنة	عدد المستشفيات	عدد المراكز الصحية	عدد العيادات متعددة الخدمات	عدد قاعات العلاج	مجموع عدد الصيدليات	الصيدليات الخاصة	الصيدليات العمومية
2001	275	1268	504	4100	5800	4778	1022
2002	272	1281	513	4228	6046	4995	1051
2003	275	1285	516	4412	6514	5502	1012
2004	276	1275	512	4545	6911	5857	1054
2005	* 278	1292	516	4628	* 7310	* 6273	*** 1037
2006	280	1248	520	4684	7708	6689	1019
2007	* 282	* 1204	* 524	* 4740	* 8092	* 7099	*** 993
2008	* 284	* 1160	* 528	5077	8477	7509	** 968
2009	* 286	* 1116	* 532	5258	8837	7876	** 961
2010	* 288	* 1072	* 536	5350	9264	8322	** 942
2011	* 290	* 1028	* 540	* 5442	* 9691	* 8768	*** 923

Source: Office National des Statistiques, Rétrospective Statistique 1962-2011 Statistical Rétrospective, Alger, 2013, p (115-116).

* اعتمادا على العلاقة الخطية:

** الصيدليات العمومية = مجموع عدد الصيدليات – الصيدليات الخاصة

*** اعتمادا على العلاقة الخطية : العلاقة الخطية: $Y = y1 + (x - x1) / (x2 - x1) \; y2 - y1$ ، أو الصيدليات العمومية = مجموع عدد الصيدليات – الصيدليات الخاصة

الجدول رقم (9): توزيع المعلمين حسب الأطوار الدراسية (الابتدائي؛ المتوسط؛ الثانوي) في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2001 و2011

السنة	مجموع المعلمين والأساتذة	مجموع معلمي الطور الابتدائي	مجموع معلمي الطور المتوسط	مجموع معلمي الطور الثانوي
2001	327284	169559	102137	55588
2002	331602	170039	104289	57274
2003	329605	167529	104329	57747
2004	337106	170031	107898	59177
2005	339905	171471	108249	60185
2006	343310	171402	109578	62330
2007	345746	170207	112897	62642
2008	349706	168962	116285	64459
2009	343674	142332	135744	65598
2010	351149	143041	138559	69549
2011	359533	144885	140098	74550

Source: Office National des Statistiques, Rétrospective Statistique 1962-2011 Statistical Rétrospective, Alger ,2013, p (121).

الجدول رقم (10): توزيع الطلاب وتطور الهياكل القاعدية في المجال التعليمي في الجزائر خلال الفترة ما بين سنتي 2001 و2011

السنة	مؤسسات المتوسط	عدد التلاميذ المتوسط	مؤسسات الثانوي	عدد التلاميذ الثانوي	توزع التلاميذ على مؤسسات المتوسط*	توزع التلاميذ على مؤسسات الثانوي**
2001	3419	2015000	1013	975862	589.35	963.33
2002	3532	2116000	1040	1041047	599.09	1001.00
2003	3654	2186000	1084	1095730	598.24	1010.82
2004	3743	2222000	1133	1122395	593.64	990.63
2005	3847	2256000	1179	1123123	586.43	952.60
2006	3958	2221000	1229	1175731	561.14	956.65
2007	4116	2443000	1304	1035863	593.53	794.37
2008	4284	2596000	1591	974748	605.97	612.66
2009	4582	3158000	1658	974736	689.21	587.89
2010	4784	3053000	1745	1171180	638.16	671.16
2011	4901	2980000	1813	1198888	608.03	661.27

Source: Office National des Statistiques, Rétrospective Statistique 1962-2011 Statistical Rétrospective, Alger ,2013, p (118-119-126).

الجدول رقم (11): الانحدار الخطي البسيط للزيادة الطبيعية وعدد الأطباء في الجزائر للفترة من 2001 إلى 2011

Récapitulatif des modèles				
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.971[a]	.942	.936	2304.056
a. Valeurs prédites : (constantes), الزيادة الطبيعية لسكان الجزائر				

الجدول رقم (12):الانحدار الخطي المتعدد بين معدل المواليد والوفيات واحتمال البقاء على قيد الحياة

Coefficients[a]						
Modèle		Coefficients non standardizes		Coefficients standardizes	T	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	86.076	5.743		14.989	.000
	معدل_المواليد	.501	.052	.811	9.695	.000
	معدل_الوفيات	-5.013-	1.195	-.351-	-4.194-	.003
a. Variable dépendante : احتمال البقاء على قيد الحياة للجنسين						

Récapitulatif des modèles				
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.974[a]	.949	.936	.29796
a. Valeurs prédites : (constantes), معدل_الوفيات, معدل_المواليد				